الإثنين 25 كانون الثاني 2021
العدد 4254 السنة الخامسة عشرة
Lundi 25 Janvier 2021 nº 4254 15 ème année

24 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال

64 مليار دولار فوائد في 10 سنوات

● **محمد وهبة**
سعر الصرف: فوضى منظّمة

● **أمين صالح**
قرارات وزير المال: تجاوز حدّ السلطة

«لندن ليكس»: دكاكين صاحبة الجلالة [2]

تجميد حسابات مصرفية للبنانيين في الخارج
هل سحبت واشنطن رعايتها لسلامة؟ [4]

عودة «داعش» على الايقاع الأميركي

[10 ـ 11]

على الرغم من تكثيف «داعش» عملياته في سوريا والعراق، أخيراً، لا يشي سياق عمل خلايا التنظيم الذي فقد عناصر قوّته، بعودة حديّة لـ«الدولة» (أرشيف)

كورونا

70% من الحالات مصابة بـ«متحوّر» للفيروس

6

ملف

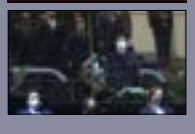

عقدٌ على «ثورة يناير» **حلمٌ... مضى**

8

اليمن

استئناف مفاوضات عمّان **10 آلاف أسير ينتظرون اختراقاً**

12

قضية اليوم

دكاكين حكومة الملكة البيضاء في لبنان

المستعمر يستعمر، والعميل يتعامل، والأدوات تؤدّي وظيفتها، والوثائق توثّق... تكشف الدفعة الثانية من تسريبات صندوق الصراع والاستقرار والأمن البريطاني، التي نشرت «الأخبار» الدفعة الأولى منها الشهر الماضي، كيف ان تمويل صناديق التنمية لا يحدّد اولويات المجتمع المدني فحسب، بل يؤثر في اولويات اركان السيادة في الدولة أيضاً

جهاد عصمت

المجد لأصحاب الدكاكين المنتشرة في الأحياء والقرى، والتي انتعش عملها خلال فترة الإقفال الذي نعيشه من جرّاء وباء كورونا على حساب كبار التجّار والمحتكرين. دكان الحي جزءٌ من تراثنا ولحمتنا الاجتماعية ويجب المحافظة عليه بأي ثمن. لكنّ ثمّة من ربط اسم الدكان بالتجارة والربح، كان أبو رمزي الدكنجي هو مسبّب ويلاتنا المالية والاقتصادية، وتجاهل الحرامي الكبير الذي لن تطأ قدماه أحياءنا يوماً.

«سكّر الدكانة» هي مبادرة لمكافحة الفساد انطلقت في لبنان منذ بضع سنوات ويبدو أنها نجحت في مكافحة ما يكفي من الفساد لاستمرار تمويلها من قبل الحكومة البريطانية الحريصة على نزاهة الحوكمة في بلادنا. لكن ما علاقة «سكّر الدكانة» بتغلغل الحكومة البريطانية في الهيكلية الإدارية لقوى الأمن الداخلي؟ هذا ما تكشفه الدفعة الثانية من الوثائق المسرّبة التي نشرتها «انونيموس» حول عمل صندوق الصراع والاستقرار والأمن للمملكة المتحدة في لبنان، والتي تظهر أن مبادرة مكافحة الفساد المذكورة اعلاه ما هي إلّا دكّانة من دكاكين الاستعمار الحديث، فشتّان بين الدكنجي الشريف الذي يبيع أهل الحي قوته والمبادرجي الذي يقتات من خدمة السفارات.

استعراض عضلات المخابرات الخاصة

كما في الدفعة الأولى من التسريبات التي نشرت قبل شهر (راجع «الأخبار»، 16 كانون الثاني 2020)، الوثائق المسرّبة هذه المرة أيضاً هي عبارة عن وثائق استدراج عروض لمشاريع تقوم بها السفارة البريطانية في لبنان من خلال صندوق الصراع والاستقرار والأمن للمملكة المتحدة، والعروض المقدمة من الشركات للفوز بهذه العقود. الفرق بين هذه الدفعة من العروض والدفعة الأولى هي أن هذه المشاريع لا تستدرج العروض من المنظمات غير الحكومية المحلية بل من الشركات الاستخبارية الخاصة (هم يفضّلون تسمية «شركات أبحاث»، لكن على مين يا سيد العارفين؟) التي انتشرت مؤخراً عندما فتحت الرأسمالية المتقدّمة هذه السوق أمام ضباط المخابرات السابقين ليراكموا الثروة أسوةً برواد الأعمال الآخرين. أبرز هذه الشركات على المستوى العالمي هي شركة ستراتفور التي تم تسريب بريدها الإلكتروني في عام 2012 من خلال «ويكيليكس»، ونشرت «الأخبار» في حينها عدداً من المقالات حولها.

أما في ما يخصّ هذا التسريب، فالعروض المقدّمة هي للفوز بتجديد عقد «مشروع دعم الشرطة - برنامج الأمن». يبدو أن البريطانيين يحبون تسمية الأشياء كما هي، إذ لو كان المشروع أميركياً، لسمّوه «عمليّة الكلبشة الفينيقية» أو ما شابه. العرضان المقدّمان للمشروع الذي تبلغ موازنته ما يقارب عشرين مليون دولار أميركي هما عرض مشترك لشركتي سَيرين (والتي تعني «صفارة إنذار») وإنتغريتي (نزاهة)، وهو عرض لتجديد العقد المنتهية مدته وعرض لشركة تورشلايت (فانوس) التي تريد انتزاع العرض من منافستيها. طبعاً، عندما تستعرض الشركات قدراتها في فضّ عروض رأسمالية فهي تضخّمها وتجعلها وغالباً ما تكذّب تماماً كما يفعل الجميع في سيرتهم الذاتية عند طلب وظيفة ما. فسفيرة الولايات المتحدة في بيروت دوروثي شيا مثلاً، تدّعي أنها تتكلم العربية في سيرتها الذاتية المنشورة على صفحة السفارة، بينما ظهرت تتلعثم بأبسط الكلمات في فيديو دعائي بثّته مؤخراً إحدى القنوات التلفزيونية اللبنانية المأجورة. إذاً، لا شكّ أن في العروض المقدّمة من الشركات الكثير من الأكاذيب والأساطير حول فعاليتها في خدمة أجندة «حكومة صاحبة الجلالة» (يجب التنويه بأن هذا المصطلح الخشبي هو الذي يستخدمه البريطانيون في تسمية حكومتهم حرفياً، وهو ليس تهكّماً من الكاتب).

(هيثم الموسوي)

ولكن تركيبة الفرق العاملة في هذه الشركات وقائمة المشاريع السابقة التي تعهّدتها تدلّان بكل وضوح على أن عمل هذه الشركات هو طبخة استخبارية استعمارية مع رشة جشع رأسمالي.

تتباهى شركة سَيرين بأنها «تعمل في لبنان منذ عام 2008، من دون أي حادث كبير، وهو دليل على قدرة الشركة على إدارة المخاطر اليومية في بيئات سياسية وأمنية صعبة»، وأن عملها شمل «التنقّل في المناطق كافة، بما فيها مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في نهر البارد والمية مية وطرابلس وعرسال وسهل البقاع.» في المقابل تزعم تورشلايت أنها اتمّت ما يزيد على 29,000 يوم عمل بأمان لموظفيها وشركائها في لبنان منذ عام 2015، مع «معرفة خاصة بالمناطق الرئيسية المستهدفة، والتي تعتبر غير مستقرة ومضطربة، مثل عرسال والهرمل على الحدود السورية أو المخيمات الفلسطينية مثل عين الحلوة. كما أنّ لدى [الشركة] خبراء محليين امثال جنرالات اجهزة أمنية سابقين». تظهر في الميزانية المقدّمة من قبل تورشلايت أسماء ثلاثة ضباط متقاعدين من الجيش وقوى الأمن الداخلي والأمن العام، ويخصّص لكلّ منهم مبلغ 105,600 جنيه استرليني مقابل 120 يوم عمل، لكن لم تفز تورشلايت بهذا العقد (خيرها بغيرها يا شباب). تم تجديد العقد مع سَيرين، التي لا تحتاج إلى ضباط سابقين لتُفتح لها الأبواب، إذ إنها تدّعي أنها بنت علاقات مع جزء كبير من الهيكلية الإدارية في المؤسسات الأمنية الرسمية اللبنانية خلال تطبيقها لمشروع دعم الشرطة البريطاني عبر السنين، وهي شملت في العرض المخطط التنظيمي لقوى الأمن الداخلي مع استراتيجية لتنظيم العلاقات مع جميع الضباط المسؤولين وصفّتهم بحسب حماستهم للبرنامج البريطاني، من مقتنع تماماً بالبرنامج إلى داعم إلى حيادي إلى معارض (وإن لم ترَ الشركة أيّ معارضين). يجدر التذكير بأن الشركة قد تبالغ في تفاعل الضباط معها لكسب العقد، وقد يكون جميع المسؤولين في هذه المؤسسة الأمنية السيادية متفقين على خداع البريطانيين واستغلال تدريباتهم من دون إعطائهم أي شيء في المقابل، لكن «حارتنا ضيقة وبنعرف بعض».

تشمل إحدى الوثائق التي تشرح فيها تورشلايت كيفية إدارة علاقاتها مع ذوي الشأن في برنامج يشمل لبنان والمغرب والمالديف جدولاً بقيَم علاقة الشركة مع «المستفيدين» من البرنامج، وفقاً للوصول والنفوذ. في هذا التصنيف تحصل العلاقة مع مكتب المدعي العام في كل من المغرب والمالديف على 3 نقاط من أصل 8، بينما تحصل العلاقة مع قوى الأمن الداخلي والأمن العام في لبنان على علامة 7 من 8. أفضل علاقات تورشلايت من حيث الوصول والنفوذ والتي حصلت على النقاط الثماني الكاملة هي مع وزارتي الخارجية والداخلية البريطانيتين، الشرطة المترو بوليتانية ومدّعي عام العرش، إضافة إلى مديرية المخابرات في الجيش اللبناني؛ وتشرح الشركة في الوثيقة ما يلي: «في لبنان، واجه عملنا على بناء قدرات جمع الأدلّة مع مديرية المخابرات العسكرية في الجيش اللبناني معارضةً في البداية بسبب شكوك مديرية المخابرات حول أهداف المشروع. عُمِلنا بشكل مقرّب مع فريق السفارة من أجل تحليل وفهم الأسباب الأساسية لمخاوف المستفيدين. بناءً على هذا التحليل، تمكّن فريقنا والسفارة من تقديم الارتباطات والرسالة والهدف بشكل يخفّض من مخاطر المشروع بالنسبة إلى مديرية المخابرات العسكرية. وتمّ الآن تخصيص مكتب لقائد فريقنا داخل المركز الرئيسي لمديرية المخابرات العسكرية».

> **لا يمكن لمشروع دولة او مشروع ثورة ان يستقيم ودكاكين البيضان المخابراتية تفقّس يميناً و«يساراً» في المجالات كافة، وصولاً إلى الدّرك والجيش!**
>
> **البيانات والتقارير التي تجمعها مشاريع الشركات حيث عملت سارة طوش والشركات المنافسة لها في لبنان تصبّ جميعها في بحر صاحبة الجلالة**

تركيب قطع الاحجية

بالعودة إلى سَيرين، تشرح الشركة أن بإمكانها تحريك الكثير من الموارد بشكل سريع، نظراً إلى الشراكات والعلاقات التي تملكها، ليس فقط عبر السفارة البريطانية، بل أيضاً من خلال مشاريع سابقة وحالية مع الحكومة الكندية ووزارة الشؤون الخارجية الهولندية وحكومة الولايات المتحدة، ومركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني (المعروف سابقاً بمركز جنيف للسيطرة الديمقراطية على القوات المسلّحة). ما الرابط المشترك بين المموّلين يا ترى؟

في الوثيقة التي تشرح فيها قدرتها على تحقيق استمرارية في مشروع دعم الشرطة ترد الفقرة التالية:

«تأسيس تفاعل مجتمعي لخلق طلب محلّي على ممارسات شرطة مسؤولة ضروريٌ للحفاظ على جدوى النتائج على المدى الطويل. سابقاً، دعمت سيرن تاسيس «سكّر الدكّانة»، مجموعة مناصرة لمكافحة الفساد، وتمكّنت من رفع شأن قضية الفساد في لبنان، وأطلقت محاكمات ترتبط بتهم فساد. في البرنامج المطروح، سوف تدعم سَيرين جمعية «مارش»، وهي منظمة بناء سلام غير حكومية محلّية في طرابلس لبناء قدرات الشباب الذين سيدمجون لاحقاً في أنشطة المشاركة المجتمعية. سيساعد ذلك في خلق طلب مجتمعي على الإصلاح المستمر، محفّزاً بذلك قوى الأمن الداخلي على الاستمرار في دفع عمليته الانتقالية أبعد من البرنامج». في الدفعة الأولى من تسريبات صندوق الصراع والاستقرار والأمن للمملكة المتحدة في لبنان، ظهر العديد من المبادرات ذات الطابع الإنساني مع دفق هائل من الأموال التي قد تبدو غير مبرّرة. وهذا المشهد ليس حصراً في هذا الصندوق، بل ينتشر علناً على امتداد الأمة، مهما كانت حدود الأمة في نظرك. الناشطون المنخرطون في تلك المشاريع لا يملكون إلا المعلومات المتعلّقة بمشروعهم، الذي يشترط تمويله مشاركة تلك المعلومات مع المموّل. لكن هذا المموّل لا يجمع المعلومات من عشرات المبادرات الإصلاحية فحسب، بل يموّل أيضاً برامج دعم لأجهزة رسمية في الدولة تخوّله الاجتماع دورياً مع ضباطٍ على حدة. هذا ما يخوّل شركة مثل سَيرين أن تدّعي بكل ثقة أن بإمكانها «تحريك» موارد لهذه الغاية أو تلك، وأن بإمكانها الرفع من شأن قوى الأمن الداخلي المتحمسة والداعمة لمشروع حكومة صاحبة الجلالة، وإن انهالت الأخيرة على الأولى بالغاز المسيل لدموع الفرح والنيران المطاطية الصديقة. وحدها حكومة صاحبة الأيادي البيضاء، بالشراكة مع سفارات صوف أنها صاحبة أيادٍ بيضاء أيضاً، تملك كامل المعطيات حول المشهد الإصلاحي غير الحكومي الداعي إلى التغيير في لبنان.

في العام الماضي انضمّت البريطانية سارة طوش لي ميزوريبيه إلى سَيرين قادمة من شركة أرك، التي كان لها حصة الأسد من الدفعة الأولى من التسريبات. اللافت في هذا الموضوع هو أن سارة طوش هي الزوجة الثانية لجيمس لي ميزوريبيه، مؤسّس «الخوذ البيضاء» في سوريا، وهي المنظمة الإنسانية الوحيدة التي حاز عملها جائزة أوسكار في هوليوود. انتحر جيمس لي ميزوريبيه (أو انتُحر) في تشرين الثاني من عام 2019 في إسطنبول، بعد أن أمضى 17 عاماً في منطقتنا ضابطاً في الجيش البريطاني أولاً، قبل أن يتقمّص منقذاً أبيض في سنواته الأخيرة.

بالطبع لا يجوز تحميل طليقة لي ميزوريبيه وأم بناته وزر أعماله القذرة، لكن البيانات والتقارير التي تجمعها مشاريع الشركات حيث عملت سارة طوش والشركات المنافسة لها في لبنان وغير لبنان تصبّ جميعها في نهاية المطاف في بحر صاحبة الجلالة. وكلّ ذلك يحصل في العلن ومن خلال اتفاقات موّقعة مع دول «سيّدة حرّة مستقلّة». وذلك من دون أن نتطرّق بعد إلى الرشى والتجنيد وشراء الذمم والألعاب المخابراتية السرية.

بياض كانك لا يُحتمل

أعلن السفير البريطاني في بيروت كريس رامبلنغ، الشهر الماضي، أنه سوف يغادر لبنان لأسباب عائلية. لكن يبدو أنه كان يعني بذلك عائلته الاستخبارية، إذ سرعان ما نبتَ في منصب جديد مديراً للأمن القومي في وزارة الخارجية والتنمية البريطانية. كريس رامبلنغ هو من الطينة السمجة نفسها التي جُبل منها كل سفير بريطاني مرّ علينا مؤخراً منذ حلّ علينا طوم فليتشر، الذي افتتح حقبة ديبلوماسية منصات التواصل الاجتماعي، حيث يتظاهر المستعمر ذو الأيادي البيضاء بأنه يتماهى مع السكان الأصليين في المستعمرات ويتفهّمهم، رغم أنه ينضح احتقاراً لهم، ومقتنعٌ بتفوّقه العرقي عليهم، واحقيته في التصرف بموارديهم وتقرير مصيرهم. وها هو رامبلنغ يترقّى سريعاً في مؤسسة صاحبة الجلالة المخضمة للاستعمار، حاملاً معه خبرته في المطبخ اللبناني، وطبعاً لم تخلُ تغريدته التي أعلن فيها تولّيه منصبه الجديد من ردود المهنّئين اللبنانيين، لأننا شعبٌ مضياف وصاحب واجب.

خلال العقد الماضي، قامت عدة حكومات ثورية في جنوب أميركا بطرد صناديق التنمية الأميركية ومشاريعها، التي تشكّل واجهة الاستعمار الحديث. تظهر أهمية هذه «القوة الناعمة» بالنسبة إلى الاستعمار في الخطوة التي قامت بها حكومة الانقلاب العسكري في بوليفيا في خريف 2019، إذ سمحت بعودة مشاريع «الصندوق القومي للديمقراطية» الأميركية فور إطاحتها الرئيس المنتخب ديمقراطياً إيفو موراليس. لكن الشعب البوليفي تمكن من إفشال الانقلاب الـ«غرينغو» واستعاد قراره خلال عام. يبدو بديهياً أن لا تسمح للمستعمر بأن ينخر في مجتمعك تحت أي غطاء، مهما كان ناعماً. والبديهي أكثر من ذلك هو أن لا تشرّع أبواب مؤسساتك الأمنية والعسكرية له أن يضيّف ضباطك لهم الشاي. لذلك لا بد من معاملة المستعمر بالاحتقار ذاته الذي يكنّه لك. فكلمة «غرينغو» في أميركا اللاتينية تستعمل لوصف الرجل الأبيض المستعمر المتعجرف المتكبّر المتغطرس، وهو بطبيعة الحال ليس صديقاً. لعلّ التعريب الأنسب للكلمة هي كلمة «بيضان». فإن تجرّأ موفد من بلاد الاستعمار على التصرّف في جنوب أميركا كما يتصرّف بعض ذوي الأيادي البيضاء او سفراء الدول «العظمى» في بلادنا، تنهال عليهم صولة من الـ«اسكت يا بيضان» أو «اصمتي يا بيضانة». وشعوب أميركا اللاتينية مضيافةٌ هي الأخرى، ولا ينتقص احتقارها للمستعمر وتمسّكها بقرارها وتحديد مصيرها من ذلك. الاستعمار ليس صديقاً، قديماً كان أو حديثاً. لذلك لا يمكن لمشروع دولة أو مشروع ثورة أن يستقيم ودكاكين البيضان المخابراتية تقسّم يميناً و«يساراً» في المجالات كافة، من الإغاثة والتنمية إلى الإعلام والفنون وصولاً إلى الدرك والجيش! قد تكون شركة سَيرين على حق، سبيل الخلاص الوحيد هو في شعار «سكّر الدكانة».

رجالات دكاكين جلالة الملكة
إدوارد ديكسن - Torchlight Group

شغل مؤسس ومدير مجموعة تورشلايت العديد من المناصب العسكرية منذ تخرّجه في أكاديمية ساندهيرست العسكرية الملكية البريطانية في عام 1999. وكان آخرها قائداً لـ 220 متخصّصاً تقنياً من العسكريين والمدنيين لتصميم وتطوير أنظمة اتصالات ومعلومات متطورة لتمكين العمليات العالمية لدعم سياسات الحكومة الخارجية والأمنية والدفاعية.

جوناثان مكايفور - Siren Associates

المؤسس والمدير التنفيذي لـ«سَيرين»، له أكثر من 30 سنة من الخبرة العملانية العسكرية والشرطية على أعلى مستويات وأكثر من 15 سنة خبرة في منطقة الشرق الأوسط. يتنقّل بين بيروت وعمان منذ إطلاق الشركة، وعمل أيضاً في اليمن. قبل ذلك شغل منصب مستشار الأمن والشرطة لمندوب الاتحاد الأوروبي الخاص إلى «عملية السلام في الشرق الأوسط».

أنطوني إليس - Integrity

سلك المؤسس والمدير التنفيذي لشركة إنتغريتي طريق الدبلوماسية قبل أن يصبح متعهّد عقود لوزارات الخارجية البريطانية والأميركية. عمل دبلوماسياً في السفارة البريطانية في كل من اليمن وسوريا وأفغانستان وقبرص على مدى أكثر من عشر سنوات قبل تأسيس شركته، وهو الآن يعمل بين واشنطن ولندن.

«فرنجي برنجي»

ما هي الأنشطة التي تتطلّب خبرات بريطانية لا توفرها الجامعات المحلية الخاصة والحكومية؟

يهدف برنامج دعم الشرطة البريطاني إلى تحقيق النتائج الآتية:

أن تقدم وزارة الداخلية والبلديات وقوى الأمن الداخلي حوكمة فعالة لعملية الانتقال الاستراتيجي لقوى الأمن الداخلي إلى نموذج شرطة يتوجه نحو تقديم الأمن المجتمعي.

أن تستجيب قوى الأمن الداخلي للاحتياجات الأمنية للمجتمعات المختلفة بناءً على قدرات استراتيجية وعملية فعالة.

أن تقدم قوى الأمن الداخلي خدمات شرطة تلتزم بحقوق الإنسان ومسؤولة نحو المواطنين والقانون.

أن تعمل قوى الأمن الداخلي بفعالية مع أجهزة أمنية أخرى لمواجهة تحديات السلامة العامة والاستجابة للتهديدات الأمنية.

وهنا بعض الأنشطة التي تعتزم شركة سَيرين القيام بها لتحقيق ذلك، وفق العرض الذي تقدّمت به:

تعزيز الحوكمة والتنسيق في وزارة الداخلية: الاستمرار في تقديم المشورة لوزارة الداخلية شهرياً؛ وتقديم مساعدة تقنية يومية لموظفين أساسيين في الوزارة من أجل تطوير أدوات وعمليات الإبلاغ؛ وإطلاق منصة تتيح للوزير الاطّلاع على البيانات التحليلية الحية التي تحتاج إليها الوظيفة.

دمج التخطيط والتنفيذ والإدارة للخطة الاستراتيجية لقوى الأمن الداخلي: تقديم مساعدة تقنية يومية لوحدة هيئة الأركان ووحدة الإدارة المركزية وربط العمليات الأساسية بدورة التخطيط الاستراتيجي.

مأسسة معايير ممارسات الشرطة المجتمعية: الاستمرار في التوجيه الأسبوعي لمصلحة الأبنية ومصلحة الاتصالات في قوى الأمن الداخلي من أجل تضمين معايير نموذج الشرطة المجتمعية في قوى الأمن الداخلي.

دعم العوامل الاستراتيجية المساعدة: دعم تقني لشعبة الخدمة والعمليات وشعبة الخدمات العامة لتعميم [النموذج].

تعميم النموذج - بيروت: دعم إطلاق تقنيات مبتكرة؛ الاستمرار في تدريب وتوجيه فريق التحليل؛ تطوير قدرات تنمية مهنية مستمرة بالشراكة مع مركز العمليات.

تعميم النموذج - طرابلس: تأسيس مركز عمليات في طرابلس، مساعدة قوى الأمن الداخلي في إعادة تصميم مراكز الشرطة في باب الرمل والتل لتتماشى مع نموذج الشرطة المجتمعية.

مراجعة وإصلاح ممارسة إدارة الموارد البشرية.

تعميم المساواة بين الجنسين على امتداد المؤسسة.

تأسيس فرقة عمل وطنية لتخفيف الاكتظاظ في السجون.

إصلاح إجراءات الاحتجاز ما قبل المحاكمة.

إطلاق برنامج تجريبي لإدارة إجراءات اعتقال النساء والأحداث.

تعميم الممارسات التي تراعي حقوق الإنسان.

مكننة نظام الشكاوى العامة في قوى الأمن الداخلي.

تدريب وتوجيه في مجال حفظ النظام العام لقوى الأمن والجيش.

إطلاق برنامج التحرير لإدارة العمليات المشتركة بين قوى الأمن والجيش.

أوجيرو
مناقصة عمومية
لتوريد وتركيب تجهيزات CGNAT / web Filter
تدعو هيئة أوجيرو الشركات المتخصصة إلى تقديم عروض بالظرف المختوم وذلك لتوريد وتركيب تجهيزات CGNAT / web Filter لزوم هيئة أوجيرو .
يمكن الحصول على دفتر الشروط الخاصة بذلك من مركز أوجيرو الرئيسي في بئر حسن - مقابل المدينة الرياضية ، الطابق الأول - الغرفة ١١٨ اعتباراً من نهار الاثنين الواقع فيه ٢٠٢١/١/٢٥ وذلك خلال الدوام الرسمي، على أن يكون آخر موعد لقبول العروض الساعة الثانية عشرة من نهار الاثنين الواقع فيه ٢٠٢١/٢/١٥.
تجري جلسة فض العروض الساعة العاشرة صباحاً من نهار الثلاثاء الواقع فيه ٢٠٢١/٢/١٦.
ملاحظة: تقدم العروض لدى أمانة سر الهيئة في الطابق الثاني - الغرفة رقم ٢١٩.

قضية

«قضية سلامة» السويسرية: هل سحبت واشنطن رعايتها لـ«الحاكم»؟

قضية الاشتباه في اختلاس وغسل أموال التي فُتحت بوجه رياض سلامة في سويسرا لن تُقفل بسهولة، رغم أنّ «التعويل» كثيراً على «العدالة» السويسرية قد لا يُثمر. فكما فُتح الملفّ بالسياسة، «الخوف» من ان يُقفل بتسوية سياسية أيضاً. لا يُلغي ذلك أنّ النار أشعلت تحت سلامة، وهو نفسه بات يشعر بخطورتها، وبأنّه بات من دون أي غطاء سياسي دولي

تم في اليوميين الاخيرين تجميد حسابات مصرفية خارجية تعود لشركة لبنانية (هيثم الموسوي)

«FINMA»: تواصلنا مع المصارف السويسرية المتورطة

مع فتح قضية حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في سويسرا، وشُبهة اختلاس وغسل أموال مُتورطة فيها أيضاً مصارف سويسرية، برز اسم «FINMA». هي الهيئة الرقابية الفدرالية على كلّ القطاع المالي السويسري، من مصارف وشركات مالية وتأمين وصناديق استثمارية. تُعرّف المؤسسة عن مهامها بأنّها «تسعى لمتابعة أي مؤشّر للمخاطر أو نقاط الضعف أو الأخطاء المحتمل القيام بها من قبل المؤسسات التي تُشرف عليها، وإذا لزم الأمر نتخذ الإجراءات القانونية اللازمة». وتُراقب «FINMA» بشكل خاص «الالتزام بأحكام مكافحة غسل الأموال، لأنّه يُعدّ أحد المخاطر الرئيسية في النظام المصرفي السويسري، والعلاقات التجارية بين المؤسسات المالية والأشخاص المُعرضين سياسياً أو العلاقات التجارية ذات المخاطر المتزايدة». كيف تصرّفتم إذاً في القضية المُشتبه في ضلوع حاكم مصرف لبنان بها؟ يُجيب المتحدّث الإعلامي باسم الهيئة السويسرية بأنّه «تواصلنا مع المصارف المعنية (المشتبه في تورّطها في تحويلات سلامة)، ومع السلطات المحلية والدولية، ولكن لا يُمكننا التعليق حول مسار الأمور لدى المدعي العام». خلال مُتابعته للقضية، انتقد النائب السويسري فابيان موترين دور «FINMA»، مُعتقداً أنّها «لم تقم بمراقبة المصارف كما يجب، ولم تضمن حُسن سير العمل فيها. وقد شهدنا سابقاً العديد من الحالات حيث المصارف لا تبحث جيّداً في هوية زبائنها لأنّها تستفيد من توظيفاتهم».

ليا القزي

القرار السياسي الأوروبي، تحديداً الفرنسي، قد اتّخذ بـ«إنهاء» حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، وتعيين البديل منه. الضربة الكُبرى التي سُدّدت له كانت بطلب مكتب المدّعي العام السويسري مساعدة قانونية من السلطات اللبنانية لإجراء تحقيق بعد الاشتباه في عمليات غسل أموال واختلاس وتحويلات من حسابات سلامة وشقيقه رجا سلامة ومُساعدته ماريان الحويّك، تبلغ قيمتها قرابة 400 مليون دولار. وقد أتت بعد أشهر من تردّي العلاقة بين مسؤولين فرنسيين وسلامة، ورفضه إجراء التدقيق الجنائي في حسابات «المركزي»، ولعبه دوراً في إجهاض خطة حكومة حسّان دياب لـ«الإصلاح المالي»، وبالتالي الاتفاق مع صندوق النقد الدولي. كلّها عوامل أسهمت في بناء الملفّ ضدّ سلامة، والذي سيكون مُقدّمة لإيقاع مسؤولين سياسيين. فقد علمت «الأخبار» أنّه تمّ في اليومين الأخيرين تجميد حسابات مصرفية خارجية لأكثر من فرد وشركة لبنانية، تحت عنوان «مُكافحة الفساد»، استعداداً لرفع دعاوى قانونية ضدّهم. ولكنّ فرنسا لم «تضغ ذرعاً» بسلامة لارتكاباته النقدية في الداخل، والتي شكّلت عاملاً رئيسياً في انفجار الأزمة الحالية، بل لأنّ «إعادة هيكلة» و«حوكمة» مصرف لبنان وكلّ المؤسسات المُتفرعة عنه تكمن في صلب المشروع الغربي لـ«لبنان الجديد». بالمناسبة، ليس المصرفي اللبناني - الفرنسي سمير عسّاف الاسم الوحيد الذي «يتغنّى بسيرته» مسؤولون فرنسيون خلال لقاءاتهم مع السياسيين اللبنانيين. توقيت القضية ضدّ سلامة سياسي، أسهم في إنضاجه الاشتباه في تورّط مصارف سويسرية بفضيحة غسل أموال، وهي التي تُعدّ هذه القضايا «قوتها اليومي». يقول النائب السويسري فابيان موريتا إنّ «هناك العديد من الأموال غير النظيفة مُخبّأة في المصارف السويسرية، وسيرة الأخيرة في هذا الموضوع غير إيجابية. سنوياً، يجري التحقيق في العديد من قضايا تبييض أموال واختلاس».

الأهم من الضغوط الفرنسية والبريطانية هو موقف الولايات المتحدة الأميركية من «قضية سلامة»، فعليه يتوقّف إمّا تنفيذ الحُكم بحقّ الرجل أو إنزاله عن الشجرة التي تسلّقها، كواحد من رجالها «الموثوق بهم» في الداخل. والتعبير عن هذا الموقف في لبنان يأتي عبر «كلام السفيرة الأميركية دوروثي شيا، التي لم تعد منذ أكثر من شهر تُخفي انتقاداتها الحادّة لـه»، ما توقيت القضية ضدّ سلامة سياسي، أسهم في إنضاجه الاشتباه في تورّط مصارف سويسرية بفضيحة غسل أموال، وهي التي تُعدّ هذه القضايا «قوتها اليومي». يقول النائب السويسري فابيان موريتا إنّ «هناك العديد من الأموال غير النظيفة مُخبّأة في المصارف السويسرية، وسيرة الأخيرة في هذا الموضوع غير إيجابية. سنوياً، يجري التحقيق في العديد من قضايا تبييض أموال واختلاس».

الأهم من الضغوط الفرنسية والبريطانية هو موقف الولايات المتحدة الأميركية من «قضية سلامة»، فعليه يتوقّف إمّا تنفيذ الحُكم بحقّ الرجل أو إنزاله عن الشجرة التي تسلّقها، كواحد من رجالها «الموثوق بهم» في الداخل. والتعبير عن هذا الموقف في لبنان يأتي عبر «كلام السفيرة الأميركية دوروثي شيا، التي لم تعد منذ أكثر من شهر تُخفي انتقاداتها الحادّة لـه»، ما توقيت القضية ضدّ سلامة سياسي، أسهم في إنضاجه الاشتباه في تورّط مصارف سويسرية بفضيحة غسل أموال، وهي التي تُعدّ هذه القضايا «قوتها اليومي». يقول النائب السويسري فابيان موريتا إنّ «هناك العديد من الأموال غير النظيفة مُخبّأة في المصارف السويسرية، وسيرة الأخيرة في هذا الموضوع غير إيجابية. سنوياً، يجري التحقيق في العديد من قضايا تبييض أموال واختلاس».

أن لا ننسى أنّ المصارف السويسرية تتعرّض كلّ سنة لعقوبات بمليارات الدولارات، ثم تعود وتُشارك في عمليات تبييض أموال، لأنّ المدخول من هذه العمليات المصرفية أعلى من الغرامات، ولأنّ المحاسبة القضائية ليست قاسية. يعني ذلك احتمال وجود تسويات «من تحت الطاولة» تحصل في القضاء السويسري». الأهمّ من ذلك، أنّ الإضاءة على شبهة الاختلاس وتبييض الأموال فيها اتهام للمصارف السويسرية، «لأنّه داخل كلّ بلد هناك الدولة العميقة، مصلحتها العليا أعظم من أي مصلحة عامة، ولأنّ المصارف تُشكّل الدولة العميقة في سويسرا، قد يكون ذلك عاملاً مُساعداً لإنجاز تسوية، على أساس أنّ عمليات سلامة هي استغلال للوظيفة وأنّ المصارف السويسرية غير مُتورطة معه». الأساس، بالنسبة إلى زبيب، هو «في القضاء اللبناني: إعطاء سلامة خيار المثول أمام القضاء السويسري فضيحة بحقّ القضاء اللبناني، الذي يجب عليه أن يتعاون، لأنّ المادة 305 من قانون العقوبات السويسري، التي استند إليها الطلب المدعي العام، لا يُمكن تطبيقها من دون تعاون الأطراف اللبنانيين معه». المعطيات تُشير إلى أنّ السلطات اللبنانية ستُرسل «توصية» إلى سويسرا، تُفيد فيها بأنّها لم تجد في تحويلات سلامة «دليلاً» على غسل أموال واختلاسات، فكيف ستتصرّف «الجهة المُدعية»؟ يقول فابيان موليا إنّ التحقيق قد يكون أسير «ضغوط سياسية وغياب الأدلة. فمن الصعب استمرار التحقيقات من دون مساعدة وتعاون السلطات اللبنانية/ المدعي العام السويسري بحاجة إلى الأدلة، علماً بأنّ مُجرّد إرساله الطلب إلى لبنان يعني امتلاكه معلومات تؤدّي إلى الاشتباه في حاكم المصرف المركزي». أما بالنسبة إلى النظام المصرفي السويسري، فيعترف موليا بأنّه «صاحب نفوذ وسلطة كبيرين في البلد، ولكن كان هناك دعاوى سابقة أدين فيها. وبوجود ضغط سياسي وصحافي من الممكن أن نصل إلى نتيجة».

لا يوافق المقرّبون من سلامة على قصة التسوية، «القضية لن تُقفل، وسيتم استغلال أي ثغرة لإدانته». يعتبر هؤلاء أنّ ما قام به سلامة «أخطاء أخلاقية لا قانونية، كتعيين شقيقه في شركة الاستثمار السويسرية وتحويل المبالغ الكبيرة من المال». لذلك يُصرّون على أنّه «أعدّ ملفّاً مُحكماً قانونياً، لذلك ابلغ عويدات أنّه يُريد أن يودعه كاملاً في سويسرا». إضافة إلى ذلك، حسم خياره بالمثول أمام السلطات السويسرية «لثلاثة أسباب؛ أولاً، يعتبر أنّ أي قرار يصدر من لبنان لن يكون موثوقاً من قبل الرأي العام. ثانياً، ثقته بمكتب المحاماة الذي يتعاون معه في سويسرا. ثالثاً، القضاء اللبناني يفضّل ألا يتحمّل هو هذه القضية». هل انتهى رياض سلامة؟ «عملياً انتهى، ولكن لن يُغادر قبل حصوله على براءته. وليس وحده من وقع، بل المصرف المركزي كمؤسّسة، الذي سيواجه تحدّي استمرار التعامل معه من قبل مصارف المراسلة والبنوك المركزية الأخرى. فليس بالأمر العابر أن يُشتبه في حاكمه بضلوعه في قضايا اختلاس وفساد».

> **مقرّبون من الحاكم باتوا يجزمون بأنّ واشنطن «تخلّت عن سلامة»**

تقرير

باسيل - عون: معركة الرئاسة بين الطائف وتغيير النظام

بات كلّ حدث سياسي يتعلّق من الآن وصاعداً بانتخابات رئاسة الجمهورية. بين الحملات الداخلية والعقوبات يدخل المرشحون الجديّون على إيقاع حدّ فاصل بين البقاء في النظام او تعديله

هيام القصيفي

هل رئيس الجمهورية المقبل هو رئيس تعديل النظام أم رئيس الحفاظ على اتّفاق الطائف؟

ليس الكلام عن اتفاق الطائف كلاماً في الهواء ولا هو مجرّد لازمة تتكرر في أدبيات سياسية أو حين تستدعي الحاجة لدى أيّ من الأفرقاء السياسيين. فالاتفاق لا يزال رغم خرقه لسنوات طوال في ظلّ الوجود السوري وحكم الترويكا، وتبدّل مقاربته منذ عام 2005، الدستور الوحيد والإطار الذي يربط المكوّنات اللبنانية، والحلقة التي تدور حولها مقاربات مختلفة لتعديله جزئياً أو جذرياً أو الحفاظ عليه.

معركة رئاسة عام 2022، قد تكون تحت هذا العنوان، لا سيما أن مفاوضات تشكيل الحكومة اليوم تقاربه بطريقة أو بأخرى. هناك قوى سياسية مناهضة لحزب الله وللعهد تعتبر أن رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري لا يزال يشكّل ضمانة هذا الاتفاق، الذي أعطى للحريرية إبان وجود الرئيس الراحل رفيق الحريري ومن ثم ورثته سياسياً وعائلياً، مكانتها وموقعها. وبما أن الحزب لم يُجهر علناً موقفه المؤيّد للتعديل من جانب واحد، فإنّ بقاء الحريري رئيساً للحكومة هو بمثابة الغطاء الذي يعطي للطائف استمرارية، ليس من موقعه الشخصي إنما لجهة الغطاء الذي لا يزال الفريق السني يؤمّنه للطائف ودستوره. وحين يتم التخلّي عن الحريري يمكن آنذاك إعادة درس الحسابات وما يمكن أن يتأتّى عن مثل هذه الحركة السياسية من انعكاس على النظام الحالي.

لكن معركة رئاسة الجمهورية تختلف باختلاف مقاربة القوى السياسية المسيحية لها وللنظام الحالي، بعدما بدأ المشهد الانتخابي مفتوحاً على إشكالات وعقوبات وتمايزات داخلية.

فإذا كانت العقوبات الأميركية على رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل، شكلت بالنسبة إلى خصومه فرصة الإطاحة به مرشّحاً رئاسياً، لأنّ إزالة العقوبات ليست بالأمر السهل، ولو اختلفت مقاربة إدارة الرئيس جو بايدن تجاه لبنان عن رؤية سلفه الرئيس دونالد ترامب، إلّا أنّ باسيل لم ولن يخرج من السباق الرئاسي لألف سبب. لا بل إن أداءه في مفاوضات تشكيل الحكومة يبرهن ذلك. وهو اليوم يبدو أكثر إصراراً على تزخيم السنتين الأخيرتين من العهد لتعويم وضعيته، وإن كانت الظروف الصحية والاقتصادية التي يمرّ بها لبنان تعاكسه. وفكرة إجراء تعديل على النظام الحالي، بحسب معارضيه إحدى أوراق اعتماده الأساسية والرئيسية. لكنّ باسيل الذي بدأ صعوده «الرئاسي» صاروخياً، يواجه اليوم تحدّياً داخلياً، لا يتعلّق بقوى 8 آذار أو 14 آذار، كما كانت الحال في الانتخابات التي أتت بعون رئيساً. التموضع الجديد للقوى السياسيّة خلط الأوراق، فرئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع ليس مرشح

> **قائد الجيش يدخل المعركة الرئاسية بقوّة الموقع، لا برنامج سياسيّ أو اقتصاديّ أو حتى عسكريّ**

14 آذار أو من تبقى منهم في المجلس النيابي أو تيار المستقبل، عدا عن رفضه من جانب حزب الله وحلفائه. ورئيس تيار المردة سليمان فرنجيه ليس مرشح 8 آذار بلا منازع. صحيح أنّ حاكم مصرف لبنان رياض سلامة خرج من السباق الرئاسيّ، إلّا أن باسيل بات في الآونة الأخيرة يواجه خصماً من داخل البيت.

لا شكّ أن قائد الجيش جوزف عون دخل السباق الرئاسي من بابه العريض، من دون أيّ التباسات حول الدور، ولو أنّ دخوله لا يزال محكوماً بقوّة الموقع وليس بقوّة البرنامج السياسيّ أو الاقتصاديّ أو حتى العسكريّ. وقد دلّت التجربة أنّ هذا الموقع تحديداً هو الذي يعطي للاسم خصوصيته وليس العكس، لا سيما من جانب الذين لا يملكون حيثية. فتغطية عواصم القرار تهدف إلى الحفاظ على الموقع، وليس انطلاقاً من الصفات التي تخوّل صاحبه القيام بدور أوّل. ومعركة جوزف عون وباسيل الرئاسية ستفتح الباب أمام اجتهادات كثيرة، وتأويلات داخل البيت العوني الموزّع قلبه بين الجيش والتيار. صحيح أن علاقة باسيل - جوزف عون ليست العلاقة المثالية التي كان يُفترض أن تحصل بينهما، لا بالرؤية ولا بالتعيينات ولا بالمقاربة لموقع قيادة الجيش في المعادلة الداخلية، إلّا أن الأشهر الأخيرة حملت تبعات إضافية عليها. ومع أداء قائد الجيش غير المتسرع رئاسياً، يصبح باسيل على حذر أكثر منه، ومندفعاً أكثر في اتجاهات متنوعة، مستفيداً مما راكمه سياسياً سلباً أو إيجاباً في السنوات الأخيرة، ومن موقعه كرئيس حزب سياسي من الصف الأول وكوريث سياسي. وهنا تكمن أهمية الكلام عن النظام، فقائد الجيش يدخل لائحة المرشحين، من دون خلفية أو برنامج سياسي (يحاول بعض المستشارين صياغته له)، أو اقتصادي - مالي كما كانت حال سلامة. كل ثقله أنه قد يكون في الموقع المناسب في لحظة مناسبة حين تحتدم الخيارات الداخلية، ولا يستطيع إلّا أن ينتظر هذه اللحظة. في حين أن باسيل يملك حرية الحركة من قلب اللعبة السياسية، وقد بدأ معركته حتى قبل أن يصل الرئيس عون إلى قصر بعبدا. لكن كلامه في هذه المرحلة تحديداً، يُعدّ مشكلة في حدّ ذاتها، لأنه يدفع بمعارضيه أصلاً، عدا موقف حلفائه منه، إلى تبنّي خيارات رئاسية أخرى، بما في ذلك قائد الجيش، ما دام هؤلاء يعتبرون أن كلام باسيل تغطية لموقف حزب الله من الطائف ورغبته في تعديل النظام. وفرزٌ المرشحين بين مؤيد للطائف ومعارض له، سيضيف إلى عزلته المسيحية سبباً آخر، كما كانت حال الرئيس ميشال عون في التسعينات، في مقابل من يدعون إلى التمسك بالطائف، بما في ذلك بكركي. رغم أن الأخيرة حاولت مع بداية عهد البطريرك ماربشارة بطرس الراعي الترويج لعقد لبناني جديد قبل أن تتراجع عنه وتعارضه.

تقرير

عدلون أيضاً وأيضاً: ضرب بسبب «بوست» ضد ميناء بري

أهالٍ خليل

لم تكد عدلون تنسى حادثة الاعتداء على أحد أبناء البلدة في الثالث من الشهر الحالي بسبب «بوست فايسبوكي» هو جم فيه السيد حسن نصر الله، حتى انشغلت أمس بالاعتداء على عباس حايك بسبب «بوست» اعتبر هجوماً على الرئيس نبيه بري نشره شقيقه علي. وكان الأخير قد نشر صورة له وهو يقف في حرم مرفأ نبيه بري للصيد والنزهة في عدلون مذيّلة بعبارة «لما تتذكر إنو مينا عدلون تعفّر من مصرياتك». ورغم أن المنشور لا يتضمن ذكراً مباشراً لبري، إلا أنه شكل استعادة للجدل المستمر في المنطقة عن وجهة استخدام المرفأ والمخالفات التي واكبت تلزيمه للشركة المتعهدة وحركة شراء العقارات المحيطة به. وفق مصادر مواكبة، فإن شباناً محسوبين على حركة أمل اعتدوا بالضرب على شقيق صاحب المنشور، عباس حايك، عضو المجلس الوطني في اتحاد الشباب الديمقراطي اللبناني، وتسبّبوا في دخوله المستشفى للعلاج من إصابة في وجهه. وبحسب المصادر، تقدّم المعتدى عليه بشكوى ضد المعتدين الاثنين اعتبر في بيان له أن «الاعتداء من قبل قوى الأمر الواقع في عدلون تعدّ سافر وهمجي على الحريات العامة التي يكفلها الدستور اللبناني واستمرار لسلسلة من محاولات قمع الأصوات المعارضة».

لكن ما فاق هول الاعتداء، البيان الذي ذيّل بتوقيع «مناصري حركة أمل في عدلون والعائلات الوفية لخط الشرف والإباء خط الإمام الصدر وحامل أمانته»، ومثّل تهديداً صريحاً لمن «يتطاول على أي رمز من رموز حركتنا». وصوّب البيان على الشيوعيين من دون ذكرهم صراحة، واصفاً إياهم بـ«الحاقدين والملحدين»، ولم يتوانَ أصحاب البيان عن منع «أي حاقد وناكر» من الدخول إلى الميناء، رغم كونه مرفقاً عاماً بُني من المال العام! وتؤكد البيان بأن الميناء «يحرم بعد اليوم دخوله على أيّ حاقد وناكر وسيكون مقبرة له».

كورونا

هل «النسخة البريطانية» وراء ارتفاع الوفيات؟

70% من الحالات الإيجابية مصابة بـ«متحور جديد»

علي عواد

70 % من الإصابات بفيروس «كورونا» التي سجّلت خلال عشرة أيام ثبت أنها أصيبت بنسخة متحوّرة من الفيروس. هذا ما أظهرته متابعة لنتائج الدراسة التي يقوم بها الباحثان في الجامعة اللبنانية، أستاذ العلوم البيولوجية الدكتور فادي عبد الساتر وأستاذ العلوم الجرثومية الدكتور قاسم حمزة. وأوضح عبد الساتر أنه بين 13 الشهر الحالي و23 منه، أُجري نحو 6000 فحص في مختبرات مستشفى «الرسول الأعظم» و«بهمن»، وراوحت نسبة الإصابات المؤكدة بالفيروس فيها بين 22% و28%. ونسبة الإصابة بالمتحوّر الجديد يومياً بين 60% و70% من الحالات الإيجابية، علماً بأن هذه النسبة كانت في الأول من الشهر الحالي 16 في المئة. وأشار الى أنه جرى التواصل مع دائرة الترصد الوبائي في وزارة الصحة لإبلاغها بهذه المعطيات، وكذلك مع مختبرات في إسبانيا وبريطانيا لإرسال عيّنات من الفحوصات لدرسها وتحديد مختلف التحوّرات الموجودة، وتبيان المسيطرة منها. كما تتواصل الجامعة مع مختبر في كوريا الجنوبية للغاية نفسها، و«الأيام المقبلة ستحمل وضوحاً أكبر حول نوع التحوّر المتفشي من كورونا، بعد عودة نتائج هذه الاختبارات من الخارج».

هذه النتائج بات ممكناً تعميمها على النتائج في بقية المختبرات، بعد إعلان طبيب الأمراض الجرثومية في مستشفى القديس جاورجيوس الجامعي، عبد عازار، نتائج مشابهة في «حالات الإصابة بالمتحوّر البريطاني وصلت الى 60 في المئة من 66 عيّنة تم إرسالها الى فرنسا للدراسة».

عبد أوضح لـ«الأخبار» أن التغيرات الجينية في فيروس كورونا «أمر طبيعي وتمت ملاحظته عالمياً منذ انتشاره. لكن السؤال الأساسي يتمحور حول ثلاثة أمور: هل لهذه التحورات تأثير على النمط الوبائي؟ وهل عوارضها أكبر؟ وهل تؤثر على اللقاحات؟». للإجابة عن تلك الأسئلة، اختار عازار، بمشاركة الطبيبة الباحثة أماندا شامية، عينات من 66 حالة إصابة مؤكدة في مختبر مستشفى القديس جاورجيوس (جُمعت بين 30 كانون الأول الماضي و8 الشهر الحالي)، وأرسلت الى مختبر البروفسور راوول ديديبه في مرسيليا (فرنسا). وأتت النتائج كالآتي: 4 عيّنات تبيّن أنها من «المتحور الدنمركي» من كورونا والمرتبط بحيوان المنك (Mink)، وهو نوع من سلالة ابن عرس (أعدمت الدنمارك 17 مليون منها حرقاً العام الماضي بسبب نشرها للنسخة المتحورة)، و38 عيّنة تم وسمها أنها تابعة لـ«المتحوّر البريطاني»، فيما لا يزال البحث جارياً لتحديد التحورات في العيّنات الـ24 المتبقية. ولفت عازار الى أن 66 عينة «عدد قليل، ويجب أن يشمل فحص العينات كل الأراضي اللبنانية»، لكنه نبّه الى أن «هذه النتائج تؤكد، مبدئياً، سيطرة المتحوّر البريطاني على إصابات كورونا في لبنان». وبالتالي، «يجب

(أ ف ب)

> النتائج تؤكد مبدئياً سيطرة المتحوّر البريطاني على إصابات كورونا في لبنان

قراءة الأرض لتقدير الإجراءات التي يجب اتباعها. بمعنى، ينبغي التأكد أولاً أي من المتحوّرات موجود فعلاً بين المصابين، خصوصاً أن في العالم اليوم العديد من التحوّرات، والعمل انطلاقاً من ذلك، لأنه يمكن أن تكون الإجراءات في اتجاه معيّن، في حين أن الواقع مختلف تماماً».

وكان مسؤولو الصحة في بريطانيا حذّروا، الجمعة الماضي، من أن التحوّر في الفيروس في المملكة المتحدة قد يتسبّب في «نسبة وفيات أعلى» من نسخات الفيروس الأخرى. كما أظهرت دراسة لـ«المعهد الوطني للأمراض المعدية» في جنوب أفريقيا، نشر جزءاً منها موقع «بلومبرغ» الإخباري، أن نصف عينات الدم المأخوذة من مجموعة صغيرة من الأشخاص الذين تعافوا من «كوفيد-19» في جنوب أفريقيا، لم تتكوّن لديهم الأجسام المضادة اللازمة للحماية من تحوّر (501Y.V2) الذي حُدّد الشهر الماضي. كما انخفضت مستويات الأجسام المضادة لدى النصف الآخر من المجموعة بحيث لا يمكن تحديد مستوى خطر إعادة الإصابة بالعدوى من جديد. وقال العلماء إن السلالة التي تم تحديدها مؤخراً في البرازيل «لها أيضاً تغيرات في المواقع الرئيسية للفيروس، ما يجعل كلتا النسختين مصدر قلق كبير». وأضاف الباحثون أن هذه النتائج قد «تنبئ بانخفاض فعالية اللقاحات الحالية المرتكزة على نتوءات فيروس كورونا».

مختبر الجامعة اللبنانية: عودة الحياة

نادر حسين *

سلّطت أزمة كورونا الضوء، بشدّة على عمل المختبرات الطبية في العالم، ولا سيّما الوطنية منها. فهذه المختبرات تُعتبَر مرجعيّة للصحة العامة وتلعب دورًا حاسمًا في الإختبارات التشخيصيّة لفيروس كورونا المستجد وإيجاد الأدوية واللقاحات المناسبة، ما يعني أنّ دورها مركزي ومحوري في مكافحة الجائحة.

في لبنان، العديد من هذه المختبرات البحثية والتشخيصية، من بينها مختبر الجامعة اللبنانية. فما هي مقوّماته وظروف عمله والطاقات المفروزة له؟

مما لا شك فيه بأن الجامعة، منذ نشأتها، تلعب دور الملتقى الجامع للنقاشات العلمية، وللنشاطات الفكرية والثقافية. ورغم الظروف القاسية التي عصفت بالبلد، استمرّت جامعةٌ بحجم الوطن، ولكافة شرائحه. ومع بدء أزمة انتشار جائحة كورونا، كانت في طليعة المدافعين عن الأمن الصحي للمواطن اللبناني. إذ تطوّع طلاب كلية الطب فيها للتصدّي للفيروس مع فريق عمل وزارة الصحة ولم يتركوا الميدان. كما وضعت مختبراتها في خدمة وزارة الصحة منذ تموز الماضي. وفي خطوة تعكس الثقة بها وبمختبراتها والعاملين فيها، كان اتفاق التعاون بين الجامعة ووزارة الصحة. وبموجب هذا التعاون، تتولى كل من فريق مختبر علم الأحياء الجزيئيّ البحثيّ في كلية العلوم ومختبر البيوتكنولوجيا في المعهد العالي للدكتوراه مهمة إجراء فحوصات الـ PCR للوافدين الى لبنان، سواء عبر المعابر البرية أو عن طريق مطار الشهيد رفيق الحريري الدولي. كما يقوم المختبر، بشكل يومي، بإجراء الفحوصات المجانية لعيّنات المسح الميداني التي ترده من فريق عمل وزارة الصحة والمؤسسات الحكومية. ويضمّ المختبر 35 عاملاً منهم 20 أستاذًا باحثًا، إضافة إلى خريجي الكلية الحائزين على ماستر بحثي، وهو يعمل على مدار الساعة.

إلى جانب الفحوصات اليومية الروتينية التي يجريها المختبر، يقوم عدد من الباحثين بوضع استراتيجية بحثية لرصد وتتبع المتحوّرات الجديدة لفيروس كورونا. وهذا ما أثبته الباحثان في المختبر الدكتور فادي عبد الساتر والدكتور قاسم حمزة، بالتعاون مع مستشفيي بهمن

> الجامعة قادرة على تمويل نفسها إذا ما أتيحت الفرص وفُكّ عنها طوق الأسر

والرسول الأعظم، بالنسبة لانتشار المتحور الجديد لفيروس كورونا (على الاغلب المتحور البريطاني الذي يعرف بـ B1.1.7). وأهمية تتبع المتحورات الجديدة للفيروس وما تحمله من طفرات (لم تظهر من قبل)، يساعدنا في فهم وتقييم التالي:

1. الانتشار السريع للفيروس وهذا ما شهدناه في لبنان في الفترة الاخيرة. وقد سجّل الباحثون في إنكلترا انتشارا سريعا للمتحور الجديد بين 50 و70 %، إضافة إلى ارتفاع نسب الوفيات ونسب الإصابات بين الأطفال.

2. حدة العوارض أو الأمراض التي يسببها الفيروس خصوصاً أنه في حال لم يتمكن العالم من احتواء انتشاره سريعاً فإنّ ذلك قد يؤدي إلى ظهور متحورات اكثر فتكًا.

3. عدم إمكانية رصد الاصابات عبر الفحوص المتبعة كالـ PCR مثلا، بحال تحور الفيروس بشكل كبير. وهنا تكمن اهمية فك الشيفرة الوراثية للفيروس بشكل دائم.

4. تأثير هذه المتحوّرات على فعالية اللقاحات المتوافرة، وقد بدأ الحديث عن انخفاضٍ لفعالية لقاح فايزر بالنسبة للمتحورة الأفريقية.

إلى ذلك، يقوم الباحثون في كلية العلوم بالعمل على عدد من المشاريع العلمية في مجال فيروس كورونا المستجد والتي أظهرت نتائج علمية مهمة سيتم نشرها قريبًا.

أعادت تجربة مختبر الجامعة اللبنانية بالتصدي لجائحة كورونا الحياة إلى مجمع الجامعة الذي أصبح ليله كما نهاره مليئًا بالحركة والنشاط من استقبال للعيّنات إلى إصدار النتائج وأعمال البحث. وأثبتت أحداث الفترة الأخيرة أنّ الجامعة قادرة على تمويل نفسها إذا ما أتيحت الفرص وفُكّ عنها طوق الأسر وترك كوادرها لاستثمار إمكاناتهم. كما أنها قادرة على تأمين خدمات صحية للعامة بكلفة متدنية جدًا، كما يحدث اليوم في كلية طب الأسنان والمركز الصحي الجامعي.

تطور الجامعات وتقدّمها مؤشران على مدى تقدم الشعوب وتطورها. ودعم الجامعة اللبنانية يعطي الفرص لظهور كافة الامكانات الكامنة في مختلف فئات المجتمع.

* أستاذ وباحث في كلية العلوم في الجامعة اللبنانية

(مروان بو حيدر)

تقرير

متعاقدو «المهني» يعلّقون إضرابهم بطلب من بري

أقنعت المديرة العامة للتعليم المهني والتقني، هنادي بري، الأساتذة المتعاقدين بالعودة عن الإضراب بتعهدها بعدم المساس بعقودهم ومساعدتهم على تعويض ما فاتهم من ساعات تعليمية في أيام العطل والأعياد، وعدم محاسبتهم على أيام الإضراب الذي يكفله الدستور. أتى ذلك بعد يوم من تهديدات بعض مديري المعاهد والمدارس الفنية بفسخ عقود المتعاقدين والاستغناء عن خدماتهم واستبدالهم بأساتذة آخرين، ما عدّته لجنة المتعاقدين خروجاً عن أصول العملية التربوية. وكان المديرون قد طلبوا تزويدهم بجدول بيانات تتضمن معلومات عن الأساتذة الذين يريدون الاستمرار في الإضراب الاثنين (اليوم)، بهدف تأمين البديل لمتابعة دروس الطلاب.

ورات لجنة المتعاقدين في بيان تعليق الإضراب أنّ صدور قرار عن وزير التربية في حكومة تصريف الأعمال طارق المجذوب يحفظ حق الأساتذة المتعاقدين بتدريس كامل الساعات المحددة في عقودهم السنوية، وتعميم آخر عن المديرة العامة يقضي بالتكثيف أيام السبت والأحد لتعويض الساعات لأساتذة المواد التطبيقية «يحققان جزءاً كبيراً من المطالب في الوقت الراهن». وربط المتعاقدون النزاع حول القبض الفصلي، إذ أخذوا وعداً من بري بأن «هذا المطلب سيكون من أولوياتها، بعدما حالت الظروف دون تحقيق ذلك في العام الماضي، فضلاً عن اعتبار النصف ساعة حصة تعليمية فعلية والتأكيد على ذلك في متن القرار الصادر عن وزير التربية على امتداد العام الدراسي على 30 أسبوعاً كما في السابق وعدم تقليصه إلى 20 أسبوعاً. في هذا الوقت، يستمر المدرسون المتعاقدون في التعليم الرسمي (اليوم)، بهدف تأمين البديل لمتابعة دروس الطلاب.

ورات لجنة المتعاقدين في بيان تعليق الإضراب أنّ صدور قرار عن وزير التربية في حكومة تصريف الأعمال طارق المجذوب يحفظ حق الأساتذة المتعاقدين بتدريس كامل

المنصّة الإلكترونيّة تطلق غداً... وهذه «شروط» التلقيح

رأجانا حميّة

أسبوعان تقريباً يفصلان لبنان عن وصول الدفعة الأولى من لقاح «فايزر». ومع هذه الدفعة التي تتهيّأ لها البلاد، تكثر الأسئلة المتعلقة به، سواء تلك التي تتمحور حول فعاليته أو الشرائح التي يستهدفها وكيفية توزيعه وغير ذلك. لكنّ، ثمة سؤال يأتي في المقدمة، وهو ذلك الذي يتعلق بكيفية التسجيل للحصول على اللقاح، وهو سؤال يتردد كثيراً اليوم مع ازدياد حاجة الناس إلى معرفة «الشروط».

الجواب عن السؤال، «يتاح» أمام الجميع مع إطلاق المنصة الإلكترونية الخاصة بالتسجيل للحصول على اللقاحات غداً. هذا ما أكده رئيس اللجنة الوطنية لإدارة لقاح كورونا، الدكتور عبد الرحمن البزري، فابتداءً من هذا التاريخ، تفتح المنصة لتسجيل الأسماء وإدخال المعلومات المطلوبة للحصول على اللقاح. وفي هذا الإطار، لفت البزري إلى أن «المنصة سهلة الاستعمال، إذ يمكن الدخول إليها إما عبر الهاتف أو من عبر الاتصال بال Call Center الخاص باللقاح».

قبل الدخول في تفاصيل عدد الدفعات الآتية إلى لبنان ومن سيتلقى اللقاح كأولوية، يشدّد البزري على عدد من النقاط تضمنتها الخطة العامة للقاح لتسهيل العملية، إن كان لجهة الخيارات أو تحديد الأولويات. وفي هذا الإطار، يشير إلى خاصية «التسجيل بشكل منفرد أو قطاعياً، أي إعطاء الفرصة للمؤسسات والنقابات وغيرها من القطاعات أن تسجّل بشكل جماعي».

إلى ذلك، تساعد المنصة من خلال المعلومات التي ترد إليها في «تحديد الأولويات»، أي تحديد الشرائح التي ستتلقى اللقاح في المقام الأول. إلى ذلك، تضاف «خاصيات» أخرى، منها إرشاد المسجلين إلى المراكز الأقرب إليهم التي تتوفر فيها اللقاحات، والمواعيد المحددة لذلك، كما تمنح خاصية «الإخبار عن التأثيرات الجانبية التي تحدث عقب تلقي اللقاح». ويمكن اختصار الهدف من المنصة بأنها «عملية ضبط للأوقات والأعداد لتنظيم عملية التلقيح وتفادي الفوضى».

في المجمل، هذا ما تتضمنه المنصة المزمع إطلاقها غداً، والمفترض أن تترافق مع حملة توعية إعلامية «على الأرض»، على ما يقول البزري، وخصوصاً أن اللقاحات المحصور فقط بلقاح «فايزر». إذ يتوقع أن تصل لقاحات أخرى، عبر منصة «كوفاكس»، وفي مقدمها لقاح «استرازينيكا»، كما غيره من اللقاحات «التي سيأتي بعضها بناءً على تواصلنا مع الشركات أو من خلال مبادرات يقوم بها بعض الأشخاص. ويحرص البزري على توضيح أمر إضافي، وهو أن «لا فارق بين لقاح وآخر، وكل ما في الأمر أننا أعطينا الحرية للأفراد لاختيار اللقاحات، وهي ستعطى مجاناً واختيارياً».

وبما أن لقاح «فايزر» هو الأول الذي سيصل إلى البلاد، فقد «بدأت فرق تدريب من شركة فايزر بتدريب العاملين في إطار الخطة ليكون كل شيء جاهزاً عند وصوله». أما، لمن ستكون الأولوية؟ فإنها «بحسب المعلومات التي ستسجل في المنصة، ولكن من المؤكد أن القطاع الطبي والتمريضي والعاملين في المؤسسات والمراكز الصحية والصيدلية هم أول من يستلقّون اللقاح، إضافة إلى كبار السن الذين تزيد أعمارهم على 75 عاماً».

وبالعودة إلى التفاصيل اللوجستية، تشير الخطة الى أن اللقاحات ستتوفر في 35 مركزاً صحياً، على أن تضاف مراكز أخرى (منها مراكز الرعاية الصحية الأولية التابعة لوزارة الصحة) مع وصول الدفعات الجديدة من «فايزر» واللقاحات الأخرى، وهي تشمل كل المناطق لتسهيل وصول المواطنين إليها.

وبالنسبة إلى لقاح «فايزر»، يتحدث البزري عن 4 دفعات هي عبارة عن مليونين و100 ألف لقاح، تبدأ مطلع الشهر المقبل وتنتهي في كانون الأول المقبل. ومن المتوقع أن يتخلل تلك الفترة دخول لقاحات أخرى يفترض أن تغطي 80% من المقيمين.

وقبل أن تبدأ المرحلة الجديدة من التعاطي مع فيروس كورونا المستجد مع بدء وصول اللقاحات، لا يزال لبنان في عين العاصفة، مع تسجيل عشرات الوفيات يومياً. وأمس وحده، سجل 50 ضحية، رفعت العدد الإجمالي إلى 2340 وفاة. أما عداد الإصابات، فقد سجل تراجعاً بسبب «عطلة» عدد من المختبرات، وقد بلغ عدد الإصابات 3010 من أصل 15 ألف فحص أجريت في الساعات الأربع والعشرين الماضية. وفي هذا الإطار، تزيد يوماً بعد آخر نسبة إيجابية الفحوص، وقد وصلت أمس إلى 22%، ويزداد في الوقت نفسه عدد الحالات الحرجة في المستشفيات والتي كانت حتى مساء أمس 913، من بينها 295 حالة على جهاز التنفس. وبدا لافتاً أمس تصريح مستشار رئيس الجمهورية للشؤون الصحية، وليد خوري، بأن «الأيام المقبلة ستكون الأخطر»، مشيراً إلى أن «السلالات الجديدة يقال بأنها تطاول الشباب وقد تزيد 30% من نسبة الوفيات».

(أ ف ب)

بنك عـوده

دعوة إلى جمعيّة عموميّة عاديّة

إنّ مجلس إدارة بنك عوده ش م ل يدعو الجمعيّة العموميّة العادية للمساهمين للانعقاد في تمام الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر يوم الجمعة الواقع فيه ٢٠٢١/٢/١٢ (الثاني عشر من شهر شباط ٢٠٢١) في مركز البنك الرئيسي الكائن في مبنى عوده بلازا، منطقة باب إدريس، وسط بيروت التجاري، من أجل التداول في جدول الأعمال التالي:

١. الموافقة النهائيّة على عمليّة استحواذ كابيتال بنك على أعمال فروع بنك عوده في الأردن واستحواذ البنك الأهلي العراقي، التابع لمجموعة كابيتال بنك، على أعمال فروع بنك عوده في العراق وشراء مطلوبات وأصول هذه الفروع؛

٢. الموافقة النهائيّة والمصادقة على عمليّة بيع كامل أسهم بنك عوده ش م م – مصر إلى بنك أبو ظبي الأوّل (First Abu Dhabi Bank) وتحويل القرض المرؤوس إليه؛

٣. إصدار سندات دين مرؤوسة جديدة يكتتب بها حصريًا عبر استبدال السندات المصدرة من قبل بنك عوده في العام ٢٠١٣ بها؛

٤. تعليق نفاذ قرار إصدار سندات دين مرؤوسة جديدة على موافقة مصرف لبنان عليه؛

٥. تفويض رئيس مجلس الإدارة والمدراء العامّين بتطبيق قرارات الجمعيّة العموميّة العاديّة.

مجلس الإدارة

ملف

مرّ عقد على الثورة المصرية. أكثر من نصفه كان كابوساً عليها وعلى شبابها. فبعد انتهاء المخاض الثوري (2011 ـ 2014)، وبداية عهد عبد الفتاح السيسي، انتهى المسار بسجن شبابها وشبّاتها أو نفيهم... أو حتى تصفيتهم. أما البلد، فبات أكثر فقراً وأغلى معيشة وأكثر قرباً من إسرائيل... وعلى أبواب عطش يتهدّد النيل ومن حوله. ولأن الضربة التي لا تميت، تقوّي، عادت الدولة العميقة بغير مسميات أشدّ بأساً وأكثر حنكة في إدارة الأزمات وخنق الحراكات. بل وادها في مهدها. مع ذلك، ثمّة من يرى أن هذا المسار لن يستمر. وأن شيئاً ـ ليس شبيهاً بـ «25 يناير» ـ سيحدث حتماً. أما متى وأين وكيف، فهذا علمه عند الله. وعند الشعب، في المقابل، هناك من يرى أن عهداً مختلفاً دخلته «المحروسة» مع حكم العسكر. وأن رجلاً مثل السيسي لن يطيح به إلا الدولة العميقة نفسها... أو رجل آتٍ من صلب النظام، وهو ما يفطن له «الجنرال» ويجهد لمنعه ليلَ نهار. أيّاً يكن، ومع انتهاء الحياة الحزبية الحقيقية، وتركيب برلمان شكلي بطريقة هزلية، وتسليم المصير للأهواء الخليجية، يُختتم عقد من ثورة كانت حلماً... جميلاً

(الأخبار)

عقدٌ على «ثورة يناير»: حلمٌ جميل... ومضى

تحوّلات النظام بعد 2011: الجيش صاحب الكلمة العليا

إعداد **رمزي باشا**

رغم الخلفية العسكرية لجميع المتعاقبين على حكم مصر قبل «ثورة 25 يناير»، فإن دور الجيش لم يكن بارزاً كما حدث بعدها، حتى قبل عزل الرئيس الإسلامي محمد مرسي بتحريض شعبي وعرقلة رسمية، في حين أن الجيش اليوم هو المتحكّم في الدولة واقتصادها. وعندما سعى الرئيس الراحل المخلوع محمد حسني مبارك إلى توريث نجله السلطة على مدار سنوات، كانت العقبة الرئيسية أمامه أن نجله مدني لا عسكري، والشرط ضمنياً لنادي الرؤساء أن يكونوا ذوي خلفية عسكرية، ما طرح أسماء أخرى أبرزها رئيس الأركان آنذاك، الفريق سامي عنان، المقرّب من الأميركيين والرافض لمشروع التوريث.

> **العسكر هم مديرو الدولة اليوم بصلاحيات كاملة ودون رقابة عسكرية أو مدنية**

الجيش، الذي تولى قيادة المرحلة الانتقالية الأولى بعد الثورة عقب الإخفاق في خطوة تكليف عمر سليمان مهمات الحكم حتى ليوم واحد لتهدئة الشارع، بات الحاكم الفعلي خاصة بعد وصول عبد الفتاح السيسي إلى الكرسي ليحول الجيش من مؤسسة عسكرية إلى دولة داخل الدولة. وإن كان جزء مما كان يفعله الجيش مرّ على استحياء في حكم مبارك، لكن النفوذ والتغلغل لم يحدثا إلا في عهد السيسي. القصة أقدم مما يرى كثيرون، فقد بدأت القوات المسلحة تحركاتها في الحياة السياسية مع «يناير» وتحديداً عبر مدير «المخابرات الحربية» آنذاك، السيسي نفسه الذي حرص على استقبال عدد من شباب الثورة في مكتبه بوزارة الدفاع قبل أن يشارك وقادة آخرين في اجتماعات مع القوى السياسية لم تتنبّه بتغليب الأقوى في الشارع فقط، بل بما يخدم خططاً وإستراتيجيات للجيش بعيدة المدى، فيما سيناريو: تصعيد جماعة «الإخوان المسلمين» إلى المناصب ثم إقصاؤهم، وهو ما عبّر عنه عضو «المجلس العسكري» الأسبق محمد العصار حين قال إن الشعب الذي يطالب بإبعاد الجيش هو نفسه من سيطلبه للحكم مرة أخرى، وقد كان.

رغم اكتمال صورة مؤسسات الدولة بعد الانتخابات الرئاسية في عام 2012 بتسليم السلطة لمرسي ظلّ الجيش حاضراً وشريكاً في الحياة السياسية بل رقيباً على الرئيس وحكومته بصورة جعلته دولة داخل الدولة، لتنتهي بتحريض العسكر على خروج الناس في 30 حزيران/يونيو 2013 ليستثمروها مع المعارضة من أجل إقصاء «الإخوان» عن السلطة، ثم إقصاء المعارضة نفسها تدريجياً لإفساح الطريق أمام السيسي كي يصل إلى الرئاسة ويبقى محمياً من أي محاكمات محتملة عبر تقليده رتبة المشير بعد ترقيته من فريق أول، وهو بذلك آخر عسكري يحصل على هذه الرتبة الرفيعة والاستثنائية. لكن لا يمكن إغفال أن الجيش استفاد من عداء «الإخوان» لمعارضيها فوحّدهم ضد الجماعة قبل أن يحوّل الدفة على المعارضة ويقسمها ويشتّتها ويبدأ القضاء عليها تباراً بعد آخر، تارة بالإقصاء والاستبعاد كما حدث مع محمد البرادعي، وتارة بالإغراء بالمناصب كما مع القضاة خاصة أعضاء «المحكمة الدستورية»، وليس أخيراً بالتهديد وفتح الملفات كما حزب «الوفد» وقياداته، وأخيراً بالسجن كما مع المرشح الرئاسي الأسبق عبد المنعم أبو الفتوح.

هكذا، نجح العسكر في إدارة الأزمة السياسية باقتدار واستعادوا القوة والنفوذ اللذين كانا إبّان حكم جمال عبد الناصر بل ومع مزيد من السلطة التي يمكنها عرقلة طموح أي شخص أو جهة تحاول أن تنافسه في المستقبل القريب أو حتى البعيد، مصحوبة بطموح السيسي الشخصي إلى أن يكون بانيَ «مصر الحديثة» على غرار محمد علي، ومدمراً إرث من سبقوه ولا سيما مبارك الذي جاء به قبل «ثورة يناير» بشهور ليكون مديراً للمخابرات الحربية.

بعد ما دفع السيسي إرث من سبقوه ليطمح إلى أن يكون باني «مصر الحديثة» على غرار محمد علي (أ ف ب)

في سبيل ذلك، عمل «الجنرال» على سنّ قوانين تقوّي الجيش بينها قوانين أقرت فوراً ومنحت العسكريين صلاحيات واسعة، ثم قوانين مُررت لاحقاً وجعلت الحاكم العسكري في المحافظات يملك صلاحيات توازي المحافظ وربما تفوقه... إلى أن صارت «الهيئة الهندسية للقوات المسلحة» بصلاحيات تعادل صلاحيات وزارات عدة. أما الإدارة المالية للجيش، فباتت موازنتها مفتوحة ومشاريعها التي تشارك فيها ربما تعادل مشاريع «المالية» التي بات دورها هامشياً باستثناء القروض والسندات وغيرها من الاستدانات الخارجية التي تجري بضمان الدولة.

اليوم الجيش هو مدير الدولة، مدير يملك مختلف الصلاحيات ودون رقابة لا عسكرية ولا مدنية، ما جعل حتى المخالفات الفجّة يجري فيها التحقيق داخلياً دون أي معلومات عن طبيعة ما جرى من محاسبات، بل تحولت مختلف المواقع في البلد إلى مواقع عسكرية يمنع الاقتراب منها والتصوير، وإلا فالمحاكمات العسكرية جاهزة ودون تغطية إعلامية ولا ضمانات لمحاسبة المخطئ الحقيقي. اليوم أيضاً صارت غالبية المسؤولين في الوزارات والجهات الحكومية عسكريين سابقين مع إقصاء لذوي الخبرة والكفاءة مقابل تصعيد لمنفذي الأوامر التي قد تخالف المنطق أحياناً بسبب رغبات الرئيس الشخصية. حتى القادة العسكريون الذين باتوا حاكمين فعليين لا يقولون سوى: «تمام يا افندم». ومن يخالف، فعليه الرحيل بصمت على غرار ما حدث مع شخصيات كثيرة أبرزها نائب رئيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس السابق، أحمد درويش.

شباب مصر ليسوا هؤلاء!

عندما خرج الشباب المصريون للمطالبة بـ«العيش والحرية والعدالة الاجتماعية» في 25 كانون الثاني/يناير، لم يكن يتخيّل كثيرون منهم أن تكون النهاية مجرد البحث عن لقمة العيش وسط غلاء المعيشة والتزايد في الأسعار على نحو فاق الدخول. مقابل صعود لطبقة شباب اختارها النظام لتكون معبّرة عنه، مع أن أصحابها لا يملكون أي مهارات سوى الولاء والطاعة والقدرة على تبرير الشيء ونقيضه في الوقت نفسه!

تمرّدُ الشباب وخروج عدد من الحراكات (بعضها له قاعدة جماهيرية) دفعا النظام الحالي إلى صناعة جبهة الشباب الخاصة به، التي تبرر كل ما تفعله الدولة مقابل بعض الامتيازات المادية والعينية كالترشيحات في البرلمان أو ترقيات لا يستحقونها. هذه «المغانم» كانت السبب الرئيسي في خلافاتهم بل الزجّ بأسماء «الكبار»، كما حدث مع الضابط أحمد شعبان، عندما خرجت فتاة من الشباب غاضبة لأنها لم تكن ضمن ترشيحات مجلس النواب، أو كما قصة أحمد رأفت، الشاب من ذوي الاحتياجات الخاصة، الذي قرّر الرئيس عبد الفتاح السيسي إلحاقه بوظيفة مدنية بالجيش بعدما كشف جزءاً من المساومات في إعداد القوائم الانتخابية.

«شباب السيسي» هم هؤلاء الذين يقضون أياماً في الفنادق على نفقة الدولة، ولو بصورة غير مباشرة، ليشاركوا الرئيس في مؤتمراته، وهم الذين يدافعون عن سياسات «الجنرال» أياً تكن دون أي علاقة لهم بالشارع، بل يحمّلون المواطنين المسؤولية عن أخطاء الدولة على مدار سنوات. مقابلهم، هناك في السجون عشرات الشباب المسجونين بقضايا فضفاضة ولا أحد يتحدث عنهم، بعدما قرر النظام سجنهم بل مضايقة أسرهم عند زياراتهم، في وقت يجلس الذين اختاروا الانحياز إلى النظام في فنادق وقاعات فارهة!

احتواء الدولة للشباب بعد «25 يناير» لم يكن على طريقة «التنظيم الطليعي» كما في حكم جمال عبد الناصر ولا «لجنة السياسات» كما فعل نجل المخلوع الراحل، جمال مبارك، بل هذه المرة عبر «البرنامج الرئاسي لتاهيل الشباب للقيادة»، بجانب «تنسيقية شباب الأحزاب» التي تحوّلت إلى ذراع متخفية لإظهار معارضة شكلية في البلاد لكنها في الحقيقة من وسائل النظام ليس للنيل من منتقديه ومعارضيه فقط بل لإقصاء المعارضة الحقيقية من المشهد.

أما شباب «25 يناير» الذين

> **اختار هذا النظام شراء الذمم وإنشاء «تنسيقية» معارضة شكلياً**

طالبوا بالحياة الكريمة والعمل اللائق، فهم الآن في السجن أو المنفى، أو يركضون وراء لقمة العيش بالعمالة اليومية في المشروعات، خاصة أن الذين جدّوا واجتهدوا ليلتحقوا بـ«كليات القمة» لم يجدوا عملاً بعدما أغلقت الدولة الوظائف أمام الجيل الحالي ورفضت تعيين مئات الآلاف من الخرّيجين، مكتفية بوظائف «اليومية» في المشروعات، لتخرج وتقول إن الشباب ليست لديهم رغبة في العمل ويفضلون الجلوس في المنزل! انتهت الثورة فعلاً، وبات من أراد أن يحسّن دخله وحياته اليوم ضحية لارتفاع الأسعار الجنوني محمّلاً بضرائب ورسوم تضاعفت عشرات المرات.

(أ ب أ ب ا ي)

«الداخلية»... حكم النار والحديد

انطلقت «ثورة 25 يناير» من رحم صفحة على «فايسبوك» تحمل اسم «كلنا خالد سعيد» بعد مقتل الشاب السكندري على يد الشرطة في عنف موثق بالكاميرات. اختيار ذلك التاريخ جاء بمناسبة حلول «عيد الشرطة» الذي بقي لسنوات قليلة بعد الثورة لا يُحتفل به مقابل «عيد الثورة»، قبل أن يخجل الإعلام الأحداث، ومع أن الجيش حل محلها لعامين في الشارع تقريباً، لكن ضباط الوزارة وعساكرها استطاعوا أن يتلوّنوا بما يتوافق مع الأحداث، بدايةً من التظاهر بالاستسلام والتفاعل مع تحقيقات النيابة في وقائع عدة، وصولاً إلى تقديم ضباطها إلى المحاكمات ووقوفهم في أقفاص الاتهام، انتهاء ببراءة ضمنت لهم حياة كريمة وعفواً عن ما ارتكبوه من جرائم بحق الشعب هم ومن سبقوهم في المناصب، وعلى رأسها أكثر من 1500 شهيد في الثورة غالبيتهم من الشباب، ومنهم متظاهرون أطلقت عليهم النيران وآخرون دهستهم سيارات الشرطة وعشرات قُتلوا على الشرفات بسبب الرصاص الطائش، فيما تحوّلت إثباتات إطلاق النار على المتظاهرين من أدلة إدانة بالسجن المؤبد في محكمة أول درجة لتكون أدلة براءة على مبدأ أن ما فعله الضباط هو دفاع شرعي عن النفس!

«الداخلية» التي ظلّت ذليلة لثلاث سنوات تقريباً، وبات ضباطها يتحدثون بوصفهم شرطة مدنية وفق نص القانون، لدرجة مشاركتهم في التظاهرات خلال ذلك اليوم، خرج المصريون ضد وزارة الداخلية في تظاهرات سلمية مندّدة بالتعامل العنيف والإهانات التي يتعرض لها أي مواطن في أقسام الشرطة أو على يد «زوار الفجر» الذين يقبضون على الشباب ويزجون بهم في السجون التي جرى حصارها واقتحامها.

لم تستطع «الداخلية» مجاراة الأحداث، ومع أن الجيش حل محلها لعامين في الشارع تقريباً، لكن ضباط الوزارة وعساكرها حكم «الإخوان المسلمين» ورفضهم تفرقة المتظاهرين إبان حكم محمد مرسي بل رفع ضباطها لافتات تطالب بإسقاطه... هي نفسها اليوم تمارس عمليات عنف وقتل وابتزاز لا تتوقف، ومن دون أدلة أو وجه حق. وبينما كانت «يناير» سبباً في دخول وزيرها الأسبق حبيب العادلي إلى السجن ورموز نظام محمد حسني مبارك بمن فيهم الرئيس المخلوع نفسه، مع إدانتهم جميعاً بارتكاب جرائم رغم محو الأدلة وتدميرها بمعاونة مساعديهم، فإنهم عاشوا في السجن حياة الأمراء، ورغم ثقلهم إلى سجن طره وعلاجهم في مستشفيات محددة، جاء ما كُشف بعدها بسنوات وتحديداً عن الوضع المميز الذي تلقوه داخل السجن وتزويدهم بجميع الأدوات التي تمكّنهم من العيش برفاهية ليعكس بوضوح كيف تحوّلت الزنزانات إلى قصور فخمة بأموالهم التي نهبوها من الشعب، بل عادت إليهم بعد تجميدها لسنوات مع فوائدها، ليستفيدوا من تحرير سعر الصرف ولتقفز قيمتها إلى الضعف من دون أن يبذلوا أي مجهود!

قتل الامن 1500 خلال الثورة لكنهم والجيش قتلوا 10 الاف بعدهما بصمت (أ ب أ ب ا ي)

> **بقيت الوزارة ذليلة لثلاث سنوات قبل أن تعود إلى سياستها القديمة**

خلال ثلاثة أيام قتلت الوزارة 1500 قبل أن تنهار قواتها وتفقد السيطرة على جميع مواقعها ويفرض الجيش سيطرته، ثم بعد 2013 مع وأد الثورة وإسقاط مرسي بتحرك مشترك من الجيش والقضاة والمعارضة عادت الوزارة بفجاجة لتقتل الآلاف، وهو ما توثقه تقارير تحدّثت عن أكثر من عشرة آلاف ضحية في عمليات شابها غموض في التفاصيل ولم يسقط فيها جرحى من منفذيها، سواء قوات الجيش أو الشرطة، بذلك، استعادت الداخلية «عافيتها» وبلطجتها، بجانب عودة الرشى واستغلال النفوذ والسلطات التي كانت قد تقلصت بصورة غير مسبوقة بعد الثورة. كما أنها اليوم تنكّل بالمعارضين أو حتى من يبدو أن لهم أصواتاً تعترض على ما تصدره القيادات من قرارات، بعدما فصل عشرات الطلاب الذين التحقوا بكلية الشرطة بعد «ثورة يناير» وبينهم طلبة ينتمون إلى عائلات إخوانية، كما أقصي الضباط والأمناء الذين تعاطفوا مع الجماعة أو التيارات الإسلامية، ليغلق هذا الملف بقرارات يوقع عليها الوزير.

وبينما عاد الصمت إلى مبنى «الداخلية» وبات ظهور وزيرها أمراً نادراً، بعدما كانت الوزارة تستجدي التعاطف الشعبي لمساعدة المواطنين في مواجهة الإرهاب، ها هي اليوم لا تريد تذكيرها بـ«ثورة يناير». صحيح أن النظام يتغافل تدريجياً عن الثورة التي باتت توصف بالمؤامرة تارة وبالأزمة تارة أخرى، لكن «الداخلية» التي تحوّل كل عيد للثورة ليكون احتفالاً بعيدها في ذكرى مقاومة قوات الشرطة في الإسماعيلية لإنكليز عام 1952 لن تنسى النكسة التي مُنيت بها في 2011، ولم تتعلم الدرس مواصلة سياسة النار والحديد.

رسالة من السجن

آن لي أن أصرخ

أحمد دومة *

آن لي أن أصرخ الآن
وأن أسقط عن صوتي قناع الكلمة:
«هذه زنزانة، يا سيدي، لا محكمة،
وأنا الشاهد والقاضي، وأنت المهتَمة،
فاترك المقعد، واذهب: أنت حرّ أنت حرّ!
أيها القاضي السجين».
وحدهما المقصلة والسجن، مصير الثائرين، بعد الخيبة.
لذا، ربما بكينا وقت احتفال الآخرين بالتنحّي.
رأينا القادم أبكر:
سلّم الساقط سلطته لكلابه الذين لم يسقطوا بعد، بقي النظام، في أشرس صوره، فقط، لينتقم...
مشهد سخيف لفرط تكراره.
كُتب التاريخ تضجّ بمثله في كلّ عصر ومصر،
لكن من مكمنه يُؤتى الحذر.
الثائر ـ أصلاً ـ يقضي مع فشل ثورته (قتلاً أو كمداً) والأسوأ حظاً ذلك الذي يبقى حياً بعد التعثّر (مصاباً، معتقلاً، أو مجرّد مهزوم).
تتجدّد هزيمته شخصياً مع كل موقف انتقام، أو خطاب تشفّ.
أو نهش في جثمان ثورته المسجاة.
يتحول إلى دائرة تصويب تتلقّى سهام الحقد والكراهية سهماً سهماً.
بثبات يليق بالثورة، أو بانكسار يناسب الخيبة.
ربما يخفّف ثقل الحال، لو قليلاً، أنّه كان مخيراً بين قطف ثمار القبول بالهزيمة،
وبين التمسك بجمال المُحال في مواجهة قبح الواقع.
ولكلّ منهما نهاية على طرف نقيض من الأخرى:
. تستوعبه الحظيرة الرسمية، مستخدماً أو نشطاً أو خاملاً بعد استخدامه.
. يستوعبه قبر أو قفص اتهام هو وما يحمل من أفكار وتطلعات وثورة.
خارج القفص، سيقف الخصوم، كلّ في دوره، يتبارون في التنكيل، انتقاماً من «الحادث» الذي هدّد مصالحهم ووجودهم.
ربما لا يعنيهم شخصه الضئيل، بقدر هذه الثورة/الجريمة، التي يريدونها فوق الصليب، مثالاً رادعاً لكل من يخطر بباله القدوم على تكرار ـ مجرد ـ الحنين لتلك اللحظة.
وبقدر ما يعنيهم محوها من الذاكرة تجاهلاً ثم استنساخاً ركيكاً أو حتى تمييعاً وتفريغاً من كل مضمون، وقبل ذلك كله، ومعه، سحقها وصناعها.
وهو، في القفص، لم يزل
يثق في صبح طالما بشّر الناس به،
ويحكي. صامتاً. حكاية الاقتراب من الحلم إلى هذا الحد،
واحتقار أرواح الناس بعدها إلى هذا الحد.
تتمثل فيه (كنّها ومصيراً) ثورة تحاكم لأنها قامت، وجمهور يجرّم تجمهره،
بعيداً ممّا ارتكب على هامشه من حماقات.
هذه هي الحال!
السيناريو . يقساوته ولا إنسانيته . يسير حرفياً، تحت سقف التوقّع.
لا داعي. مطلقاً. للاستغراب...
اللهم إلّا أن ينسى الناس «فجأة» أو يتناسوا «من» يحاكم «من»... و«لماذا»؟
هذا هو السؤال.

* متحدّث سابق باسم «ائتلاف شباب الثورة»، ومحكوم الآن بالسجن 15 سنة.

على الغلاف

يشي الحراك المتصاعد لتنظيم «داعش» في سوريا والعراق بتغييرات طرأت على خطّة عمله، بعد تزخيم حضوره في الساحتَين. حضور ما فتئ يتزايد، في غضون الأشهر القليلة الماضية، وصولاً إلى خرق فترة الهدوء في العاصمة العراقية، بغداد، بتفجير انتحاري مزدوج، أتبعه التنظيم بـ«غزوة» استهدفت منتسبي «الحشد الشعبي»، قبل يومين، في محافظة صلاح الدين. هذا الواقع المستجدّ على الساحة العراقية المثقلة بالأزمات، معطوفاً على تكثيف التنظيم عملياته في سوريا، بات يؤرّق الجميع من احتمالات ترسيخ الاحتلال الأميركي وجوده في البلدين بدعوى «مكافحة» التنظيم التي «قد تستمرّ لأجيال»، على حدّ تعبير قائد القيادة المركزية الأميركية في الشرق الأوسط، كينيث ماكنزي، الذي حسم الجدل، أخيراً، حول استمرار الولايات المتحدة في حربها ضدّ «داعش»، بعد التحذيرات الكثيرة على لسان الغربيين من عودته. لكن العودة تبقى مرهونةً بجملة عوامل ليست متوافرة في السياق الإقليمي الراهن، لعلّ أبرزها وجود «الدولة» ككيانٍ يسيطر على مساحات شاسعة من أراضي بلاد الشام

تسعير العمليّات في سوريا
«داعش» يلملم شتاته

حسين الأمين

ارتفعت، في الأشهر الأخيرة، وتيرة العمليات العسكرية التي يشنّها تنظيم «داعش» في سوريا، والتي توزّعت على أهداف متنوّعة شملت خصوصاً الجيش السوري وحلفاءه، وقوّات «قسد». وتشهد باديتا حمص وحماة، والمنطقة الغربية والجنوبية الغربية من محافظة دير الزور، والجهة الشرقية الجنوبية من محافظة الرقة شرق سوريا، بالإضافة الى بادية السويداء ومنطقة التنف التي تسيطر عليها القوّات الأميركية، حراكاً متزايداً لعناصر التنظيم، في ظلّ تسجيل عدد كبير من العمليات العسكرية. بتساوق ذلك مع هجمات شنّتها خلايا «داعش»، في الأيام الماضية، على محاور دير الزور وتدمر وريف حماة، أسفرت عن سقوط شهداء وجرحى بين المدنيين والعسكريين السوريين، فيما اندلعت اشتباكات بين عناصر من التنظيم حاولوا التسلّل في اتجاه مواقع للجيش السوري في محور بلدة الرمحان في ريف السلمية الشمالي الشرقي. وقبيل نهاية العام الفائت، لقي نحو 30 عسكرياً مصرعهم في هجوم استهدف حافلة على طريق دير الزور ــ تدمر في منطقة كباجب، بعدما نصب مقاتلو التنظيم «كميناً» لثلاث حافلات كانت تسير على الطريق السريع وتقلّ جنوداً من الفرقة الرابعة في الجيش السوري... وفيما تمكّنت حافلتان من الفرار، قُتل عدد كبير ممّن كانوا على متن الحافلة الثالثة»، بحسب ما تفيد مصادر ميدانيّة. والهجوم الثالث من نوعه في منطقة كباجب في ريف دير الزور، كان قد سبقه، في 28 كانون الأول/ ديسمبر الماضي، آخر نفّذه مجهولون ضدّ آلية عسكرية لعناصر الحرس الجمهوري في الجيش، لدى خروجها من بلدة إبناج غربي الرقة، ما أدّى إلى مقتل اثنين وإصابة آخرين. وفي الـ 19 من الشهر نفسه، فقدت «الفرقة الرابعة» الاتّصال بخمسة من عناصرها في منطقة جبل البشري الواقعة على الحدود الإدارية بين محافظتَي دير الزور والرقة، ويعتقد بأن مقاتلي «داعش» عمدوا إلى تصفيتهم.

يمكن وضع العمليات التي ينفذها التنظيم في سوريا في إطار «الانتقام»

قاعدة التنف... منطلق العمليات

يؤكد مصدر ميداني في الجيش السوري، في حديث إلى «الأخبار»، أن «خلايا داعش جدّدت نشاطها أخيراً في محورَين رئيسَين: الأول مُمثَّل بباديتَي حمص ودير الزور والحدود العراقية؛ والثاني البادية الفاصلة بين حماة والرقّة ودير الزور. ويلفت إلى أنه «تمّ رصد ومتابعة العديد من مجموعات التنظيم أثناء دخولها البادية وخروجها منها، وتبيّن أن الأخير ينظّم عدداً من هجماته انطلاقاً من منطقة التنف، ومن محيط القاعدة الأميركية فيها». في هذا السياق، يتّهم مصدر رفيع المستوى في الجيش، في حديث إلى «الأخبار»، واشنطن بـ«تسهيل حركة مجموعات داعش ودعمها، بهدف ضمان عدم استقرار المنطقة أمنياً، بما يخدم حرب الاستنزاف التي يتعرّض لها الجيش السوري وحلفاؤه على طول البادية وعرضها»، وبالتالي الهدف الأميركي المتمثّل في محاولة قطع التواصل بين المنطقة الشرقية من جهة، ودمشق وحمص من جهة ثانية. ويفيد المصدر بأن القوّات الأميركية في شرقي الفرات «تُجنّد بعض معتقلي داعش لدى القوات الكردية، وتنقلهم إلى البادية السورية والحدود مع العراق، ومن هناك يتّصلون مع باقي أفراد التنظيم المتوارين في البادية، ليخرطوا في الأعمال العسكرية من جديد». وبحسب مصادر محلّية في منطقة شرقي الفرات، «شهدت مناطق الشدادي والحسكة وغيرهما، في الآونة الأخيرة، نشاطاً ملحوظاً لآليات العسكرية الأميركية داخل سجون تحوي معتقلين من مسلّحي داعش». وتشير هذه المصادر إلى أن «التحالف الدولي نقل عدداً من معتقلي التنظيم من السجون الكردية إلى الحدود العراقية من دون معرفة وجهتهم النهائية». ويبدو أن عملية «الصحراء البيضاء»، التي أطلقتها القوات الروسية، بالتعاون مع الجيش السوري، في آب/ أغسطس الماضي، بعد مقتل أحد ضباطها بعبوة ناسفة شرقي دير الزور، لم تسفر عن تقدّم واضح في مكافحة خلايا التنظيم في البادية. إذ، بحسب إحصاء نشرته الوكالة الإعلامية التابعة للتنظيم، «نبأ»، بعنوان «حصاد الأجناد»،

> تُجنّد القوات الأميركية بعض معتقلي «داعش» لدى القوات الكردية، وتنقلهم إلى البادية السورية والحدود مع العراق

بلغت حصيلة عمليات «داعش» في أسبوع واحد فقط من الشهر الحالي، 12 عملية أدّت إلى مقتل 28 فرداً في «ولاية الشام»؛ و30 عملية أودت بحياة 40 في «ولاية العراق».

«نبوءات» عودة التنظيم

في نهاية عام 2019، أي بعد حوالى تسعة أشهر من إعلان «التحالف الدولي» القضاء على آخر معاقل «داعش» في الباغوز، إلّا أنه أعلن قائد قوة المهام المشتركة لعملية «العزم الصلب»، روبرت وايت، «استئناف واشنطن وقسد عمليّاتهما ضدّ التنظيم بهدف هزيمته». وسبق وايت في الكشف عن استئناف التحالف حربه هذه، إعلان وزير الدفاع الأميركي السابق، مارك إسبر، «بقاء قوّات بلاده في سوريا»، رابطاً انسحابها بـ«هزيمة» التنظيم بالكامل. ويبدو أن الولايات المتحدة وحلفاءها في «قسد»، «توقّعتا»، ماكراً، عودة نشاط التنظيم في المنطقة الشرقية. وهي توقّعات تثير تساؤلات عديدة، ربطاً باستئناف «داعش» حراكه، في الأشهر الأخيرة، وبمصلحة «قسد» المحافظة على شراكتها مع الأميركيين في الحرب على التنظيم، كضمانة لبقاء هذه القوّات إلى جانبها، في ظلّ التهديدات التركية والسورية والروسية التي تتعرّض لها. في الوقت ذاته، لا يمكن التغاضي عن حقيقة أن إدارة باراك أوباما، على رغم أنها ساهمت بشكل أو بآخر في تمدّد التنظيم، وجّهت له ضربات عديدة، عبر التحالف. كما تجدر الإشارة إلى أن الطائرات الأميركية هي التي قتلت أبرز قادة التنظيم (أبو علاء العفري، وأبو عمر الشيشاني، وأبو مسلم التركماني، وأبو محمد العدناني، وغيرهم)، فيما استهدفت زعيم التنظيم، أبو بكر البغدادي، في عهد إدارة ترامب.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، حسم قائد القيادة المركزية الأميركية في الشرق الأوسط، كينيث ماكنزي، الجدل حول استمرار الولايات المتحدة في حربها ضد «داعش» في سوريا والعراق، حين أشار إلى أن المعركة «قد تستمرّ لأجيال»، ناكراً، عودة وجود «أكثر من عشرة آلاف عنصر تابع للتنظيم». «نبوءات» عودة نشاط التنظيم لم تقتصر على واشنطن وحليفتها «قسد»؛ فقبل أيام قليلة، أعلنت وزيرة الدفاع الفرنسية، فلورنس بارلي، احتمال عودة «داعش» إلى الظهور مجدداً، مشيرةً إلى أنه «لم يتمّ اجتثاث التنظيم في بلاد الشام. لذا نحن لا نزال هناك عبر مهمّات تدريبية، وعبر مقاتلاتنا».

انتقامٌ... لا عودة

عودة تنظيم «داعش» إلى العمل العسكري مرتبطة بأسباب عدّة؛ أوّلها داخلية تتعلّق بإعادة التنظيم هيكلة قواته، بعد عمليات الفرار التي قام بها عناصره من سجون «قسد» في ريف الحسكة، وبعض هؤلاء من الأجانب المدرّبين، الذين رفضت الدول الأوروبية استقبالهم، ومن بينهم أيضاً قادة ميدانيون لهم باعٌ طويل في القتال في العراق وسوريا. كذلك، يمكن الحديث عن عودة البيئة الحاضنة للتنظيم في بعض قرى شرقي الفرات إلى حماية عناصره، بسبب فشل القوات الكردية في إدارة المنطقة، وتعاطيها «العنصري» مع الأهالي هناك، وفرضها الضرائب على السكّان، فضلاً عن حرمانهم من المشاركة في إدارة منطقتهم، وفرض التجنيد الإلزامي على شبان المنطقة العرب. أما بالنسبة إلى العراق، فيعتقد مراقبون لمسار التنظيم بأن «إهمال الحكومة العراقية للمناطق المدمّرة في البلاد، والتي احتضنت داعش في فترات سابقة، دفعت الأهالي هناك للعودة إلى حماية أفراد التنظيم». ولا تحتاج تحرّكات «داعش» الحالية، إلى عدد كبير من الأفراد، حيث يُلاحظ غياب عمليات الاقتحام الكبيرة أو ما يُعرف بـ«الانغماس»، والتي يستعاض عنها بعمليات «الضرب وأهرب»، ما يعني أن تصاعد العمليات غير مرتبط بهيكليات جديدة أقدم عليها التنظيم، بل هي عودةٌ إلى الأصل، حيث تعمل كل مجموعة من تلقاء نفسها بما يخدم الأهداف العامّة لـ«داعش»، من دون وجود إدارة مركزية للعمليات كما كانت الحال في السابق. وبحسب مراقبين، فإن التنظيم «يعمل (راهناً) وفق هيكلية مرنة، بهدف تحقيق أكبر قدر من الخسائر في صفوف القوات العراقية والروسية وقسد. وهذا ما يُصطلح على تسميته النكاية».

وعلى رغم أن عمليات «داعش» لم تهدأ منذ هزيمته في الباغوز، إلّا أنه لا يزال من المبكّر الحديث عن عودة حقيقية لـ«التنظيم». عمليّاتٌ يمكن وضعها في إطار «الانتقام»، وليس العودة، وخصوصاً أن التنظيم لا يخطّط، بحسب مراقبين، لإعادة قيام الدولة، في أعقاب التغييرات الدولية والإقليمية التي طرأت، فضلاً عن أنه يُدرك صعوبة الإمساك بالأرض في هذه المرحلة وفي المدى المنظور. كما يعتقد هؤلاء بأن التنظيم يفتقر، في الوقت الحالي، إلى «رجالات الدولة، ممّن يستطيعون إعادة إحيائها، بعد مقتل معظم القادة المؤثّرين والفاعلين». وفي حين يحتاج، حالياً، إلى قادة يتميّزون بـ«شخصيات قيادية»، إلّا أن هذا غير متوفّر في الخليفة الجديد، أبو إبراهيم الهاشمي، الذي يُعدّ منظّراً عقائدياً للتنظيم، أكثر منه قائداً. وفي الوقت الحالي، ليس هناك معلومات وافرة عن قادة «داعش» الحاليين، ولا عن توجّهاتهم، فالمرحلة الحالية هي مرحلة «النكاية»، تمهيداً للوصول إلى مرحلة «التمكين»، أي السيطرة على الأرض وتمدّد النفوذ، والتي تبدو حالياً بعيدة المنال.

«الدولة» ليست واقعاً: الثأر لانتصار العراق

نور أيوب

بعد ساعات على تبنّي تنظيم «داعش» جريمة «ساحة الطيران»، وسط العاصمة العراقية بغداد صباح الخميس الماضي، وإعلانه، رسميّاً، العودة إلى ميدان المواجهة، حملت ساعات أول من أمس «غزوة» لإرهابيّي التنظيم شرقي مدينة تكريت (قاطع العبث)، في محافظة صلاح الدين شمال البلاد. الكمين المنفّذ بأسلحة خفيفة، أسفر عن استشهاد 11 منتسباً لـ«الحشد الشعبي»، وجرح عددٍ آخر، في وقت أكّد فيه رئيس «هيئة الحشد»، فالح الفياض، أن الأخير «قدّم مجموعة من الشهداء حتى لا يضرب الإرهابيون مدننا مرةً أخرى».

«يشي التسارع في وتيرة الأحداث الأمنيّة بأن إرباكاً يلوح في الأفق»، على حدّ توصيف مصدر أمني مطّلع تحدّث إلى «الأخبار». وتفرض قراءة المشهد الإشارة إلى ثلاثة عوامل، بوصفها محرّكات/ دوافع الأحداث الجارية:

1- انسحاب قوات الاحتلال الأميركي؛ في الساعات القليلة الماضية، أكّد وزير الخارجية العراقي، فؤاد حسين، أن حكومة بلاده ستطلب من الإدارة الأميركية الجديدة «مواصلة اجتماعات الحوار الاستراتيجي، وتحديد فريق تفاوضي جديد من جانبها، لبحث الموضوعات الأمنيّة والعسكرية الخاصّة بوجود القوّات الأميركية في العراق»، بعد قرار إدارة الرئيس السابق، دونالد ترامب، خفض عديد القوات المنتشرة في هذا البلد. وفي هذا السياق، يقول مقرّبون من رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، إن هذا الخبر، وطوال الأشهر الخمسة الماضية، وكنتيجةٍ لاتصالات مكثّفة مع واشنطن، «استطاع أن يبرم تفاهمات معقولة، أدّت إلى انسحاب أكثر من 3000 جندي أميركي»، في وقتٍ يُنتظر أن تستكمل فيه الإدارة الجديدة هذه التفاهمات، والتي تقضي بانسحاب شامل، مع الإبقاء على عدد محدود من المستشارين المنسّق عملهم مع قيادة «العمليات المشتركة».

قيادة «الحشد الشعبي» وفصائل المقاومة العراقية تصف هذا العامل بـ«التحدّي الجدّي»، ولا سيّما أن الفراغ الميداني سيُملأ بأحد ما، وليس ممكناً أن يُسند هذا الدور إلى حلفاء طهران»، يقول هؤلاء في سياق حديثهم إلى «الأخبار». فراغٌ له تفسير واحد: «على حزبَي داعش أن يدفعوه نحو ملئه». ولهذا التفسير وجهان أيضاً؛ الأوّل، الدفع بالتنظيم إلى العودة والتمدّد في المحافظات الشمالية والغربية، بالتوازي مع تكثيف العمليات الأمنية في مختلف المحافظات، ما يعني - تلقائيّاً - إرباك المشهد، ومنح الإدارة الأميركية «حجّة للبقاء» (إن تصاعدت مناشدات القوى السياسية الممسوكة على البيتَين الكردي والسُنّي، وبعض القوى الأخرى المحسوبة على البيت الشيعي)، أو «حجّةً للعودة»، وخصوصاً أن وجوهاً أمنيّة بارزة لا تستبعد سقوط مدن بأيدي الإرهابيين، في حال فُقدت مبادرة الهجوم راهناً. أما الوجه الثاني، وفق هؤلاء، فمردّه إلى «رغبة الأميركيين في انسحاب هادئ»، بعيداً عن النار والمواجهة؛ وعليه، فإن عودة «داعش» ليست سوى إلهاء لـ«الحشد والفصائل».

ثمة تقديرات أمنيّة ترجّح عودة العمليات العسكرية ضدّ قوات الاحتلال الأميركي، في الأسابيع القليلة المقبلة، بمعزل عن توجّهات الرئيس الأميركي جو بايدن تجاه طهران وبغداد. هنا، يسلّط الضوء عددٌ من قادة «الحشد» وفصائل المقاومة، المؤمنين بمدى العلاقة الوثيقة بين قوات الاحتلال (وبعض أجهزة الاستخبارات العربية) و«داعش»، على حقيقة التحرّكات الأخيرة، بوصفها دفعاً في اتجاه «تأمين البلاد، وحمايتها»، وصرف النظر عن تحرّك القوات الأميركية. فبعض الفصائل ترغب في أن يكون «انسحاباً تحت النار، وليس عن طريق الدبلوماسية».

في المقابل، يرفض مقرّبون من الكاظمي هذا التفسير. يسأل هؤلاء، في سياق حديثهم إلى «الأخبار»، هل تسعى واشنطن إلى إفشال تجربة الكاظمي؟ فالرجل بوصفه «أميركيّاً» من قِبل حلفاء طهران، يعمل على تكريس تجربةٍ في الحكم خاصّة به، وهو يحظى بدعم أميركي - إيراني واسع؛ وعليه، «لا يمكن الاستناد إلى هذا التفسير، بل يفرض مطالعة خاصة بالتنظيم».

2- التنظيم؛ ثمة أسئلة كثيرة تتصدّر المشهد الأمني، جلّها يتعلّق بـ«داعش» الذي استطاع، طوال العامين الماضيين، إعادة بناء نفسه، آخذاً في الاعتبار المتغيّرات الإقليمية والدولية، وعجزه عن تكريس نفسه كـ«دولة» مستقلّة. يقول أمنيّون إن قدرات التنظيم البشريّة لا تزال على حالها؛ فمَن «اختفى» إبّان المعارك (يناهز عددهم 10 آلاف إرهابي)، ومَن سجن في العراق أو سوريا، عاد إلى الميدان مجدّداً (أخفقت الحكومة السابقة في معالجة ملف السجناء الإرهابيين). ومع أن التنظيم فقد جزءاً يسيراً من قدراته المالية، وتحديداً في السوق المتعلّق بسيولة نقدية، إلّا أنه حافظ على بعضها، إضافة إلى كمّية مقبولة من الذهب. ويُلاحظ، في الأشهر الأخيرة، أنه عاد إلى تسديد مستحقّات مقاتليه في سوريا والعراق، بعدما عادت الحركة المالية الخاصّة به، إلى الحياة. في محافظتي ديالى وصلاح الدين، على وجه الخصوص، تدلّ المعطيات على أن «داعش» سيعود وبقوّة، ولكن بتكتيكات مختلفة، واستراتيجية مغايرة؛ فـ«الدولة لم تعد واقعاً، بقدر الثأر لانتصار العراق أواخر الـ 2017».

الثابت في بغداد، راهناً، أن «داعش» لم يهدأ منذ عام 2018. قاد عمليات عديدة ومماثلة لتلك التي وقعت في تكريت، وأدّت إلى استشهاد أكثر من 100. هو تحدٍّ قائم مرتبط بعوامل محلية بنيوية عراقية وأخرى إقليمية ودولية، لكن المريب أن قراءة حراك التنظيم لا تزال عرضة للنقاش السياسي، وحسابات مختلف القوى، عدا عن قراءاتها الخاصّة للمتغيّرات المحلية والإقليمية والدولية. هذا التحدّي، وفي ظل غياب قائد «قوّة القدس» قاسم سليماني، ونائب رئيس «هيئة الحشد الشعبي» أبو مهدي المهندس، سيكون مكلفاً، ولن يأخذ شكل المبادرة، في ظل التركيبة القائمة التي أولت أهمّيّة لمصالحها ومكتسباتها على حساب الملف الأمني.

> استطاع «داعش»، طوال العامين الماضيين، إعادة بناء نفسه، آخذاً في الاعتبار المتغيّرات الإقليمية والدولية

3- غياب الاستقرار السياسي والمصالحة المجتمعيّة؛ الترابط عضوي بين الاستقرار والمصالحة، وغياب الأمرَين يفتح فجوة من شأنها أن تملأ بالتطرّف. فغياب الثقة بين المكوّنات العراقية، وعجز الأحزاب والقوى السياسية عن إجراء مراجعة شاملة للمرحلة الماضية، وتسييل ذلك، لاحقاً، في الشارع العراقي، تعني الدفع في اتجاه التطرّف أيضاً.

اليوم، ثمة تشابك كبير في المشهد العراقي قبيل الانتخابات التشريعيّة المرتقبة في العاشر من تشرين الأوّل/ أكتوبر المقبل، بوصفها انتخابات مفصليّة، من شأنها أن تحسم «وجهة» البلاد، شرقاً كانت أو غرباً، في وقت تبرز فيه هذه الاستحقاقات المتشعّبة والمكلفة. أمنيّاً، ينذر المشهد بسوء. اقتصادياً واجتماعياً، لا مناص من الانهيار في ما لو فشلت القوى والأحزاب في لملمة شتاتها. يبقى التحذير الدائم من سرعة سقوط «عراق 2003»، وتداعياته في ظلّ غياب إرادة المعالجة.

نفّذ «داعش» عمليّة إرهابية في محافظة صلاح الدين راح ضحيّتها 11 منتسباً لـ«الحشد الشعبي» (أ ف ب)

اليمن

استئناف مفاوضات عمّان: 10 آلاف أسير ينتظرون اختراقاً أممياً

أكّد وفد صنعاء اعتزامه بذل كلّ الجهود وتقديم التنازلات لإحداث اختراق في ملف الأسرى (أ ف ب)

استؤنفت، أمس، جولة مفاوضات جديدة في عمّان، بين الأطراف اليمنيين. وفيما تتركّز هذه الجولة على التفاوض بشأن إطلاق سراح آلاف الأسرى، إلّا أنّ الخلاف لا يزال ظاهرياً بشأن الآليّة التي يجب اتّباعها في هذا الإطار

صنعاء ــ **رشيد الحداد**

بعد شهرين من التأجيل، انطلقت أمس جولة مفاوضات جديدة بين الأطراف اليمنيين، برعاية الأمم المتحدة، في العاصمة الأردنية عمان. الجولة التي تُعلّق عليها لجنة شؤون الأسرى في صنعاء آمالاً كبيرة، لا تزال غير واضحة المعالم، في ظلّ إصرار حكومة عبد ربه منصور هادي على حسم الملفّات الخلافية، التي جرى تأجيلها في مشاورات مونترو السويسرية، أواخر أيلول/ سبتمبر الماضي، وتركيز كلّ اهتماماتها على الإفراج عن القادة الأربعة، الأسرى لدى صنعاء والمشمولين بقرار مجلس الأمن 2216، وأهمّهم شقيق الرئيس هادي.

استئناف المشاورات بين وفدَي حكومة صنعاء وحكومة هادي، برعاية أممية في الأردن، أعاد الآمال إلى أسر 10 آلاف أسير من طرفي الصراع بالإفراج عنهم. لكنّ قاعدة التفاوض لا تزال تعتمد آلية التبادُل المرحلي، بعدما رفضت حكومة هادي آليّة «الكل بالكل» التي قدّمها وفد صنعاء، خلال مفاوضات عمّان التي رعتها الأمم المتحدة منتصف شباط/ فبراير 2020. ويأتي ذلك رغم تأكيد رئيس لجنة شؤون الأسرى في صنعاء، عبد القادر المرتضى، منتصف تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، استعداد حكومته للتعامل مع ملّف الأسرى، وفق آلية «الكل بالكل»، لإنهاء معاناة كلّ الأسرى لدى الطرفين.

وفد صنعاء المفاوض، أكّد قبيل مغادرته العاصمة اليمنية إلى عمّان، اعتزامه بذل كلّ الجهود وتقديم كلّ التنازلات الممكنة التي من شأنها إحداث اختراق جديد في ملف الأسرى. وتمنّى أن يتعامل الطرف الآخر مع هذا الملف بشكل إنساني بعيداً عن أيّ مكايدات أخرى، مبدياً الجهوزية لتنفيذ صفقة تشمل كلّ الأسرى من الطرفين. إلّا أنّ مصادر حقوقية في صنعاء، أشارت إلى أنّ الجولة الحالية من المفاوضات، التي من المتوقّع أن تستمر أياماً عدّة، ستناقش تنفيذ الشق الثاني من اتفاق «عمّان» السابق، والقاضي بالإفراج عن 200 من أسرى الجيش واللجان الشعبية مقابل 100 عنصر من أسرى قوات هادي. على أن يتمّ فتح التفاوض، أيضاً، بشأن ما تمّ الاتفاق عليه بين الطرفين حول آلية الإفراج عن القادة الأربعة المشمولين بقرار مجلس الأمن 2216، في مونترو السويسرية أواخر أيلول/ سبتمبر الماضي. وقالت المصادر إنّ وفد صنعاء أبدى استعداده للإفراج عن القادة الأربعة (وهم وزير الدفاع السابق محمود الصبيحي، اللواء ناصر منصور هادي، اللواء فيصل رجب قائد المنطقة العسكرية الرابعة الموالية لهادي والقيادي في حزب الإصلاح محمد قحطان) على دفعات، وفق الآلية المعتمدة بين الطرفين، حتى يضمن الإفراج عن كلّ المعتقلين. كذلك، أبدى استعداده للإفراج عنهم دفعة واحدة، في حال موافقة طرف حكومة هادي على آلية الإفراج الكلّي عن كلّ الأسرى من قبل الطرفين. إلّا أنّ حكومة هادي تتهرّب من هذا الأمر، وتضغط باتجاه الإفراج عن كبار الأسرى لدى صنعاء، من دون الموافقة على الإفراج عن جميع الأسرى.

مصدرٌ في لجنة شؤون الأسرى في صنعاء، أكد لـ«الأخبار» تمكُّن اللجنة من تحرير 1087 أسيراً من أسرى الجيش واللجان الشعبية، خلال عام 2020. وأشار إلى أنّ اللجنة حقّقت اختراقاً جيداً في جدار ملف الأسرى، مضيفاً إنّ لديها الاستعداد الكامل لإنهاء معاناة الأسرى كاملة، في حال موافقة الطرف الآخر. ولفت المصدر إلى أنّ صفقة تبادل الأسرى التي نُفّذت، منتصف تشرين الأول/ أكتوبر، أدّت إلى الإفراج عن 1081 أسيراً من الطرفين، منهم 670 أسيراً من الجيش واللجان الشعبية مقابل 411 أسيراً من الطرف الآخر، وهي تعدّ أوّل عملية تبادل تتمّ عبر الأمم المتحدة منذ بداية العدوان. واتّهم المصدر السعودية بالقيام، أخيراً، بإفشال تنفيذ 10 عمليات تبادُل للإفراج عن 300 أسير من الطرفين، قام بها وسطاء محلّيون بين قوات صنعاء وقوات هادي في محافظة مأرب.

> تعتمد قاعدة التفاوض آلية التبادُل المرحلي بعد رفض حكومة هادي آلية «الكل بالكل»

ونظراً إلى عدم سيطرة حكومة هادي على المحافظات الخارجة عن سيطرة صنعاء، وتعدُّد القوّات والميليشيات التي تقاتل على الأرض، والمدعومة من السعودية والإمارات، فقد طالب وفد حكومة صنعاء الأمم المتحدة، أواخر العام الماضي، بضرورة تمثيل الإمارات في الجولة الحالية من المفاوضات، بعد نجاح صفقة تبادل الأسرى التي أبرمت، برعاية الأمم المتحدة، بين وفد صنعاء وأطراف متعدّدة موالية لحكومة هادي، وطرف ممثّل عن السعودية. ويرى وفد صنعاء أنّ الاتفاق مع الأطراف الفاعلة على الأرض يشأن إنهاء معاناة الأسرى، أسهل الطرق. وقد تعزّز اقتناعه بهذه الآلية، بفعل تنصُّل حكومة هادي، خلال السنوات الماضية، من اتفاقات سابقة أُبرمت خلال ثلاث جولات من المفاوضات رعتها الأمم المتحدة، منذ توقيع الأطراف اليمنية على اتفاق استوكهولم، في 13 كانون الأول/ ديسمبر 2018.

«أنصار الله» تنفي استهداف الرياض

في الوقت الذي نفت فيه حركة «أنصار الله» تنفيذ أيّ عملية هجومية ضدّ دول العدوان، في الساعات الأخيرة، أعلنت «ألوية الوعد الحق» (لم يُسمع بها من قبل)، في بيان، عن إرسالها «مسيّرات» إلى السعودية لدكّ «حصونهم في قصر اليمامة وأهداف أخرى في الرياض». وتحدّثت عن «بداية نقل معادلة الردع إلى داخل مشيخاتهم ثأراً لدماء الشهداء»، مشيرة إلى أنّ «الضربة الثانية ستكون على أوكار الشر في دبي... إذا ما تكرّرت جرائم ابن سلمان وابن زايد». ويُفهم من البيان، أنّ العملية المفترَضة أتت رداً على التفجير الانتحاري الذي وقع قبل أيام في بغداد، والذي تبنّاه تنظيم «داعش». ولكن لا يُعلم مدى جديّته، نظراً إلى الغموض الذي يلفّ الجهة المتبنّية، التي لم يُسمع بها من قبل في العراق، أو خارجه. وكانت القوات السعودية قد أعلنت، أول من أمس، اعتراض «هدفٍ جوي معادٍ» فوق الرياض. وبحسب وكالة «فرنس برس» وعدد من السكّان، فقد دوّى صوت انفجار قوي في أجواء المدينة. كذلك، نقلت قناة «الإخبارية» الحكومية، عن التحالف العسكري الذي تقوده المملكة في اليمن، أنّه تمّ «اعتراض وتدمير هدف جوي معادٍ تجاه الرياض». ويأتي ذلك فيما أفاد موقع مطار الملك خالد الدولي في الرياض عن تأخير في وصول العديد من الرحلات، من دون أن يوضح ما إذا كان ذلك مرتبطاً بمحاولة استهداف المدينة. وأظهر موقع «فلايت رادار 24» (flightradar 24) توقُّف حركة الملاحة في مطار الرياض وتحوُّل الرحلات إلى مطار الدمّام. في مقابل ذلك، أكّد المتحدث باسم القوات المسلّحة اليمنية، العميد يحيى سريع، أنّ القوات اليمنيّة «لم تنفّذ أيّ عملية هجومية ضدّ دول العدوان، خلال الساعات الـ 24 ساعة الماضية». وأشار إلى أنّه «يتمّ الإعلان عن أيّ عملية يتمّ تنفيذها بكلّ فخر وشرف واعتزاز»، مضيفاً إنّ «الرد على هذه الدول هو حقّ طبيعي ومشروع طالما استمر العدوان». ويأتي الإعلان عن هذا الهجوم في وقت تعيد فيه إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن النظر في تصنيف حركة «أنصار الله» «منظّمة إرهابية».

في هذه الأثناء، وجّهت السفارة الأميركية في السعودية تحذيراً إلى مواطنيها بـ«ضرورة اتّخاذ كل الاحتياطات الفورية». ودعتهم إلى «البقاء في تأهّب حال وقوع هجمات إضافية بالصواريخ أو الطائرات المسيّرة في المستقبل». كذلك، أعربت وزارة الخارجية الأميركية عن إدانتها «الشديدة» للهجوم. وقالت: «نقوم بجمع مزيد من المعلومات عن هجوم الرياض، ويبدو أنّه كان محاولة لاستهداف المدنيين».

(الأخبار)

وفيات

تتقدم غريتا مسعود الأشقر مع بناتها وعموم عائلة الراحل
الدكتور جوزف الأشقر
بخالص الشكر من فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية، وقائد الجيش، والمقامات الدينية والسياسية والعسكرية، والسلطات الدبلوماسية والنقابية والأمنية والمدنية، والهيئات الإعلامية، ولا سيما رفاق الدرب والمواطنين الكثر من الأوفياء لذكرى مسعود الأشقر، على صلواتهم الحارة، ودعمهم الراسخ، والشهادات المؤثّرة جدًا التي أغدقوها بسخاء إثر المصاب الجَلل. نسأل الله أن يبعد عنهم كل مكروه ويحمي لبنان، معيدًا إلى شعبه، وقد نذر له مسعود نضاله وكرّس حياته، الكرامة والعدالة والحريّة والازدهار.

ذكرى

في 25 كانون الثاني 2011، غادرنا المأسوف عليه
سمير ايليا فريحة
يرجى من كل من عرفه وأحبه ان يذكره في صلواته.

إعلانات رسمية

إعلان عن فقدان سند تمليك بحري
طلب السيد وليد سعيد حمرا البدوي - مواليد 13/8/1961 الميناء، سجل 1290 الميناء - سند تمليك بدل عن الضائع رقمه 2002/167 تاريخ 22/8/2002، للشالون المسمى «وليد II» رقم 845/ط.
للمعترض مراجعة رئاسة مرفأ طرابلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.
رئيس مرفأ طرابلس
عامر بيضا

ليبيا

حكومة جديدة الشهر المقبل... وتمديد المهلة لخروج المرتزقة

بالتزامن مع تسجيل نجاحات في المسارات السياسية والدستورية والعسكرية المتوازية بين الفرقاء الليبيين، تراجعت الأمم المتحدة عن تعهدها بدعم خطوات سحب المرتزقة الذين تقف غالبيتهم إلى جانب حكومة «الوفاق الوطني» في طرابلس، وذلك مع انتهاء مهلة خروجهم أمس (بموجب الاتفاق العسكري الموقّع في جنيف نهاية تشرين الأول/ أكتوبر الماضي) من دون أي تقدم. وبينما تواصل قوات خليفة حفتر تحميل تركيا المسؤولية خاصة مع توافد مرتزقة وقوات أجنبية جديدة، تعهدت «اللجنة العسكرية» المسماة «5+5» بحلحلة مشكلات أخرى تبدو أكثر أهمية، بينها فتح الطرق وتأمين سيادة القانون في بعض المناطق، وهكذا يتم تطبيق ما ورد في اتفاق وقف النار باستثناء بند سحب المرتزقة خلال 90 يوماً، وقد جرى تمديد المهلة لمدة مماثلة بتوافق بين القادة العسكريين الذين أبدوا مرونة لتجنّب أي صدام.

على الصعيد السياسي، تسابق البعثة الأممية الزمن من أجل اختيار السلطة الجديدة وفق مخرجات «ملتقى الحوار» في تونس، إلى جانب المناقشات المستفيضة على مستويات عدة في دول بينها مصر وتونس والمغرب وسويسرا حيث ستستضيف جنيف مطلع الشهر المقبل وعلى مدار خمسة أيام التصويت لاختيار المرشحين لتشكيل الحكومة و«المجلس الرئاسي»، مع السعي لحصول الحكومة والمجلس على الثقة من البرلمان بدون اللجوء إلى الحل البديل وهو نيل ثقة أعضاء الملتقى في حال تعذّر انعقاد البرلمان الذي لم ينجح أعضاؤه في التوافق حتى الآن حول موعد ومكان لجلسة تشهد حضور الجميع.

> جرى تمديد المهلة لإخراج المرتزقة 90 يوماً إضافياً

التطور الأهم كان في بوزنيقة المغربية حيث تم التوافق حول شغل المناصب السيادية بتحديد نصيب الأقاليم الثلاثة ليكون منصبا النائب العام ورئيس ديوان المحاسبة لإقليم طرابلس، وحاكم المصرف ورئيس الرقابة الإدارية لإقليم برقة، على أن يكون رئيس جهاز مكافحة الفساد ورئيس المحكمة العليا من فزان. مع ذلك، تعثّر التفاوض حول رئيس وأعضاء «مفوضية الانتخابات» وسط محاولات للإبقاء على التشكيل الحالي للمفوضية من دون تعديل. وسيبدأ استقبال طلبات الترشح لهذه المناصب السبع من الغد حتى الثاني من الشهر المقبل، وفق الانتماءات الجغرافية التي جرى التوافق عليها، وسط تفاؤل أممي بحسم الأسماء بالتزامن مع اختيار السلطة التنفيذية الجديدة في جنيف قبل الخامس من شباط/ فبراير.

بناء على ما اتُّفق عليه مبدئياً، ستكوّنُ لجنةٌ مصغرة تضم ستة أعضاء بواقع اثنين عن كل إقليم مسؤولة عن تلقي طلبات الترشيح، وستحدّد ضوابط تقديم الملفات، على أن للبعثة الأممية دوراً في المتابعة من دون التدخل إلا بطلب المشاركين لحسم النقاط الخلافية. لكن البعثة تسعى لبقاء المسار الدستوري جامداً حتى استكمال اجتماعات الغرفة في الحادي عشر من الشهر المقبل، وذلك على أن تُستقبل طلبات الترشح لشغل عضوية السلطة التنفيذية الجديدة حتى الخميس المقبل. ويُشترط في الراغبين في الترشح لعضوية «الرئاسي» الحصول على تأييد اثنين من أعضاء المجتمع الانتخابي الذي ينتمي إليه، فيما يُشترط للترشح لرئاسة الحكومة موافقة اثنين على الأقل من أعضاء «ملتقى الحوار» من دون شرط موافقة اثنين من أعضاء المجمع.

في المقابل، يشكل «ملتقى الحوار» لجنة مصغرة من ثلاثة أعضاء مهمتها اعتماد الترشيحات وعرضها للتصويت عليها مطلع الشهر قبيل تسلم الحكومة الجديدة مهمات عملها نهاية الشهر نفسه، لتبدأ عملية الإعداد للانتخابات المقررة في 24 كانون الأول/ديسمبر ويفترض أن يسبقها استفتاء على الدستور سيحدد هوية الدولة. وحتى الآن تُجري المبعوثة بالإنابة ستيفاني ويليامز اتصالات مكثفة مع أطراف عدة خاصة في البرلمان لضمان الموافقة على الأعضاء الذين سيُنتخبون لتضمن البعثة الأممية نتائج التصويتات الداخلية، فيما ستكرر ويليامز لقاءاتها مع ممثلين آخرين عبر «الفيديو كونفرانس» لتستمع فيها لأصوات مختلف من يجري ترشيحهم من مختلف التيارات السياسية.

(الأخبار)

التطور الأهم في بوزنيقة المغربية حيث تم التوافق حول شغل المناصب السيادية (مت الويبه)

استراحة

كلمات متقاطعة 3651

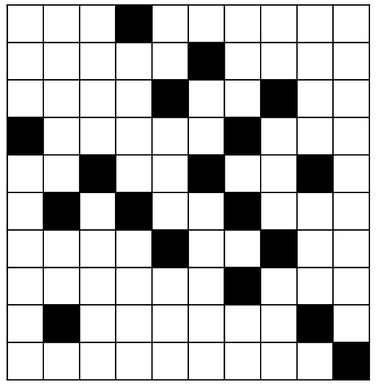

أفقيا
1- من قلاع لبنان – غفران وعفو – 2- صفة هجوم على كل الجبهات – عاصمة أفريقية – 3- للتأفف – فك العقدة – لا يفشي أسرارك – 4- من عوامل الشتاء – مدينة أميركية – 5- من أسماء البحر – ألف كيلو – نعم بالروسية – 6- أذاع النبأ – إسم موصول – 7- إحسان – عبودية – رجل دين – 8- مرض صدري – نهر لبناني يمر في مدينة طرابلس – 9- عاصمة صقلية – 10- من مؤلفات الأديب اللبناني جبران خليل جبران

عمودياً
1- شاعر مخضرم عاصر نهاية الدولة الأموية وبداية الدولة العباسية – 2- مدينة يمنية – جرع كأس ماء – 3- فأس – مسكن الرهبان – مطر شديد – 4- يُستخرج من البحر – للتاوه – 5- حرف جزم – بيان في صحيفة – 6- للنداء – يضع قدمه على سطح الأرض – خلاف بحراً وجواً – 7- المقيمون في الأرض – مارشال ألماني زمن هتلر – 8- إمتنعتم عن الأكل والشراب خلال زمن محدد – ضد اشتروا – 9- طبيب نمساوي مؤسس علم التحليل النفساني – للإستفهام – 10- احد ابناء نوح – خلاف السواد

حلول الشبكة السابقة

أفقيا
1- شارل الخامس – 2- أبو الهول – 3- تقع – سيخ – سُك – 4- ور – الب – نبس – 5- باتوس – كوبا – 6- رطل – بت – ميل – 7- دمياط – رس – 8- ان – ألي – طيف – 9- نهار – بنغال – 10- شانغهاي

عمودياً
1- شاتوبريان – 2- ابقراط – نهش – 3- روع – تلد – 11 – 4- لا – او – مارن – 5- السلسبيل – 6- لهيب – تابيه – 7- خوخ – نا – 8- ال – نوم – طفي – 9- سيبيريا – 10- ساكس السفلي

sudoku 3651

		4	6					7
2		6	9			8		1
		7	2	3				5
	5			1			3	
	2		4		9		5	
	8			5			9	
3				9	8	5		
9		8			6	2		3
1					7	4		

شروط اللعبة
هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 3650

7	1	5	3	6	2	8	9	4
9	4	6	8	1	7	2	5	3
2	8	3	5	4	9	7	6	1
1	2	9	4	5	6	3	7	8
8	5	7	1	2	3	9	4	6
3	6	4	9	7	8	1	2	5
5	7	2	6	3	1	4	8	9
4	9	1	7	8	5	6	3	2
6	3	8	2	9	4	5	1	7

مشاهير 3651

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

رئيس فرنسي (1911-1974) ترأس بلاده في فترة معينة من النصف الثاني من القرن الماضي كما تولى رئاسة الوزراء في عهد الرجل التاريخي شارل ديغول
1+3+5+9+10=9 = نوع من السمك ■ 4+6+10+11 = رياضة عالمية ■ 7+2+8 = طائر الشؤم

إعداد
نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: رمضان قديروف

من الشريط

سينما

الفيلم/ الفضيحة يمثّل لبنان في الأوسكار

جيمي كيروز... «المفاتيح المتكسّرة» على رؤوسنا

لا قصف ولا دمار ولا أهوال حرب، ولا حتى إدانة لما يدور في البلاد. إنّه أحد أسوأ الأفلام اللبنانية، ذو مستوى إخراجي متدنٍ من سينمائيّ لا يعرف ماذا يريد. مشاهد متتالية لا يجمعها شيء، لا طاقة تعبر الشاشة عبر الممثلين، ولا تفاصيل، حتى الموسيقى (موسيقى غابريال بارد) غير متناسقة مع جو الشريط والمشاهد.

«المفاتيح المتكسّرة» (90 د.) إخراج جيمي كيروز (اختارته وزارة الثقافة لتمثيل لبنان عن فئة الفيلم الأجنبي في الدورة الـ 93 من الأوسكار في 25 نيسان/ أبريل 2021) يقدم أسوأ البدايات والنهايات في تاريخ السينما اللبنانية. لا أدري ماذا يريد المخرج جيمي كيروز منا في الفيلم. طوال المدة، حاولت جاهداً أن أجد معنى حقيقياً، أو شيئاً واضح المعالم، فإذا بنا أمام عمل شديد الادّعاء والتصنّع.

بعيدنا جيمي كيروز إلى الحرب على داعش عام 2014. تدور القصة (يرتكز الشريط إلى قصة حقيقية قدّمها كيروز أيضاً في فيلمه القصير «موسيقى هادئة بالأسود»، 2016) كما يدعي في منطقة على الحدود السورية العراقية، حيث كان «تنظيم الدولة الإسلامية» مسيطراً. كريم (طارق يعقوب) موسيقي شاب، يحاول تصليح البيانو الخاص به ومفاتيحه المتكسّرة، بعدما دمّره أفراد «داعش» وبالتحديد عبدالله (جوليان فرحات). يعيش كريم في مبنى مدمّر مع العديد من الأشخاص. طبعاً، الموسيقي في ظل داعش ممنوعة، والبيانو بشكلٍ خطرٍ على الموجودين في المكان. يقرر كريم إصلاح البيانو وبيعه والهروب إلى أوروبا. لكن قبل ذلك، عليه السفر إلى منطقة أخرى خطرة ليأتي ببعض القطع. مع سير الأحداث، تتغيّر خطته.

تشكّل القصة العنصر المحرّك للسرد. حاول جيمي استخدام الحدث (تصليح البيانو) كوسيلة محفّزة للدراما، جمع أشخاصاً وأطفالاً وشخصيات كثيرة (سارة أبي كنعان، عادل كرم، فادي أبي سمرا، بديع أبو شقرا، ميشال اضباشي، رولا بقسماتي، إبراهيم الكردي، سعيد سرحان...) وحاول محاصرتهم في شبكة من العواطف المشوّشة، والمشاعر البائسة، والأسرار المظلمة والانقسامات المتجذّرة. لكنه ترك كل شيء معلقاً، من دون تبرير. مسار الشريط يبيّن عدم مبالاته بوجهة الأحداث، فالمهم بالنسبة إليه هو الوصول إلى النهاية المعروفة منذ البداية، وما يحدث بعد ذلك أمر ثانوي. طوال الشريط، تبدو الشخصيات معلّبة، كتلاً باردة، مجردة من العواطف والعمق والطباع، وحتى العلاقة بين بعضها غير معروفة. لا تطوّر للشخصيات، تركنا جيمي في الظلام. توقعنا القليل من الأبعاد، أن نعرف من هم حقاً ولماذا، لكنه لم يترك أي سبب للتعاطف معهم. الفيلم ليس فقط صعب المشاهدة لسخافته، لكنه رخو بدون أيّ قوام، مجرد محاولة جوفاء لإظهار قصة طنّانة فاقدة لأي معنى أو عمق.

للمشاهدة، علينا الجلوس وإضاعة ساعتين تقريباً على فيلم لم يكلّف المخرج عناء القراءة عن «الدولة الإسلامية» والبحث في تاريخ العراق وسوريا، ومعرفة تفاصيل الحرب الدائرة هناك، ومشاهدة وثائقيات، وأفلام حروب كي يكوّن أدنى معرفة عما يصنع بين يديه. هناك جهل تام بتاريخ المنطقة، واللغة، والسياسة، والصراع، وداعش والبشر وجغرافيا المكان. اللغة المنطوقة غريبة (خليط بين اللبناني والعراقي والسوري والفلسطيني): تبدأ الجملة بلهجة وتنتهي بلهجة أخرى. سيناريو أكثر من طفولي بحوارات فكاهية في بعض الأحيان وتصرفات غير ناضجة. لم نعرف في أي منطقة يعيش كريم، ولا إلى أين سافر. هناك جهل في جغرافيا المنطقة ولامبالاة بأماكن التصوير. لم نعرف أين هم أفراد داعش، من أين يأتون، لا نعرف أين يعيش كريم، ولا إحداثيات للمناطق.

في أفلام الحرب، تشكّل الإثارة والتشويق عنصرين مهمين جداً، لكنهما مفقودان في شريط كيروز. والسبب هو عدم المبالاة بجغرافيا مكان التصوير والوقت وإغلاق المشهد، أي ببساطة تفاصيل حركة الممثلين مع الكاميرا، والأخيرة مع المكان. إنه مثل تصميم رقصة، كوريغرافيا الصورة، حيث تتحرك جميع العناصر في انسجام تام في ما بينها. هناك فراغات كبيرة في السيناريو رغم أنّ كلمة فراغات ساذجة جداً، إلا أنني لم أجد كلمة تصف ما حدث في مشاهد الفيلم. هناك فجوات بحجم الثقب الأسود، وافتقار كامل للمنطق السليم، أقلّه في الشيء الأهم في الفيلم وهو البيانو ومكانه. يتحرك البيانو من

> تدور القصة في منطقة على الحدود السورية العراقية، حيث «تنظيم الدولة الإسلامية»

مكان إلى مكان بطريقة سحرية. فجأة نراه في مكان مختلف، البيانو كبير وثقيل، والحركة معه ليست سهلة، خاصة في منطقة حرب وأبنية مدمّرة وسلالم مهترئة. لكنه في الفيلم يعامَل معاملة الهاتف المحمول! وهذه مشكلة أخرى في جهل استثمار الأشياء والحركة في الإثارة الضرورية المفقودة في الفيلم.

أراد المخرج حشو بعض الأفكار من دون إعطاء كل ذي حقّ حقه. كل مهمة داعش في الفيلم، حرق بعض الكتب، وتعليم الأطفال القتال، وتكسير البيانو. حتى عبدالله قائد الإرهابيين، حاول المخرج إعطاءه بعض الإنسانية والقليل من الصراع الداخلي، لكنه تركه في منتصف الطريق. لم نعرف تاريخ كريم. كل ما نعرفه أنه خسر والديه في الحرب، لكن ليس هذا المهم. في الدراما، الأهم هي فكرة الحرب وفكرة الوالدين وفكرة الصراع الذي يحدث داخل كل شخص يعيش في منطقة حرب. عندما سافر كريم إلى منطقة ثانية للبحث عن قطع للبيانو، يلتقي بامرأة يزيدية من مقاتلات البيشمركة. لم يكلف المخرج نفسه البحث قليلاً عنهم، وعن تاريخهم وثقافتهم ولا ليسهم ولا حتى هيئتهم. المرأة المقاتلة اليزيدية في الفيلم ساذجة، تشبه المقاتلات في الأفلام الهوليوودية السيئة. وكالعادة، تركها كيروز في منتصف الطريق، ظهرت واختفت بدون أيّ داع. الحوار مبني وفرضي، والتفاعلات بين الشخصيات بعيدة عن كونها طبيعية. هي بدلاً من ذلك محرجة وخرقاء، كأنّ الشخصيات مجرد ممثلين لم يعرف بعضهم بعضاً إلا قبل يوم واحد من التصوير. جمع كيروز الكثير من الممثلين اللبنانيين، ولا منهم ينطق بعض الجمل التي لا تتعدّى نصف صفحة مكتوبة، وبالتأكيد تركهم قبل أن يظهروا حتى في الفيلم.

مشاكل العمل لا تُحصى، ولكن المشكلة الأساسية والأهم هي الموتاج. فالمشاهد غير متناسقة، ولا نعرف من أين تبدأ ولا أين تنتهي. هناك قطع حادّ في المشاهد، إلى درجة أن بعضها ينتهي قبل أن تنهي الشخصية الجملة المنطوقة. المشاهد غبية، والسينما لا تكذب. لا نحبذ المقارنات، ولكن ما حصل في لبنان قبل ترشيح الفيلم ليمثل لبنان في الأوسكار هو فضيحة. والآن بعد مشاهدة «المفاتيح المتكسّرة»، يمكن التأكيد بأنه أكبر من فضيحة. مقارنة هذا العمل بفيلم أحمد غصين «جدار الصوت» وترشيح هذا الفيلم للأوسكار بدلاً منه، هما إهانة للبنان، وإهانة لصناعة السينما في لبنان، وإهانة للعراق وسوريا وشعبيهما، وإهانة للمخرج والممثلين والمنتج (أنطون صحناوي) ولكل من شارك في العمل، وبالتأكيد إهانة لمن قرّر ترشيح الفيلم ليمثل لبنان.

قصيرة جداً بالنسبة إلى حركة الفيلم (مثل مشهد المطر، مشهد تصليح البيانو... هذه تفاصيل ضرورية). الموتاج يكشف غياب الروح في الفيلم: أين القصة الإنسانية؟ العواطف؟ الآراء؟ الشخصيات التي ستجعلني أهتم بالمشاهدة؟ وهذا له علاقة بالسيناريو والممثلين وهيكل القصة، ولكنّ جزءاً كبيراً من هذه الرؤية يتم إحياؤها في غرفة الموتاج. المشاهد بلا لون ولا رائحة ولا صوت. اللون يجعل الفيلم حقيقياً، هو التفسير المرئي للسيناريو والشعور الناتج عنه، يبقى مع المشاهد بعد انتهاء الفيلم. ألوان الفيلم زاهية جداً، وبالتاكيد هذا ليس لون منطقة حرب. مقاييس الصوت عادة تخبرنا بأشياء قيمة، يمثل الصوت تقريباً 60 في المئة من المشهد، على الأقل يجب أن يكون الحوار مختلطاً بمستوى ثابت، وأن يكون مسموعاً وسلساً مع ملء صوت/ نغمة الغرفة والفراغات. في الفيلم، بعض الحوارات غير مسموعة، واستعمال الأصوات خطأ، ومزجها مع الموسيقى جاء ليملأ المشهد، لكنه تركها صاخبة بعض الشيء وغير متناسقة، وليست ضمن النطاقات المقبولة للسمع.

يرينا «الأجنحة المتكسّرة» كيف يفترض بعض المخرجين اللبنانيين أنّ المشاهدين بُلهاء. المشاهد ليس غبياً، والسينما لا تكذب. لا نحبذ الشخصية الجملة المنطوقة. المشاهد ذكي، يعرف الموتاج السيّئ عندما يراه، لأنه يشعر به. هناك تراخ تقني، وترتيب يقتل التوتر الدرامي. العديد من اللقطات غير محفّزة، بمعنى أنها صُنعت بدون سبب واضح، (مثل مشهد الحلم الذي لا داعي له، لعل السبب الوحيد لتصويره هو لكي يظهر جيمي كيروز في الفيلم) ولا تخدم القصة والدراما، ما يصعب أو يستحيل على المشاهد فهم متى يفترض أن يكون المشهد والحوار والممثل وأين. إيقاع سريع جداً، بسبب الموتاج، وأطول اللقطات

مهرجان

كتبها **شفيق طبارة**

ثلاثة أفلام لبنانيّة قصيرة فائزة في «صندانس. تي. في»

عن أشباح الغياب... وماض لا يمضي!

في بداية كل عام، يفتتح «مهرجان صندانس» العام السينمائي. يُعتبر الحدث منصة للأفلام المستقلّة. يواصل كل عام تقديم المواهب الجديدة. هو احتفالية الممثل روبرت ردفورت بالسينما المستقلة منذ عام 1978. وهذا العام (28 كانون الثاني/ يناير حتى 3 شباط/ فبراير 2021)، سيقام المهرجان مع مراعاة التباعد الاجتماعي في صالات صغيرة في مواقع مختلفة في أميركا، من يوتاه معقل المهرجان إلى كاليفورنيا ونيويورك. وأيضاً افتراضياً إلى جانب عروض يشاهدها الجمهور من داخل السيارات وفق نظام Drive-In. مسابقة جديدة أضيفت هذا العام إلى مسابقات المهرجان. أواخر عام 2020، أقيمت النسخة الأولى من مسابقة «صندانس. تي. في» للأفلام القصيرة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. 371 فيلماً عربياً شاركت في المسابقة. عُرضت على لجنة تحكيم تألّفت من الممثلة الأميركية أوما ثيرمان والمخرجة الفلسطينية آن ماري جاسر والكاتبة القطرية صوفيا الماريا والمنتج التلفزيوني هارولد غرونثال. حصدت الجوائز أربعة أفلام، ثلاثة منها من لبنان. المركز الأول ناله فيلم «زي ما انتي شايفة» للمخرجة المصرية غادة فكري. أما المراكز الثاني والثالث والرابع فذهبت للأفلام اللبنانية: «الجبل الأحمر» لكامل حرب، «8 سنين» لزياد مزرعاني، «كيف تحولت جدتي إلى كرسي» لنيكولا فتوح. ومحصل فيلم خامس هو «بيت بيوت» للفلسطينية ميار حمدان على تنويه خاص من لجنة التحكيم. سوف تُعرض الأفلام الرابحة في «مهرجان صندانس» وعلى قناة «صندانس. تي. في». هنا وقفة مع الأفلام اللبنانية الفائزة بعدما سنحت لنا فرصة مشاهدتها، إلى جانب دردشة قصيرة مع صانعيها:

«الجبل الأحمر»

كامل حرب

«بقولو إذا حدا قطع الجبل بصير لونو أحمر»، يتهامس أحمد (أحمد بدير) ومهدي (مهدي هاشم)، عند جلوسهما في العلية بجانب النافذة المطلة على الجبل هروباً من الواقع. في جنوب لبنان، صيف 1998؛ يستحيل ضيق المساحة ووسع الأفق سجناً لا يمكن الفرار منه لأحمد ومهدي الطالبين في المدرسة الداخلية. حلم الهروب من الواقع القاسي الذي يعيشانه يأخذهما بعيداً في أفكارهما وخططهما. عقبة قاسية قد تهدّدهما: الجبل الذي يقف عالياً. «الجبل الأحمر» (14 د.) للمخرج كامل حرب، يلقي نظرة على واقع طفلين رغم أنهما في الصيف، إلا أنهما غير قادرين على التخلص من برودة المكان الذي يعيشان فيه حيث تتصارع رغباتهما وهواجسهما والتأثيرات النفسية على ما حدث وبحدث معهما كل يوم. فيلم كامل حرب بسيط، رغم تعقيدات مشاعر الأولاد، إلا أنه ينقل الكلمات إلى مشاهد وحوارات بسيطة وبعض الإيماءات وخيال أولاد خصب. واقعية كاميرا حرب تجسّد خيال وأضواء وأصوات الأولاد. أولى المخرج عناية بكل تفصيلة في الفيلم، اعتمد منهجية موضوعية تعيدنا إلى الواقعية القديمة. احترم ذاكرته بل كان مخلصاً لها. عمله شخصي إلى أبعد حدود، يجسد ذكريات طفولته، تماماً كما اعترف: «ما حدث في طفولتي أنا تحديداً شديد التأثير على كل ما فعلته، وما سوف أفعله ولم أغمض عينيّ يوماً إلا لأستشعر طعماً قديماً من مشاهد الماضي الحيّة. أنا شاب متعلق بماضيه، لست مهووساً فقط وإنما شغوف باختراع آلة تسمح لي بالسفر إلى الماضي ولست أكترث بكل تفاصيل المستقبل».

«كيف تحوّلت جدتي إلى كرسي»

نيكولا فتوح

يلقي فيلم «كيف تحولت جدتي إلى كرسي» للمخرج نيكولا فتوح بوزن الحياة والموت على كاهلنا. يتحفظ على التكلم عن الموت والحزن. يركز على الجانب المظلم من الطبيعة البشرية التي تبدأ في الظهور عند حدوث أمر كبير. يطرح مواضيع إنسانية بطريقة مميزة فنياً. قصة الفيلم بسيطة: في منزل الجدة القريب من البحر، يقترب الأخير بلا هوادة. في الداخل، تبدأ الجدة بفقدان حواسها الخمس الواحدة تلو الأخرى، وتصبح تدريجاً خشبية. ذات يوم، تتحول تماماً إلى كرسي خشبي بينما تنتظر أن يقوم أبناؤها الجشعون بزيارتها. روز، «الوحش» تعمل كمدبرة منزل، تبذل قصارى جهدها لمنع التحول، لكنها تفشل. في النهاية، تتأكد الجدة من الإنسان الناعم الذي يعيش داخل سطح روز الخشن والشائك. يجعلنا الفيلم نتعاطف مع الشخصيات بدون أن تنطق بكلمة.

أمامنا رسوم متحركة أنجزت بدقة، وأصوات وُزعت لتثير فضولنا، تصبح أداة استشعار، تتلمّس الإيقاعات وتكشف التعابير وتعرض اختلافات ردات الفعل. كل ذلك في عشر دقائق، ننتقل فيها إلى عالم رسوم متحركة ترتفع مع تالق فني. هي لعبة الحياة وتعقيد لحظات الموت وقبولها. قدّم نيكولا سلسلة مجردة وغامضة نوعاً ما، وقد نجد السوريالية متعبة في بعض الأحيان، ولكن كل شيء مليء بالعاطفة، خاصة في الاستعارة والمجاز اللذين يستعملهما. في النهاية، «كيف تحولت جدتي إلى كرسي» فيلم إنساني صادق، مبني على قصة حقيقية، تتعلق بالمخرج شخصياً؛ «لطالما عاشت جدتي بالقرب من منزلي» يقول نيكولا، «ربما لهذا السبب، لم أشعر بالحاجة إلى زيارتها، اعتقدت أنها ستكون هناك دائماً، وأن لديّ متسعاً من الوقت لزيارتها لاحقاً. لكن ذات يوم، فجأة، لم تعد هناك. لقد حطّم هذا قلبي وجعلني أندم على عدم زيارتها كثيراً». ويكمل: «لقد كنت محظوظاً جداً لأنني تمكنت من الاحتفاظ ببعض الأشياء الصغيرة التي كانت عزيزة جداً عليها، ولكن روز مدبّرة المنزل احتفظت بكرسيها، بالنسبة إلى روز، يمثل هذا الكرسي الجدة». ويختم: «أرغب من خلال الفيلم بتخفيف آلام فقدان شخص عزيز. لأنني أعتقد أن أحباءنا لا يغادرون أبداً، لكنهم بدلاً من ذلك يصبحون قطع أثاث اعتادوا عليها ويواصلون الاعتناء بنا».

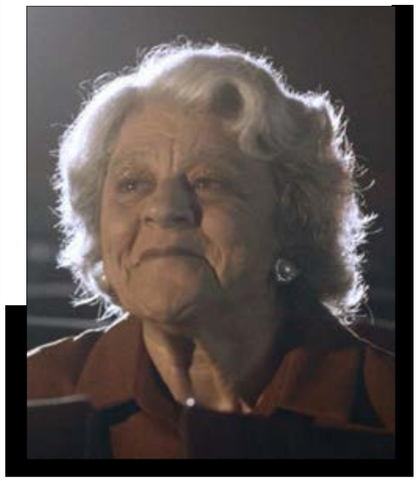

«8 سنين»

زياد مزرعاني

بكاميرا رقيقة شاعرية ورمزية، تدنو من وجوه الشخصيات وتربت على أكتافها؛ يروي المخرج زياد مزرعاني فيلمه بأسلوب بصري مميز. «8 سنين» (كتابة دوريس سابا) يلعب على الجناس؛ لا نتكلم عن الشعر، بل عن المشاعر. عواطف واضحة ومشاعر إنسانية عارية. القصة تدنو منّا بروية، تغرقنا في تفاصيلها، نتأمل مشاهدها ونسأل أنفسنا عن معانيها. فيلم عن كيفية اختيار ما يناسب مَن نحب في هذه الحياة التي يعيشونها داخل جسدهم وعقلهم. يجسد الفيلم صورة جميلة عن الإنسان والحياة، عن جوهر حياتنا وحياة مَن نحب. صنع مزرعاني فيلماً عن عالم صغير وهادئ. شريط مليء بالحلزونات والأصوات ومشاهد الذاكرة التي تروي لنا قصة نجلا، امرأة تتمحور حياتها حول نفسها. فيلم بمزاج تأملي، كمزاج نجلا، ننسى معه الوقت ونبتعد قليلاً عن العالم الحقيقي حولنا. تجنّب مزرعاني الوقوع في فخّ العواطف الزائفة أو المبالغ فيها. جسّد حباً غير مشروط بسلاسة، محقّقاً توازناً بين العاطفة وبين الشخصيات وجدية حياتها. ولكن من هي نجلا؟ نجلا هي عمة زياد، امرأة يبلغ عمرها الجسدي 67 عاماً والعقلي 8 سنوات. يروي الفيلم العلاقة الشخصية واليومية بين نجلا وابن اخيها زياد. يقول زياد: «الحياة عبارة عن فيلم، كل واحد منّا بطل فيها. نرسم ونخطط أحلاماً كثيرة على أمل أن تتحقق، والكثير من الطرقات تُفتح في الحياة، وفي نهايتها نجاحات كبيرة. للوصول إليها، هناك طريق متعب وتفكير وخيبات، وهذا بالتحديد ما حصل معي في الفيلم». أما دافع زياد لصنع الفيلم، فهو «وجهة نظر العالم الظالمة وغير الصحيحة عن التأخر الذهني. أردت أن أصحّح وأوضح وجهات النظر عن هذا الموضوع عن طريق السينما».

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 25 كانون الثاني 2021 العدد 4254

صورة وخبر

في 26 كانون الثاني (يناير) من كلّ عام، تحتفل الهند بيوم الجمهورية، في ذكرى دخول دستورها حيّز التنفيذ في عام 1950. أما موكب Republic Day، فهو حدث حيويّ يحضره سنوياً أكثر من 100 ألف شخص، في ظل فعّاليات فنية وثقافية منوّعة. لكنّ الحدث يتخذ منحى مختلفاً في عام 2021، مع تقليص المشاركة والأنشطة بسبب الظروف التي تفرضها جائحة كورونا. وفي حين أن الاحتفال الرئيسي يُقام في نيودلهي، إلا أنّ مدناً في الولايات الهندية الـ 22 تنظّم احتفالات خاصة بها في هذا التاريخ. (آرون سانكار ـ أف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

حتى على الموت؟...

لكأنّهِ يحسدني على آلامي!
كلّما رآني أترنّحُ وأضع يديْ على قلبي
يُطمِئنني صاحبي (يُطمئِنني كما لو أنّهِ يَعتبُ عليّ):
لا تخفْ يا ابنِ العمّ! لا تخفْ!
أنتِ عاجزٌ عن السقوطِ
حتى ولو كنتِ واقفاً على سقفِ غيمة.
أمّا أنا (ربّما لأنني لا أَقِلُّ عنه لِآمِةٍ ومكْراً)
فلا أبوحُ له بهذه الحقيقة:
أنا مخلوقٌ ضعيفٌ، وقادرٌ على السقوط
حتى وأنا راقدٌ في قاعِ تابوتي.

اِطمئِنّوا!

أبداً، لا خوفِ على الشعراء.
الشعراءُ لا يَتعبون ولا يجوعون.
الشعراءُ، حين تضيقُ عليهم الضائقات،
يُداوونِ تعاستِهم بالأحلام
ويقتاتون على قلوبِ أنفسِهم.
اِطمئِنوا!...

عبد المجيد زراقط: جذور فوق التراب

تحت عنوان «جذور فوق التراب»، أصدر الروائي والناقد الأدبي والأستاذ الجامعي اللبناني عبد المجيد زراقط (الصورة)، أخيراً، مجموعة قصصية قصيرة جديدة عن «دار روافد». يضم العمل 44 قصة قصيرة، 12 منها وجدها بين أوراقه القديمة التي سلمت من حريق منزله إبّان الاجتياح الإسرائيلي في عام 1982، وستّ منها تحمل عنوان «حكاياتهم شرحها يطول». هنا، يعود ضمير «هم» إلى فاسدي هذا الوطن. وهناك أيضاً ستّ قصص أخرى مرجعها الواقع المعاش. وبالنسبة إلى عنوان الكتاب، فهو علامة دالّة على أنَ جذورنا، في هذا الوطن، لا تزال فوق التراب، فيما الخشية أن تتشقّق هذه الجذور، وتيبس، ولا تعود قادرة على النّمو. وقد أهدى زراقط إصداره الجديد إلى «الذين يحرثون التراب، ويغرسون الجذور فيه».

«الدراسات الفلسطينيّة»: تحية إلى باسل عقل

تكريماً لذكرى المناضل الفلسطيني الراحل باسل أمين عقل (1938 ـ 2020/ الصورة)، وتقديراً لجهوده على صعيد القضية الفلسطينية والقضايا العربية وعلى «مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، تدعو الأخيرة، في 28 كانون الثاني (يناير) الحالي إلى ندوة عبر تطبيق «زوم» بعنوان «فلسطين في الساحتين العربية والدولية اليوم». يشارك في اللقاء المرتقب، كلّ من: الأخضر الإبراهيمي،طارق متري، حنان عشراوي وأحمد سامح الخالدي. تشكّل الندوة تحية إلى نشاط «أبو الأمين» فلسطينياً وعربياً ودولياً، وتهدف للحثّ على تفعيل الحوار الفلسطيني الداخلي حول المرحلة القادمة ومقتضياتها.

*ندوة «فلسطين في الساحتين العربية والدولية اليوم»: الخميس 28 كانون الثاني ـ الساعة الخامسة بعد الظهر ـ تطبيق «زوم» (الرابط متوافر على موقعنا)

helpdose استشارة نفسيّة أونلاين

خلال فترة الحجر المنزلي التي فرضتها جائحة كورونا، أصيبت جنى بالوسواس القهري. صارت مسكونة بفكرة تشوّش عقلها: «هل أنا حقاً موجودة؟». لتفهم «الحالة الغريبة» التي كانت تمرّ بها، لم تجد ابنة الـ 14 عاماً سوى غوغل. وبدلاً من أن تساعدها المواقع المنتشرة بكثافة على الإنترنت في تشخيص حالتها، ضاعت جنى بين ارتياب الاحتمالات. يستشير معظم الناس غوغل بدلاً من المعالج النفسي لسببين أساسيين، كما لخّصتهم الاختصاصية النفسية زينب الدكاك. السبب الأول و«الأهم» هو الخوف من «وصمة» المرض النفسي التي لا تزال تنعت المريض بالجنون. أما السبب الثاني، فعجز المريض النفسي عن تسديد تكاليف العلاج، فيلجأ إلى الاستشارة المجانية على محركات البحث، ويقع ضحية التضليل والمعلومات الكاذبة.

من هنا جاءت فكرة helpdose، شبكة عالمية متخصّصة تؤمّن استشارة إلكترونية مجانية من قبل خبراء في مجال الصحة النفسية. لا تقتصر خدمات الموقع على الصحة النفسية فحسب، فـ «هناك 87 اختصاصياً وخبيراً في مجال الصحة البدنية، النفسية، الرياضة، التنمية البشرية، والمجالات الروحانية، متوافرون على الموقع للانطلاق بعملهم online». يقول مؤسس المشروع علي بيضون. الاستشارة عبر helpdose هاتفية مجانية، يستطيع الزبون من بعدها أن يستمر بالعلاج إلكترونياً بشكل مدفوع، لكن «لا يمكن علاج كلّ الأمراض النفسية online»، بحسب الدكاك التي تشدّد على أهمية وجود المريض جسدياً خلال فترة العلاج. وكان مقرّراً أن يبصر helpdose النور العام الحالي، لكن كورونا سرّع الأمر، فاستقطب بيضون 40 خبيراً وجمع مبلغاً من المال يكفي للانطلاق. وبعد 60 يوماً على حشد الطاقات خلال الحجر المنزلي، وفي ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية في لبنان، استطاع بيضون وفريقه أن يطلقا المشروع.

(شارلوت آيدجر ـ بريطانيا)

أسس الترجمة الإبداعيّة والتواصل بين الثقافات

بعد كتابه الأوّل «أسس كتابة الإعلانات»، يطلق كاتب الإعلانات منوّر ج. محمد (الصورة)، صاحب ومؤسس شركة «كوبي أرابيا» للكتابة الإعلانية والترجمة الإبداعية في دبي، كتابه الثاني «أسس الترجمة الإبداعية ـ جانب لا غنى عنه للتواصل بين الثقافات» (إصدار Pink Canary General Trading). يتناول محمد في هذا العمل الفرق بين الترجمة الحرفية والإبداعية، ولا سيّما تلك المخصّصة لترجمة النصوص الإعلانية. وبحسب صاحبه، من شأن هذا الكتاب «مساعدة المترجمين القانونيين على دخول سوق كل ما يتعلق بترجمة الاتصال التسويقي»، بالإضافة إلى إرشاد كتّاب الإعلانات نحو نقل الحملات الإعلانية العالمية لتناسب ـ على الصعيدين الإبداعي والثقافي ـ أسواقهم المحلية.

الإثنين 25 كانون الثاني 2021 العدد 134
Lundi 25 Janvier 2021 no134

الأخبار

رأس المال

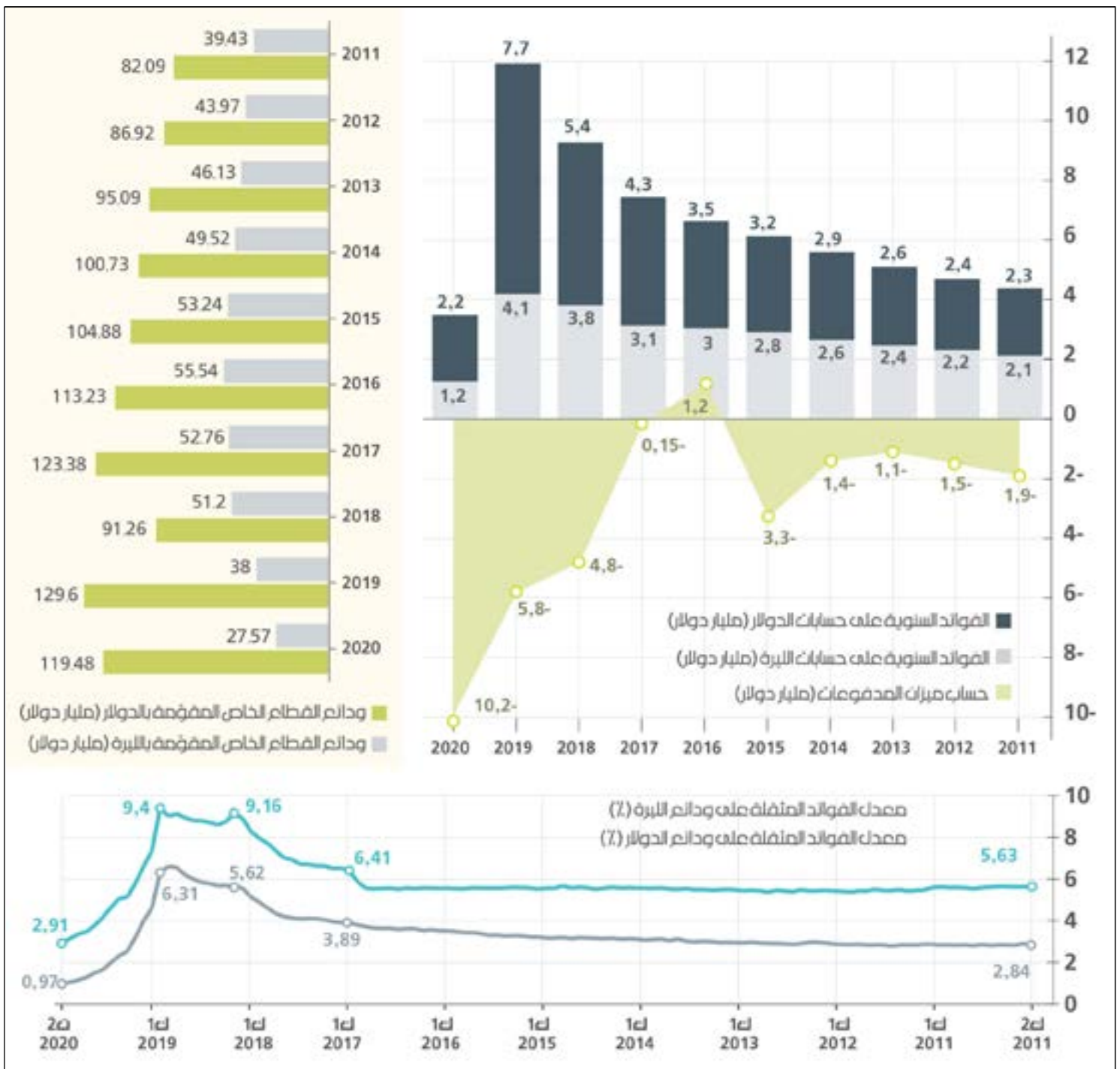

المصدر: مصرف لبنان، الأخبار — تصميم: رامي علّيان

في العدد

02
محمد وهبة
سعر الصرف: فوضى منظّمة

03
حماية أموال الضمان من المغفّلين أولاً

05-04
اللعب نحو الإفلاس:
رياض سلامة حاكماً مشتبهاً فيه

06
أمين صالح
قرارات وزير المال: زيادة في الضرائب وتجاوز حدّ السلطة

08
شربل نحّاس
السكن حقّ وليس سلعة

64 مليار دولار فوائد في 10 سنوات

ماهر سلامة

في السنوات العشر الأخيرة، بلغت قيمة الفوائد المدفوعة على ودائع الزبائن نحو 65 مليار دولار. في هذه الفترة شهد القطاع المصرفي ارتفاعاً هائلاً في معدلات الفائدة المُثقلة. ففي عام 2019 بلغت معدلات الفائدة على ودائع الليرة 9,5% و6,5% على ودائع الدولار (بعض الفوائد على الدولارات المنخرطة في الهندسات المالية تجاوزت 22%). بالتوازي، زادت الودائع المقوَّمة بالدولار (دولرة الودائع) بقيمة 45 مليار دولار، فيما تراجعت قيمة الودائع بالليرة بنحو 14 ألف مليار ليرة. هذه الأرقام هي دليل واضح على وجود عملية احتيال جرى من خلالها خلق النقد بالدولار الوهمي عبر فوائد خيالية، بينما كان أداء القطاع المالي اللبناني يسجّل تراجعاً كبيراً في حسابه الخارجي متمثّلاً بالعجز في ميزان المدفوعات. هذه خلاصة عملية مراجعة للحسابات المدوّنة خلال تلك السنوات مأخودة من أرقام مصرف لبنان.

في نهاية 2010 بدأت بوادر التداعيات المالية تظهر بوضوح على حركة أسواق المال اللبنانية وتدفق الرساميل من الخارج. انعكاساتها أصابت الاقتصاد اللبناني الذي تضرّر أيضاً بفعل الحرب السورية. على وقع هذه التداعيات، بدأت ترتفع المخاطر الاستثمارية متأثّرة بانعدام الاستقرار السياسي والاهتزازات الأمنية المحلية، ما دفع الاستثمارات الأجنبية إلى التحوّل عن لبنان نحو أماكن أكثر استقراراً. بنتيجة ذلك، بدأت تدفقات الرساميل تتباطأ. هذه التدفقات كانت العصب الأساسي لتغذية مخطط الاحتيال المصرفي في لبنان على مدى العقود الثلاثة الماضية. وبما أن السياسات النقدية كانت أسيرة هذه اللعبة من دون أي فعّالية مرتبطة بأهداف متصلة بالتضخم والبطالة والاستثمارات الفعلية، كانت ردّة الفعل التلقائية هي رفع معدلات الفائدة على الودائع المحلية، لتشجيع المستثمرين على ابتلاع المخاطر المرتفعة.

في عالم المال يتوقّع المستثمر أن يتلقى عوائد أعلى على استثماراته في مقابل ارتفاع نسبة المخاطرة. هذا ما يُسمى بعلاقة مخاطر الاستثمار بعوائده (risk-return tradeoff). وقد ظهر هذا الأمر جلياً في ارتفاع معدلات الفائدة في لبنان بشكل تدريجي خلال السنوات العشر الماضية. ففي مطلع عام 2011 بلغ معدّل الفوائد 2,84% على ودائع الدولار و5,63% على ودائع الليرة، فيما وصل هذا المعدل في أواخر عام 2019 إلى 6,6% على ودائع الدولار و9,4% على ودائع الليرة. ولعبت «الهندسات المالية» التي نفّذها مصرف لبنان، دوراً مهماً في ارتفاع هذه المعدلات بعد عام 2016، إذ اندفعت المصارف اللبنانية نحو رفع معدلات الفائدة بشكل كبير لتعويض النقص في تدفق الرساميل وجذب الدولارات من الخارج بهدف توظيفها في الهندسات.

تضخّم أسعار الفائدة، رتّب على القطاع المصرفي فوائد وصل مجموعها إلى 65 مليار دولار على جميع الودائع، أي بمعدّل 6,5 مليارات دولار سنوياً. وبتحليل أرقام مصرف لبنان الرسمية، تقسّمت هذه الفوائد إلى 37 مليار دولار على ودائع العملات الأجنبية، و28 مليار دولار (42 ألف مليار ليرة) على ودائع الليرة. وتبيّن أن ودائع الدولار قد ارتفعت خلال هذه الفترة بقيمة 45 مليار دولار، ما يعني أن الفوائد التي دُفعت على حسابات الدولار تمثّل 82% من الارتفاع في قيمة هذه الحسابات.

أتى ذلك في ظل استمرار الجمود في الاقتصاد اللبناني، وتراكم العجز في ميزان المدفوعات منذ عام 2011 حتى نهاية عام 2020 بقيمة إجمالية بلغت 29,2 مليار دولار. هذا يعني أن الفوائد لم تكن سوى أرقام وهمية سُجّلت دفترياً في الحسابات المصرفية. كان أغلب الارتفاع في حسابات العملات الأجنبية من هذه الفوائد. وفي المقابل كان حساب ميزان المدفوعات يشير إلى خروج العملات الأجنبية من البلد. هذا ما كان يقوم به القطاع المصرفي منذ تسعينيات القرن الماضي حتى أواخر عام 2019؛ تسجيل فوائد وهمية غير مسندة بدولارات حقيقية في حسابات المودعين، مقابل تبديد الدولارات الحقيقية بالسياسات النقدية والمالية الفاشلة التي اتُّبعت في ظل استشراء حالات الفساد والنهب المقوننة.

وخلال السنوات العشر الماضية شهد القطاع المصرفي كلفة فوائد متزايدة وصلت إلى أقصى درجاتها في عام 2019 مُسجلة نحو 12 مليار دولار. لكن الأزمة التي تفجّرت في نهاية عام 2019، أجبرت مصرف لبنان والمصارف على خفض معدلات الفوائد على ودائع الدولار إلى 0,97% في تشرين الثاني الماضي و2,91% على ودائع الليرة، أي أن كلفة الفوائد انخفضت في عام 2020 إلى 3,5 مليارات دولار مع فرق أساسي، أنه في عام 2020 باتت كل هذه الأموال عبارة عن دولارات محلية غير قابلة للسحب إلا على سعر المنصّة بقيمة 3900 ليرة لكل دولار مقابل أكثر من 8500 ليرة لسعر الدولار الحقيقي في السوق.

كذلك تقلّصت الودائع بالليرة في الفترة من عام 2011 إلى عام 2020، فانخفضت قيمتها من 55 ألف مليار ليرة في أوّل عام 2011 إلى 41,5 ألف مليار ليرة في نهاية عام 2020. هذه الودائع وفوائدها كانت تتحوّل إلى الدولار بفعل «معجزة» الدولرة.

في العمليات المسجّلة عبر موقع lebaneselira.org في نهاية الاسبوع الماضي، بلغ سعر صرف الليرة مقابل الدولار نحو 8900 ليرة مقابل الدولار الواحد، مقارنة مع 9900 ليرة في تموز الماضي، وهو أعلى مستوى بلغه في الأشهر الستة الماضية، و6800 ليرة في تشرين الأول، وهو الحدّ الأدنى المسجّل في الفترة نفسها. لا مؤشرات واضحة للدلالة على استمرار الانهيار ووتيرته وتسارعه. ففي الأشهر الماضية، تبيّن أن لا سقف لهذه الأزمة ولا قعر لانهيار سعر الصرف. السعر يتحرّك مدفوعاً بعوامل يختلط فيها البعد النفسي بالسياسي والتجاري بالمضاربات. لكن العامل الأهم كمؤشّر، يكمن في التحويلات الآتية من الخارج. فالعوامل النفسية، تلهب الطلب على الدولار أحياناً بشكل مصطنع على وقع التطورات السياسية، بينما العوامل التجارية تمثّل الطلب الفعلي على الدولار الحقيقي في السوق التي تتزوّد به من التحويلات الخارجية. حتى الآن، مجموع هذه العوامل أدّى إلى الانهيار بمستواه الحالي. لكن يبدو أن التحويلات الآتية من الخارج، سواء عبر منظمات المجتمع غير المدني، أو التحويلات السياسية غير المسجلة نظامياً، أو تحويلات المغتربين، لا تزال كافية لكبح انهيار متسارع، غير أنها تبدو ايضاً ظرفية وموقّتة فقط. عملياً، هناك توقعات بمزيد من الانهيار في ظل الفوضى، وعدم تشكيل حكومة، وتبعثر الوصاية الخارجية، بالإضافة إلى اعتقاد سائد بأن السلطة ستلجأ عاجلاً أم آجلاً إلى رفع دعم المواد الأساسية مثل المحروقات والدواء وسلة السلع الغذائية وسواها. وهذه التوقّعات تقود السوق في ظل سياسة نقدية قائمة على التوقعات بدورها أيضاً. فالسياسات التي يتبعها مصرف لبنان. تتوقع خفض الخسائر بالدولار بينه وبين المصارف من جهة، وبين المصارف والزبائن من جهة ثانية، من خلال أسعار مختلفة لليرة وأسواق متنوّعة للمضاربة عليها وفشل قضائي في التعاطي مع القضايا ذات الصلة. توقعات مصرف لبنان أكثر تنظيماً وأكثر وضوحاً من توقعات السوق والأفراد. هي أقرب لتكون فوضى منظّمة بقيادة مصرف لبنان وهي التي تخلق مصطلحات غير دقيقة في السوق تقتات على وعي جماعي ضعيف مسلوب الإرادة وخاضع للجهل

محمد وهبة

سعر الصرف: فوضى منظّمة

ليس هناك ما يسمى سعر الصرف الرسمي

هل هناك فعلاً ما يسمى سعر الصرف الرسمي؟ على مدى السنوات الممتدة بين عامَي 1997 و2019 كان سعر صرف الدولار يبلغ 1507,5 ليرات وسطياً. كان السائد بأن الدولار يساوي 1500 ليرة. أي «دكنجي» كان يصرف الدولار بهذا السعر. يحسم ثمن المشتريات، ثم يعيد الباقي بالليرة أو بالدولارات إذا توافرت في جاروره. في تلك الفترة كانت متوافرة ولم يكن أحد يسأل عن السعر الرسمي. هل أسدّد ديوني للمصرف بالليرة أو بالدولار؟ سؤال كهذا غير مطروح؛ يمكن تسديدها بالليرة والمصرف سيقوم بتحويلها مع فروقات بسيطة لا تهمّ إلا أبناء الطبقات الفقيرة والمسحوقة. فالدولار بسعر ذلك الوقت، كان يساوي ربطة خبز، والفقراء يحتاجون إلى 30 ربطة شهرياً بينما دخلهم الشهري يساوي الحدّ الأدنى للأجور، أو أعلى قليلاً. لذا الجدال على فروقات بين 1500 ليرة و1514 ليرة كانت «تحرز» أحياناً. ضمن الطبقات الأعلى، لم تكن الفروقات «محرزة». لسنوات طويلة هذا ما كانت عليه الحال. السعر الرسمي هو نفسه السعر الرائج. بمرور الوقت، تداخل المصطلحان إلى درجة التكامل. هذه كانت نتائج سياسة التثبيت، وهذا ما يعيدنا إلى النقطة الأولى: هل هناك ما يسمى سعراً رسمياً؟ قانونياً، الليرة اللبنانية مسعّرة بالذهب الخالص بحسب المادة الثانية من قانون النقد والتسليف. وتاريخياً، كان النقد في لبنان مربوطاً بالذهب من أيام السلطنة العثمانية التي أفلست أمام الدائنين الأجانب. تسوية العثمانيين مع الدائنين أفضت إلى إنشاء بنك إصدار للعملة يملكه مصرف فرنسي بنسبة 80% (بات يعرف اليوم بـ BNP) وللبريطانيين حصة فيه أيضاً. هذا المصرف كان عبارة عن صندوق تجمّعت فيه الإيرادات التي كانت تذهب إلى خزينة السلطنة مقابل إصدار النقد العثماني. وبنهاية السلطنة، تقسّم الدين العثماني على الدول الناشئة ومنها لبنان وسوريا اللذين أنشأ «بنك سوريا ولبنان» الذي استمرّ بكونه بنك الإصدار لغاية 1964. باختصار صارت هناك وحدات نقدية في كل الدول المستعمَرة مرتبطة بالفرنك الفرنسي على طريقة تشبه ما يسمى اليوم «مجلس النقد»، فيما الفرنك الفرنسي كان مربوطاً بالذهب. بمعنى آخر، عشنا لعقود عدّة تحت نظام مجلس النقد. ومع الحرب السورية في تعديل قيمة النقد الخاص بهم نظراً إلى ارتباطها بالتوسّع الزراعي وعمليات التصدير التي تتطلب عملة ضعيفة نسبياً، انشقّ السوريون (بالإضافة إلى أسباب أخرى) عن بنك لبنان وسوريا، بينما فرضت الهيمنة التجارية في لبنان بقاء العملة المحلية قوية للاستيراد. وتبعاً لهيمنة التجار أمام الدائنين الأجانب، تسوية العثمانيين مع الدائنين أفضت إلى إنشاء بنك إصدار للعملة يملكه مجلس النقد) وهذا كان يتطلب ألا يكون هناك عجز في الموازنة والتوقف عن الإنفاق الاستثماري من أجل استثمار فوائض الموازنة في تعزيز العملة لشراء الذهب. في النتيجة، صارت الليرة اللبنانية مغطّاة بالذهب بنسبة 100%، لكن النتيجة جاءت على شكل إنشاء دولة ضعيفة بلا خدمات عامة وصولاً إلى تدهور كل مفاصل الدولة في السبعينيات... وفي 5 تشرين الأول 1973 صدر القانون المنفّذ بالمرسوم 6105 الذي يعطي الحكومة صلاحية تحديد سعر انتقالي قانوني جديدة لليرة اللبنانية بعد استشارة مصرف لبنان وصندوق النقد الدولي. وحدّد مصرف لبنان السعر الانتقالي لليرة بـ «غرام ذهب خالص سعر قطع حقيقي أقرب ما يكون من سعر السوق الحرّة». لكن بعد الفترة الانتقالية، لم يصدر أي سعر رسمي لليرة اللبنانية، واستمرّ الأمر لغاية «عصر التثبيت» بقيادة رئيس الحكومة الراحل رفيق الحريري وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة. التثبيت بدأ عملياً في مطلع التسعينيات في إطار السياسة النقدية، ولم يصدر لاحقاً أي تسعير رسمي لليرة.

هذا السرد يدحض مقولة «السعر الرسمي» لليرة، ومعه تنهار الكثير من المفاهيم التي تدور حول هذه المقولة. لا شيء قانونياً أو وظيفياً يدعم وجود «السعر الرسمي». أما السعر الرسمي المتداول، فكان إنعكاساً للسياسات النقدية التي اتُّبعت في مراحل مختلفة كان آخرها مرحلة «استقرار سعر الصرف». هذا الاستقرار له وظيفة واضحة: استقطاب العملات الأجنبية باعتبارها «ضريبة» لمن يودّ الاستفادة والتربّح المجاني والسهل. ومن وظائف السعر الرسمي المتداول، تغذية عملية الاحتيال «بونزي سكيم» التي تكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة»، لا بل إنها تعمل في ظل الغياب القانوني لما يسمى السعر الرسمي لليرة مقابل الدولار. هذه السوق تُعمل في إطار سياسات نقدية اتُّبعت منذ عقود تحت حكم الدولرة الكاملة. أي مقيم على الأراضي اللبنانية، كان بإمكانه شراء الدولارات والبيع بشكل حرّ. لا يشكّل فرقاً أصغر دكنجي عن أكبر واحد، ولا أصغر تاجر بالمفرق عن تجار الاستيراد، ولا مصرف صغير عن واحد كبير، ولا بين أفراد المجتمع. لم يكن يهمّ لونهم أو شكلهم أو عرقهم أو دينهم أو انتماؤهم من أجل شراء أو بيع الدولار. الكل كان يبيع ويشتري الدولارات بحريّة. كان ذلك سابقاً. أما اليوم، وبعد الانهيار، فجأة صار هناك سوق سوداء. استعاد اللبنانيون ذاكرة الثمانينيات. واستعادوا أيضاً معها الرغبة في حفظ قيمة أصولهم وموارِدهم.

في الواقع، تمثّل سوق الصرافة المقوننة جزءاً أساسياً من «السوق السوداء» حيث يقوم الصرافون بكل أعمال البيع والشراء. في السابق كان امتلاك الدولارات شرعياً بموجب عملية تثبيت سعر الصرف، أما اليوم فقد أصبحت فعل حرام. والمضاربة على الليرة ليست من اختصاص الصرافين وحدهم، بل باتت من اختصاص كل المقيمين في لبنان. حتى المصرفيون الذين يزعمون وجود سعر رسمي لليرة، ويتعاملون مع الزبائن على أساس سعر المنصة في عمليات محدّدة يتعاميم من مصرف لبنان، هم يتعاملون أيضاً مع ما يسمى السوق السوداء. لم يتمكن أي جهاز إدارة أو أمني أو قضائي من سجن شخص، سواء كان مصرفياً، أو صرافاً، أو تاجراً، أو فرداً عادياً في المجتمع، بتهمة المضاربة على سعر الليرة. أصلاً الحفاظ على سعر الليرة هو من اختصاص مصرف لبنان المحدّد في قانون النقد والتسليف، وأي تدهور فيه، عاقبته على مصرف لبنان وليس على الأفراد الذين يسعون إلى حفظ قيمة مدّخراتهم. يمكن تسميتها بالسوق الموازية أو السوق الحرّة، أي أن قسماً من عمليات بيع وشراء الدولار التي تتم فيها خارجة عن إطار رقابة مصرف لبنان، لكن لم تكن هذه هي الحال منذ عقود؟ لماذا استشرى الحديث عن السوق السوداء في بداية الأزمة، ثم سكن الحديث عنها لاحقاً بعد تكيّف المجتمع مع سحب الأموال من المصارف على سعر المنصّة. لماذا الآن، لا يسمّون التجارة بشيكات الدولار وبالليرة وبالدولارات الورقية على أنها سوق سوداء. بماذا تختلف هذه التجارة عن المضاربة على سعر الليرة والدولار؟ بماذا تختلف المضاربة على الليرة عبر منصّات إلكترونية رديفة تعمل تحت أعين السلطة؟ أصل المشكلة في بنية النظام الذي يسمح بنشوء أسواق خارجة عن إطار الرقابة. أصل المشكلة في الاقتصاد الحرّ.

44%
هي نسبة سعر المنصة إلى سعر السوق الحرّ بمعنى أن كل دولار سيُسحب على سعر المنصة يساوي 44% من القيمة الفعلية للدولار في السوق

> **السعر الرسمي المتداول كان إنعكاساً للسياسات النقدية التي اتُّبعت في مراحل مختلفة كان آخرها مرحلة استقرار سعر الصرف**

السوق السوداء هي «السوق الحرّة»

سعر المنصّة لتذويب الخسائر

سعر المنصّة هو سعر صرف الليرة مقابل الدولار الذي أطلقه مصرف لبنان بشكل رسمي في منتصف السنة الماضية. سعر المنصّة كان في البدء محصوراً ببعض عمليات التحويل التي تُجرى عند الصرافين. وعندما احتدم النقاش بشأن ارتفاع سعر الدولار وانهيار الليرة، أطلقت قوى السلطة حملة أمنية - قضائية من أجل كبح جماح تفلت السعر تخفيفاً للنقمة الشعبية. وبالتوازي مع حملات القبض على الصرافين، أتاح مصرف لبنان سحب الدولارات من المصارف للمودعين الأصغر على سعر المنصّة الذي كان في البداية 3000 ليرة، ثم رُفع لاحقاً إلى 3900 ليرة ضمن سقف 5000 دولار سبعياً من المصارف لكل مودع. وبعد مفاوضات مع الصرافين الذين أخلي سبيلهم، وافق حاكم مصرف لبنان رياض سلامة على بيعهم الدولارات النقدية ضمن سقف لا يتجاوز 900 ألف دولار يومياً على أن تباع للجمهور بسعر المنصّة.

الهدف الأساسي من المنصّة هو خلق سعر جديد للدولار في لبنان والفصل بين الدولار المحلي وبين الدولار الورقي (الحقيقي). وظيفة هذا السعر الجديد، أن يكون وسيطاً في عمليات التحويل القسري للدولارات العالقة في المصارف، أو ما يسمى الدولار المحلي أو اللبناني. بهذا المعنى، هذه كانت نهاية عصر التثبيت ومعها نهاية الدولرة الكاملة في السوق. أي أن كل الدولارات العالقة في المصارف والتي وثّقتها المصارف لدى مصرف لبنان، هي دولارات لا تساوي أكثر من السعر المحدّد في المنصّة. لبنية الودائع، هي الفكرة الأساسية التي من خلالها تعمل المنصّة على تذويب الخسائر في مصرف لبنان والمصارف. كل دولار يُسحب من المصارف عبر سعر المنصّة (في البدء كانت المصارف تشتريه من مصرف لبنان على سعر 1514 ليرة) يقابله شطب دولار موازٍ من تلك العالقة في المصارف ومصرف لبنان. لكن تطوّر عمل المنصّة بعد موافقة مصرف لبنان على بيع الدولارات للمصارف على سعر المنصّة مقابل شطب قيم موازية من الهندسات المالية التي نفّذها في السنوات الماضية، على أن الالاعيب الدفترية الجارية حالياً لشطب الخسائر وتقليص الضغوطات التي تتعرض لها المصارف من الزبائن والمساهم لها بإعادة تكوين مؤونات دفترية بالدولار مقابل الخسائر المتوقعة في ميزانياتها. سعر المنصّة ليس هو السعر النهائي للدولار في سوق لبنان كما يحاول البعض تصويره، لكنه السعر الذي يوافق مصرف لبنان عليه من أجل تفكيك الهندسات المالية وطباعة الليرات مقابل هذه الخسائر. وللتوضيح، فإن الخسائر هي بالدولار، ومقابلها سيحصل المودعون على ليرات بسعر المنصّة لا بسعر السوق الفعلي.

> **الهدف الاساسي من المنصّة هو خلق سعر جديد للدولار في لبنان والفصل بين الدولار المحلي وبين الدولار الورقي**

تعمل المصارف على بيعه الدولارات التي اشترتها منه بسعر المنصّة أيضاً.

هكذا أصبح سعر المنصّة إحدى

6
مرات هي الزيادة في قيمة سعر الصرف الدولار مقابل الليرة في السوق الموازية

حماية أموال الضمان من المغفّلين أولاً

بسذاجة تامّة، اقرّ مجلس النواب قانوناً بعنوان «حماية أموال الضمان وتقديمات المضمونين». سرعان ما تبيّن ان الحماية الوحيدة التي يوفّرها هذا القانون هي ضدّ «الهيركات». لكنه لا يحمي اموال الضمان او تقديمات المضمونين من انهيار قوّتها الشرائية. اي حماية هذه؟ فالاموال التي سيحصل عليها المضمون سواء سحب تعويض نهاية خدمته، او بدل فواتير طبية، ستبقى قيمتها رهناً بتضخّم الاسعار وبانهيار سعر الصرف. خطوة كهذه جاءت لزوم ما لا يلزم، وهي تكشف عن الجهل المستشري لدى السلطة التشريعية

صدر في الجريدة الرسمية العدد 1 تاريخ 2021/1/7 القانون رقم 210 بعنوان: «حماية أموال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتقديمات المضمونين». هذا القانون نوقش عندما كان مجرّد مشروع في جلسة الهيئة العامة للمجلس النيابي التي انعقدت في 27 تشرين الثاني 2020. وعندما أُقرّ نال الكثير من المديح كونه «معجزة نيابية» حلّت على تعويضات المضمونين. لكن ما هو مدى الحماية التي وفّرها هذا القانون؟ هل صحيح أنها الحماية المطلوبة؟

اسباب توجب امتيازات إضافية؟

القانون الذي أقرّ بمادة وحيدة، يمكن اختصاره بالآتي:

- حماية أموال الضمان من الهيركات، أي الاقتطاع والحسم.
- أصبحت أموال الضمان التي تتمتّع بموجب المادة 73 من قانون الضمان بامتياز وتصنيف بضعها مباشرة بعد السوبر الخزينة، بامتياز جديد يجعلها تفوق أي وديعة أو أي دين آخر.
- أوجب القانون على المصارف ومصرف لبنان تسديد الشيكات الصادرة عن الضمان فوراً من دون أي تأخير أو تلكؤ.
- معاقبة كل من يخالف هذا القانون بشكل شديد.

فالقانون 210، أضاف امتيازاً فوق الامتياز الذي كان ممنوحاً لأموال الضمان بموجب المادة 73 من قانون إنشاء الضمان. هذا الامتياز هو تجاه الغير «من أي جهة كانت ومهما كانت طبيعة هذا التصرّف وماهيته سواء أكان بصورة مباشرة أم غير مباشرة، لا سيما لجهة الإجراءات الاقتصادية أو النقدية لمعالجة الوضع الاقتصادي أو النقدي في البلاد». كذلك، حظر القانون على مجلس الوزراء ومصرف لبنان والمصارف المساس بأموال الصندوق وديونه بكل العملات، وفرض على الجهات التي أودعت لديها او استُدمرت لديها أموال الضمان «أداء هذه الأموال فور طلبها وبالعملة المودعة فيها... وهي ودائع مستحقّة الأداء والتسليم للصندوق قبل أي وديعة وأيا يكن الامتياز الذي تتمتع به تلك الوديعة وفي أي طرف كان، ولا سيما في حالات الإفلاس أو الحلّ أو التصفية أو في حالة التوقف عن الدفع أو وضع اليد». وتضمّن القانون جانباً اخر يفرض فيه على المصارف التسديد الفوري للتقديمات المدفوعة من الصندوق للمضمونين ومن واصحاب العلاقة المستفيدين ومن دون اي تأخير.

وحذّر القانون من أن كل مخالفة تُعرّض مرتكبها لعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن 3 سنوات ولا تزيد عن سبع سنوات، وبغرامة لا تقلّ عن المبلغ المطلوب سداده ولا تزيد على ثلاثة أمثاله إضافة إلى التجريد المدني...

وفي الأسباب الموجبة للقانون، تبيّن أن دوافع إقراره متعلّقة بحماية أموال الضمان التي يتم توظيفها في مصرف لبنان والمصارف. وبالتالي فهي على شكل ودائع، أو سندات مالية. وهذه الأموال تمثّل تعويضات نهاية الخدمة وتقديمات فروع التقديمات العائلية وفرع المرض والأمومة التي يتوجب حمايتها للأجيال المستقبلية والحاضرة، وبالتالي تجنيبها أي اقتطاع محتمل أو أي تدابير استثنائية أو إعسار قد يتعرض له أحد المصارف «ما يسبّب كارثة اجتماعية». فضلاً عن أن ديون المضمون تتمتع بامتياز لا يشمل الأموال المودعة في المصارف أو الموظفة لديها.

> **استثناء أموال الضمان من ضريبة الهيركات وسواها لا يحمي القوة الشرائية لأموال الضمان**

حماية قيمة الاموال لا كفيتها!

إذاً، هل يؤمّن هذا القانون الحماية المطلوبة؟ قبل بضعة أشهر عُقد لقاء بين رؤساء نقابات المهن الحرّة وممثلي صناديق التعاضد لدرس موضوع حماية الأموال الموجودة في صناديق النقابات والتعاضد والضمان وسواها. كان هناك رأي وازن يتعلق بحماية القوّة الشرائية لهذه الأموال، وليس حماية الأموال نفسها من الاقتطاع (الهيركات) أو من أي ضريبة. لكن هذا الرأي لم يُسمع، بل أُغلقت عليه الأبواب تماماً كما أُغلق النواب الأبواب على أنفسهم عندما قدّموا اقتراح قانون معجل مكرّر لحماية أموال الضمان. لم ينتبه أي منهم إلى أن المشكلة لا تكمن في أصل الأموال التي نصّت خطة لازار على استثنائها من أي اقتطاع أصلاً، فضلاً عن أن الاقتطاع لا يمكن إقراره وتطبيقه إلا بقانون في مجلس النواب. بمعنى آخر، إن الهيركات أو أي أشكال أخرى من الاقتطاع، هي ضريبة لا يمكن تطبيقها إلا بقانون سيصدر من مجلس النواب، وبالتالي يمكن إقرار الاستثناءات اللازمة بخصوص أموال الضمان، يوم إقرار الضريبة.

هذا يعني أن المشكلة الأساسية تتعلق بقيمة أموال الضمان، أي حماية قوّتها الشرائية. فمن السذاجة البحث في حماية أموال الضمان التي لم تعد تساوي شيئاً. فإذا كانت قيمة التعويض الوسطي تصل إلى 20 مليون ليرة، فإنّ قيمة هذه المليون تاكلت بفعل تضخم الأسعار وانهيار سعر صرف العملة الوطنية. كان الأجدى بالضمان وبالنواب، أن يتمتّعوا بقدر أعلى من الذكاء الكافي لدفع الناس نحو تصديق رغبتهم في حماية أموال الضمان. كل هذه الامتيازات التي حصل عليها الضمان، وكل الاستثناء لا يقي الأموال من تآكل إضافي. تدهور قيمة التعويضات سيتواصل طالما الأزمة مستمرّة، أي أن جدوى صدور مثل هذا القانون غير متوافرة، بل هو لزوم ما لا يلزم. اللازم والأجدى، هو البحث عن طريقة للحفاظ على قيمة هذه الأموال. قد لا تكون هناك قدرة على ذلك، وربما هذا الأمر يجعل من الضروري العودة إلى طرح الوزير السابق شربل نحاس: التغطية الصحية الشاملة المجانية لكل اللبنانيين. هذا هو البديل الذي يمكن تقديمه مقابل هذا التدهور وبكلفة غير كبيرة. لذا، كان الأجدر البحث عن آلية لحماية أموال الضمان من المغفلين الذين رهنوا أموال الضمان في أدوات مالية حصراً، ولوائلك الذين روّجوا وسوّقوا لأقاويل من نوع «الليرة بخير»، ولأولئك الذين يمسكون بأيديهم سلطة التشريع ويستعملونها من أجل استمرارية زبائنية النظام.

التدقيق أكثر في هذا القانون يكشف المزيد من العورات. فالمشكلة الحقيقية الواقعة اليوم بين المصارف والزبائن لا تتعلق بتسديد الأموال بل بقوّتها الإبرائية. المصارف تتعامل مع الشيكات على أنها تحمل قوّة إبرائية تكفي لتسديد أي وديعة بواسطة الشيك، والأنكى من ذلك، أن القضاء، باستثناء قضاء العجلة، لم يبتّ بهذا النزاع بعد، المستشري بين المصارف والزبائن، وبالتالي فإن إلزام المصارف بالدفع فوراً الشيكات الصادرة عن الضمان لا معنى له أبداً. فالأصل هو إن كان المصرف سيُلزَم بتسديد المبلغ نقداً وصرف الشيكات نقداً أو إجبار المودع على تسديدها في حسابه المصرفي.

12 ألف مليار ليرة 36,5% لتمويل العجز

في الواقع، لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي- فرع تعويضات نهاية الخدمة، نحو 12076 مليار ليرة (لغاية حزيران 2020 بحسب أحدث البيانات المالية التي رفعتها إدارة الضمان إلى مجلس الإدارة)، وهو يوظّف من هذه الأموال نحو 6 آلاف مليار ليرة في سندات الخزينة اللبنانية، ويجمّد نحو 5 آلاف مليار ليرة في المصارف التجارية، ولديه محفظة مستجدة بالدولار الأميركي تبلغ 549 مليون دولار. وفي المقابل، على الضمان عجز متراكم مسحوب من أموال تعويضات نهاية الخدمة بشكل غير شرعي، قيمته الإجمالية تبلغ 4273 مليار ليرة. أي ما يمثّل 36,5% من مجمل موجودات فرع نهاية الخدمة. كذلك أظهرت التقارير أن إيرادات الضمان تراجعت في نهاية حزيران 2020 بنسبة 41,6% مقابل تراجع في النفقات بنسبة 22,5%.

اللعب نحو الإفلاس: رياض سلامة حاكماً مشتبهاً فيه

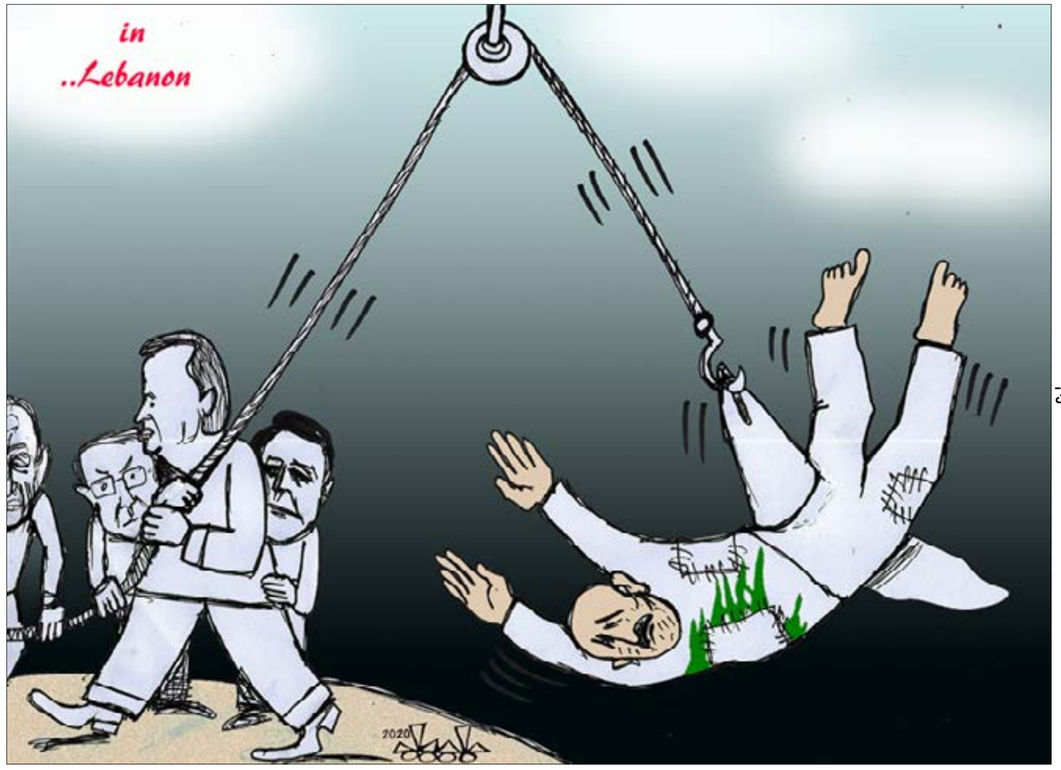

حسن بليك ـ لبنان

قبل أن ينفجر «النموذج الاقتصادي» في نهاية 2019، وصل إلى حافة الانهيار مرات عدّة بين عامَي 2000 و2018. مؤتمرات الدعم في باريس أتاحت تمديد عمره. مؤتمر «باريس -1» لم يكن كافياً، فاستولدت السلطة بالتعاون مع المجتمع الدولي «باريس -2» في عام 2002. واستُنفد النموذج نفسه مجدّداً بعد اغتيال الحريري في عام 2005 وحرب تموز عام 2006، فعُقد مؤتمر «باريس -3» في مطلع عام 2007 (المؤتمر كان مفعوله قولاً، بينما المفعول الفعلي كان لتدفّقات الأموال غير النظامية - السياسية التي انفتحت النموذج من الانهيار مجدّداً). بمزيج من الحظّ والسياسات الخارجية الارتهانية انتُشل لبنان من انهيار محتّم. لاحقاً تحوّل الأمر إلى الحظّ حصراً. فقد جاءت فورة أسعار النفط لتغذّي لبنان بالتدفقات، ثم تلتها الأزمة المالية العالمية التي كان مفعولها لا مثيل له. استنفدنا كل ذلك الوقت، لكنّ حظنا نفد ابتداءً من نهاية عام 2010

محمد وهبة

حاكم مصرف لبنان رياض سلامة على المحكّ. بين الطلب السويسري للمساعدة القضائية من لبنان بشأن تحويلات مالية نفّذها سلامة وشقيقه رجا ومساعدته ماريان الحويك، وبين الرغبة المحليّة المحدودة الراغبة بإقالته أو إبعاده عن الحاكمية، ثمّة الكثير مما لا علاقة له بالتفليسة التي أشرف عليها وأدارها بصفته أحد أبرز رموز السلطة وقائدها التنفيذي. أصلاً، بعد أكثر من سنة على الانهيار، وفي ظل استفحال انتشار «كورونا»، يبدو أن الحديث عن النهوض من القعر الذي بلغه الانهيار لغاية اليوم، أمرٌ لا يقع ضمن أي نقاش عام، لا بل يظهر أنه ليس أمراً ملحّاً. كل ما يحصل اليوم، يدور في فلك تأليف الحكومة أو عرقلتها في ظل عدم توافر شروط انطلاقة النهوض. فالرغبة الدولية بالمساعدة «غير المجانية» غير موجودة بعد، فيما تمكّن سلامة من كيّ الرغبة الداخلية بالنهوض عبر طباعة النقد «المجاني» وتوزيعه. الباقي تفاصيل. معاونوه في المجلس المركزي هم مراسيل للأطراف السياسية. المسافة التي تبعد بينه وبين الأطراف المراكز السياسية «المعادية» واسعة جداً. كتلة المصالح التي تجمعه بالآخرين، أقوى من الاهتزاز. يدرك تماماً موقعه في السوق كأحد صانعي اللعبة. يعلم أيضاً أيّ مصالح يجب دغدغتها، وأيّها يجب كبحها. يملك سلطاناً من الصلاحيات «المارونية» في قانون النقد والتسليف، فضلاً عن وسائل وأدوات لا تُعدّ ولا تُحصى. وسط كل هذه التفاصيل يأتي الطلب السويسري. واقع محيّر يحيط بأحد قادة اللعبة ورمزها التنفيذي: رياض سلامة.

> **ما قام به سلامة يعبّر عن إدراكه ومعرفته بكتلة المصالح والتوازنات السوقية**
>
> **سلامة كان يعلم أن هناك محطة إفلاس إضافية آتية لا محال ما يعني أن انهيار النموذج أو ترقب انهياره، لم يكن نتيجة تقتضي منه تعديلاً في السلوك، بل مرحلة يجب التحضير لها للتكيّف**

بالنسبة إلى سلامة، كان الانهيار محطّة من بين محطات متعدّدة ابتداءً من «باريس -1» وصولاً إلى «باريس -4» الملقّب بـ«سيدر». في كل تلك المحطات كان سلامة حاضراً، راكم خبرة واسعة في التعامل مع قوى السوق والسلطة. لذا، تبدّى له الانهيار بوضوح ابتداءً من عام 2011. هذا ما تقوله المؤشرات الرقمية عن الموجودات الصافية الخارجية للبنان. كانت النسبة 60% قبل عام 2000، ثم بدأت تنخفض وترتفع انسجاماً مع التدفّقات الآتية من مؤتمرات باريس، ومن ارتفاع أسعار النفط والأثر الناتج عن الأزمة المالية العالمية، إلى أن بدأت تنخفض بشكل دراماتيكي ابتداءً من عام 2011. لذا، سلامة كان يعلم أن هناك محطّة إفلاس إضافية آتية لا محال. بهذا المعنى، فإن انهيار النموذج أو ترقب انهياره، لم يكن نتيجة تقتضي منه تعديلاً في السلوك، بل مرحلة يجب التحضير لها للتكيّف. الهندسات المالية كانت الخطوة الأكثر وضوحاً بهذا الاتجاه. نفّذها بلا «رمشة عين»، عرّض على المصارف أرباحاً طائلة فانخرطت بها بلا سؤال. عرف غوايتهم المفضلة بفضل كل تلك السنوات من اللعب على حافة الإفلاس. كما كانت لديه فكرة واضحة عن كسل المصرفيين وجشعهم غير المحدود. يدرك أنهم لم يمارسوا العمل المصرفي الفعلي منذ عقود. هو رئاهم بهذه الطريقة. ففي مقابل أرباح سهلة وسريعة طائلة، استقطب سيولتهم المودعة في الخارج. بهذه البساطة انطلت عليهم الحيلة. بعضهم يجاهر اليوم علناً بأن الجشع هو الذي قادهم نحو هذه الهاوية. لكن تربيتهم على يد سلامة، وجشعهم، كانت ضحيتهما ودائع الناس.

ما قام به سلامة، يعبّر عن إدراكه ومعرفته بكتلة المصالح والتوازنات السوقية. فهو الأقوى بينهم، وهو الذي أدار انهياراً يمتدّ في جذوره إلى عقود من الزمن. يقول شربل نحاس في كتابه الأخير «اقتصاد ودولة للبنان»: «سمح تمديد عمر النظام لمن يديرونه (بشكل أساسي المصرف المركزي ومن يديرون العمليات المالية) باكتساب المزيد والمزيد من الاحتراف في ضبطه». فقد تحكّم سلامة بالمصارف، وبكبار المودعين، واستخدم المال العام على نطاق واسع وحلّ محلّ الحكومات، ودعم قيمة الأصول من أسهم وعقارات، ودعم الاستهلاك بالقروض... كل ما قام به هو في إطار «إطالة عمر النظام بأي ثمن» بحسب نحاس. وفيما أصبح هو أسير لعبة الحفاظ على النموذج، منذ تعيينه حاكماً لمصرف لبنان، أغرق المصارف فيها أيضاً. كلاهما أصبحا أسرى الأدوار. سلامة أسير لعبة الحفاظ على نموذج يدرك أنه سينهار عاجلاً أم آجلاً، والمصارف أسيرة الجشع والكسل. كان يعلم أن مخطط الاحتيال (بوزني سكيم) سيسقط يوماً ما، لكنه استمر بمراكمة الخسائر والرهان على شراء الوقت.

لذا، عندما يقول الرئيس السابق للجنة الرقابة على المصارف، سمير حمّود: «نعم كنّا نعلم (المقصود هو والحاكم) بأن الانهيار آت»، فهو يعبّر عن وضوح المسار أمامهما. وحدهم المصرفيون كانوا بغباء السقوط بفخّ الإنكار. فرّطوا بأموال المودعين وأودعوها لدى سلامة. أما هذا الأخير فقد حجزها بهدفين: تغطية الخسائر السابقة، ومنع المصارف من استعمال هذه السيولة ضدّه في حال وقع الانهيار. الخسائر كانت تتراكم بفعل التحويل التدريجي للودائع الآتية بالدولار إلى موجودات محليّة. أما تجفيف سيولة المصارف بالدولار، فهو الرهان الأهم لديه. تخلّوا لو أن الانهيار وقع فيما لدى المصارف موجودات خارجية كبيرة (سيولة بالدولار لدى المصارف المراسلة) مقابل كمية متواضعة من الموجودات بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان. كان وقع الانهيار سيكون سريعاً وأكثر حدّة. لو حصل ذلك، فإنه خلال بضعة أيام سيفقد المركزي القدرة على التحكّم بالسوق مهما اتّخذ من إجراءات. سنهرب الأموال بشكل جنوني، وسنكون لقمة سائغة لو ضوابط على عمليات السحب والتحويل. سلامة كان يستقرئ كل ذلك، كما لو أنه كان شريكاً في لعبة انهيار عام 1993.

سلامة كان يعلم ماذا يفعل. كانت جولاته التحذيرية أو التطمينية على قوى السلطة في إطار وظيفته كقائد تنفيذي للنموذج. أما رهانهم اليوم، فهو على تذويب قيمة الخسائر عبر طباعة النقد. لا يهمه أن المودعين دفعوا الثمن بمدّخراتهم وثرواتهم، وأن المقيمين في لبنان دفعوا الثمن بتضخّم الأسعار والفقر والبطالة. المهم بالنسبة إليه انتشال النموذج من القعر. فليُترك الناس في القعر، وليُرفع النموذج. هذه كانت الحال منذ عقود. سلامة والمصارف لا يهتمّان إلا برفاهية فئة قليلة راكمت الثروة ونهبت المال العام. هذه الرفاهية هي على المحكّ أيضاً في ظل الاتهامات السويسرية لسلامة. المحاسبة ضرورية، لكن ثمة مشكلة جوهرية: الرهان على وعي السلطة في إدارة المرحلة الانتقالية - إذا حصلت - يشبه الرهان على خطوات سلامة للتكيّف مع الانهيار. التكيّف يعني الفقر والبطالة، ولا رادع لهذه السلطة من تعميقهما أكثر فأكثر.

رسم بياني

الانهيار برعاية مصرف لبنان

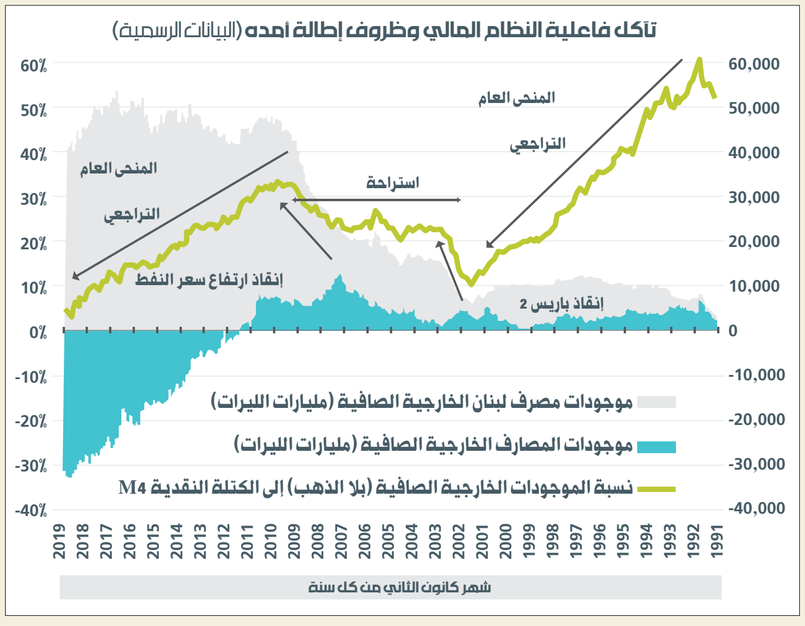

الانهيار كان حتمياً طالما أن النظام المالي كان يتآكل رغم كل محاولات تمديد أمده. المؤشرات كانت واضحة وتدلّ على الانهيار المقبل كلّ مرّة منذ عام 1992 ولغاية 2019. حصل كل ذلك برعاية حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، على يمينه قوى السلطة، وعلى يساره المصارف. السقوط الحرّ للموجودات الخارجية الصافية، على مدى السنوات كان مؤشراً واضحاً. فقد ورد في كتاب شربل نحاس «اقتصاد ودولة للبنان»، أن المسار العام للآلية المالية للنظام اتّسم بمنحى تراجعي دائم يظهر عبر تراجع نسبة السيولة الفعلية، أي الموجودات الخارجية الصافية للنظام المالي، من مصرف مركزي ومصارف، إلى الكتلة النقدية الإجمالية (أي النقد في التداول، ودائع المقيمين بالليرة وبالدولار ما دام سعر الصرف يُعتبر ثابتاً). هذا المنحى واضح على مرحلتين:

- الفترة الممتدة بين عامَي 1992 و2002: تراجعت نسبة السيولة من 60% إلى 10%.
- الفترة الممتدة بين عامَي 2012 و2019: تراجعت نسبة السيولة من 30% إلى 3%.

هكذا انفجرت الأزمة. لكنّ ما بين الفترتين هناك «فترة استراحة» أو «وقت معلّق» استمر لنحو 9 سنوات شهدت فيها السيولة استقراراً حول معدل 22%. فكيف حصل ذلك؟

يقول نحاس: هنا نتبيّن مفاعيل الصدف والتحيّز والتمرّس. حصلت معجزتان:

* أتى الإنقاذ في المرة الأولى عبر انعقاد مؤتمر «باريس 2» في تشرين الثاني 2002، وكان الدافع إلى انعقاده تلاقي فرنسا والسعودية وسوريا، كل لأسبابه، على التخوّف من إعلان الولايات المتحدة تصميمها على اجتياح العراق وقلب نظامه، فاعتبرت أن الوقت غير مناسب أبداً لحصول انهيار مالي في لبنان - لكل منها مواقع ومصالح - قد يولّد بحكم ما ينجم عنه من ارتدادات سياسية وأمنية، مصدر إرباك إضافي. بنتيجة المؤتمر دخلت 4,5 مليارات دولار، وعظم وقعه طابعه المفاجئ وغياب أي شروط، ما ولّد لدى اللبنانيين الاقتناع أو الوهم بأن العالم لن يترك لبنان يقع أبداً. لكن مفاعيل المؤتمر راحت تتلاشى، ثم أتت المواجهة السياسية الكبرى، فالاغتيالات في عام 2005، والحرب التي شنّتها إسرائيل في عام 2006. رغم ذلك كلّه، استمرّت فترة الاستراحة، لا بل تعزّزت نسبة السيولة إلى مستوى 32% في نهاية 2010.

* المعجزة الثانية التي سمحت بذلك، كانت ارتفاع أسعار النفط من 40 دولاراً للبرميل في خريف 2002 إلى 105 دولارات في ربيع 2014. ولّد هذا الارتفاع طفرة في الدول النفطية انعكست تعاظماً في دفق الأموال إلى لبنان، من المغتربين ومن أثرياء الدول الخليجية، عزّزته الأزمة المالية العالمية وما نتج عنها من خسائر في البورصات الغربية، لكن اندلاع الحرب في سوريا في عام 2012 راح يقضم هذا الدفع تدريجياً.

كان لتحيّن الفرص الخارجية دوره الأكيد، لكنّ التمرّس كان له دوره أيضاً، يقول نحاس. ويشير إلى أن معالم التمرّس في تغيّر علاقة مصرف لبنان بالمصارف من جهة، وبالحكومات من جهة ثانية، مستدلاً على ذلك من خلال تتبّع أربعة مؤشرات: الموجودات الخارجية الصافية، تغطية الكتلة النقدية بالسيولة الخارجية، نسبة الليرة في ودائع المقيمين، حصّة المصارف من الموجودات الخارجية الصافية.

معاينة هذه المؤشرات تكشف عن ثلاث طبقات من العوامل التي تبيّن اختلاف المراحل وتسلسلها:

1- منطق النظام وما يفرضه من سياق عام، أي استهلاك التحويلات لتمويل العجز الخارجي للنظام الاستدامة بتعظيم خسائره.

2- علاقة السياسة النقدية، أي مصرف لبنان، بالسياسة المالية، أي السلطة السياسية، وقد تحوّلت هذه الأخيرة من جنون مالي نفعي وسياسي بدأ في عام 1992 (أيام الرشوة) إلى تقشّف انتقائي وجاهل (أيام التهديد) بعد عام 1997.

3- المفاعيل المتداخلة للتطورات الخارجية وللسطرة والتمرّس اللذين استثمرا هذه التطورات لتشويه الأنظمة الشكلية والأعراف المهنية والمؤشرات السوقية، كل ذلك عدّل مفاهيم المخاطر بين الناس وقبض على سلوكهم، ما أتاح

مراحل تطور علاقة مصرف لبنان بالمصارف وبالحكومات المتتالية

	1997-1991	2001-1998	2007-2002	2011-2008	2019-2012
الموجودات الخارجية الصافية	ارتفاع	هبوط	ارتفاع	ارتفاع حاد	هبوط
تغطية الكتلة النقدية	هبوط	هبوط	استقرار	ارتفاع	هبوط
نسبة الليرة في الودائع	ارتفاع مع تقلبات	هبوط	استقرار مع تقلبات	ارتفاع	استقرار
حصة المصارف من الموجودات الخارجية	هبوط مع تقلبات معاكسة	ارتفاع حاد	ارتفاع حاد	هبوط	هبوط حاد

قرارات وزير المال
زيادة في الضرائب وتجاوز حدّ السلطة

صدر عن وزير المال القرار رقم 1/398 تاريخ 0202/21/13 والإعلام رقم 411 بتاريخ 1202/1/51. الأول يتعلق بتحديد أصول تسجيل العمليات التجارية وعناصر الأصول والخصوم الحاصلة أو المكتسبة بعملات أجنبية التي تتأثر قيمتها بتقلبات أسعار العملات، والثاني يتعلق بضرورة إصدار الفواتير والمستندات المماثلة لها واستيفاء الضرائب والرسوم بالليرة اللبنانية. إن هذين النصين غامضان وملتبسان ويحتملان التفسير والتأويل وسوء التطبيق، فضلاً عن أنهما مخالفان للقانون والنصوص التطبيقية الصادرة عن مراجع أعلى رتبة من وزارة المالية

أمين صالح *

إن توقيت صدور هذين النصّين مريب لأنهما يضمران هدفاً لا يجرؤان على الإفصاح عنه: زيادة واردات الدولة عبر زيادة الضرائب على الدخل والاستهلاك (الضريبة على القيمة المضافة). أي تحميل المواطنين أفراداً ومؤسّسات اقتصادية أعباء الخسائر المالية اللاحقة بالدولة والمصرف المركزي. هذه الخسائر هي نتاج الفساد المالي والنقدي والسياسي ونهب المال العام عبر الفوائد المفرطة على الدين العام، وهي تأتي بعدما سطت المصارف برعاية المصرف المركزي والسلطة السياسية على أموال المودعين، وبعد تدهور القدرة الشرائية للمداخيل الناجم من الانخفاض الهائل لسعر صرف الليرة اللبنانية. وما يعزّز الشكوك والريبة، أنها صدرت بعدما تعمدت الوزارة المالية ومن ورائها السلطة السياسية، تجاوز المهل الدستورية في إعداد وإقرار الموازنة لأنها عاجزة عن اقتراح موازنة متوازنة في إيراداتها ونفقاتها بعد تراجع الناتج المحلي بما لا يقل عن 20%. كذلك، يأتي صدورهما أيضاً قبل اتخاذ القرار برفع الدعم عن السلع المدعومة الذي سيؤدي حتماً إلى تضخّم الأسعار وزيادة حصيلة الضرائب على السلع والخدمات، وبالتالي زيادة واردات الدولة من جيوب الناس بعدما أصبح أكثر من 55% منهم فقراء ومعوزين.

ثلاث مخالفات قانونية

في حالات الانكماش الاقتصادي تعمد الحكومات إلى خفض الضرائب على الأفراد والشركات وزيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستهلاكي بقصد تحفيز الاستهلاك والإنتاج معاً، فكيف إذا كان البلد مفلساً ومنهاراً مالياً ونقدياً واقتصادياً، فهل يعقل الإقدام على زيادة الضرائب وزيادة الإفلاس إفلاساً والانهيار انهياراً.

إن النصّين المذكورين مخالفان للقانون ومن أصدرهما تجاوز حدّ السلطة، لماذا؟

* يفرض وزير المالية على الخاضعين للضريبة، أفراداً ومؤسسات، تسجيل الأصول الثابتة المكتسبة بالعملة الأجنبية، وتسجيل المشتريات والإيرادات الحاصلة بالعملة الأجنبية في سجّلات المؤسّسة المحاسبية بالليرة اللبنانية: وفقاً للقيمة الفعلية للعملية بتاريخ الحصول على الأصول وبكلفة الحصول على المشتريات وفقاً للقيمة الفعلية للعملة الأجنبية بتاريخ الحصول على المشتريات، وفقاً للقيمة الفعلية للعملة الأجنبية بتاريخ الحصول عليها، وبالقيمة الفعلية بالليرة اللبنانية للإيرادات الحاصلة بالعملة الأجنبية. وبذلك يكون القرار قد سمى ثلاث قيم فعلية للعمليات الجارية بالعملة الأجنبية وهي اكتساب الأصول الثابتة – المشتريات- المبيعات.

- القيمة الفعلية للعملية بتاريخ الحصول على الأصول المكتسبة بعملة أجنبية.
- القيمة الفعلية للعملة الأجنبية بالنسبة للمشتريات.
- القيمة الفعلية بالليرة اللبنانية للإيرادات الحاصلة بالعملة الأجنبية.

لكن القرار لم يحدّد طبيعة ومفهوم القيمة الفعلية، أو المقصود بها، أهي قيمة العملية بالنقد، أم قيمتها الاقتصادية، أو قوّتها الشرائية، أو قوتّها التبادلية، أم هو سعر صرف العملة الأجنبية مقابل العملة الوطنية. كذلك لم يحدّد القرار، المرجع الصالح لتحديد القيمة الفعلية: هل هي وزارة المالية، أم المصرف المركزي، أم السوق غير النظامية. أيضاً لم يحدّد القرار المستند الثبوتي الذي بموجبه تمّ تحديد القيمة الفعلية. بالإضافة إلى أن النصّين اللذين أصدرهما وزير المالية لم يحدّدا تاريخ العمل بهما. وبذلك يفقدان القوّة التنفيذية إذ أن القوانين والمراسيم والقرارات لا يمكن تطبيقها بمفعول رجعي، بل يجري تطبيقها من التاريخ المحدّد للعمل بها.

* إن القرار رقم 1/893 يخالف القرار رقم 1/673 بتاريخ 2001/6/14 الصادر عن وزارة المالية والمتعلق باعتماد معايير المحاسبة الدولية.

عالج المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 آثار التغيّرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، وجاء في هذه المعالجة أنه يجب أن تسجّل العملية المحدّدة بعملة أجنبية على أساس ما يعادلها من عملة التقرير أي العملة الوطنية التي هي العملة المستخدمة في إعداد وعرض البيانات المالية (وهي العملة الوطنية-الليرة)، وذلك بتطبيق سعر الصرف السائد بين العملة الوطنية (اللبنانية) والعملة الأجنبية بتاريخ حدوث العملية. وفي تاريخ الميزانية العمومية للمؤسّسة الاقتصادية يجب الإقرار عن البنود النقدية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر صرف الإقفال، وعن البنود غير النقدية المدرجة بالكلفة التاريخية والمحدّدة بعملات أجنبية باستخدام سعر الصرف الذي كان سائداً بتاريخ حدوث العملية، كما يجب الإقرار بفروقات أسعار الصرف كدخل أو مصروف في الفترة التي نشأ فيها (أي تدرج في حساب الأرباح والخسائر).

ويتبيّن من معيار المحاسبة رقم 21 أنه قرّر استخدام سعر الصرف السائد ولم يتحدث أبداً عن القيمة الفعلية كما جاء في قرار وزير المال، والفرق بينهما كبير.

فالقيمة الفعلية لا يُعرف مفهومها وطبيعتها، بينما سعر الصرف هو نسبة التبادل بين عملتين مختلفتين، وفي ما يتعلق بلبنان هو نسبة التبادل بين العملة اللبنانية (الليرة) وأي عملة أجنبية أخرى سواء كانت دولار أميركي أو يورو أوروبي أو ين ياباني وغيرها. أما سعر الإقفال فهو سعر الصرف الفوري السائد بتاريخ الميزانية العمومية، وهو في لبنان سعر الصرف المحدّد من مصرف لبنان بتاريخ الإقفال أي عند إقفال حسابات الدورة المالية.

تقضي الأصول والأعراف والقواعد المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً بوجوب تسجيل العمليات المحدّدة بعملة أجنبية في السجلات المحاسبية على أساس ما يعادلها من عملة وطنية وذلك بتطبيق سعر الصرف السائد بين العملة الوطنية والعملة الأجنبية بتاريخ حدوث العملية، ولقد اعتمد هذا المبدأ التصميم المحاسبي العام اللبناني الموضوع موضع التنفيذ بموجب المرسوم رقم 4665 تاريخ 1981/12/26 وتعديلاته والقرار رقم 111 تاريخ 1982/2/22 المتعلق بأصول تطبيق التصميم المحاسبي العام.

لقد أخضع التصميم المحاسبي العام وقراره التطبيقي عناصر الأصول والخصوم، والذمم المدينة والدائنة (المدينون والدائنون) والأموال الجاهزة (حسابات الصندوق والمؤسسات المالية من بنوك ومؤسسات تمويل) وعمليات الشراء والبيع وتقديم الخدمات الجارية بالعملات الأجنبية، للتسجيل في محاسبة المؤسسة بقيمتها بالعملة الأجنبية وما يعادلها بالعملة اللبنانية على أساس سعر الصرف السائد بتاريخ حدوث العمليات. وفي نهاية الدورة المالية، يجري تقييم أرصدة هذه الحسابات وفقاً لسعر الصرف السائد بهذا التاريخ أي بسعر الإقفال الصادر عن المصرف المركزي وتحوّل إلى العملة اللبنانية، ويسجل ما ينتج عن هذا التحويل من فروقات صرف سلبية أو إيجابية في حساب النتيجة (أي حساب الأرباح والخسائر).

هكذا، يتبيّن من أحكام التصميم المحاسبي اللبناني ومعايير المحاسبة الدولية أن أساس تسجيل وتقييم العمليات الجارية بالعملات الأجنبية هو سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية بتاريخ حدوث العمليات أو بتاريخ إقفال الحسابات عن نهاية الدورة المالية (السنة المالية). ولم تنصّ المعايير المحاسبة الدولية ولا التصميم المحاسبي اللبناني على ما يسمى بالقيمة الفعلية، لذلك فإن قرار وزير المالية رقم 893 جاء مخالفاً لمعايير المحاسبة الدولية وأحكام التصميم المحاسبي، فضلاً عن ذلك، فإذا كانت نيّة وزير المالية تغيير أساس تسجيل وتقييم العمليات الجارية بالعملة الأجنبية، كان عليه أن يحدّد بوضوح وشفافية الأساس أو المعيار الصالح لتحديد القيمة الفعلية أو المرجع الصالح لهذا التحديد. وبما أنه لم يفعل، فقد زاد الأمور تعقيداً وإرباكاً وابتعد عن معيار المحاسبة الدولي المتعلق بالإفصاح والشفافية.

* لقد خالف قرار وزير المالية أحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم 379 تاريخ 2001/12/14 ومرسومه التطبيقي رقم 2002/7308 الصادر عن مجلس الوزراء. فقد نصّت المادة الثامنة عشرة من المرسوم على ما يلي: «في حال كان ثمن الخدمة أو المال محدداً بعملة أجنبية، ومن أجل احتساب أساس فرض الضريبة، على الخاضع للضريبة أن يحوّل هذا المبلغ إلى الليرة اللبنانية وفقاً لسعر الصرف الرسمي المعتمَد بتاريخ إتمام عملية تسليم المال أو تقديم الخدمة».

> **التطبيق سيُربك وزارة المال والمكلفين من أجل زيادة الواردات الضريبية بطريقة ملتبسة وغامضة خوفاً من إثارة الشعب**

لكن وزير المال وبموجب قراره رقم 1/839 والإعلام رقم 114 تاريخ 2021/1/15، حدّد أساساً مختلفاً في احتساب أساس فرض الضريبة على القيمة المضافة وهو ما أسماه القيمة الفعلية وليس سعر الصرف الرسمي المعتمد أو المعلن من مصرف لبنان، ويكون الوزير بذلك خالف المرسوم رقم 2002/7308 الصادر عن مجلس الوزراء، وتجاوز بذلك حدّ السلطة وصلاحياته وتعدّى على صلاحيات المرجع المنوط به حصرياً صلاحية تطبيق أحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة وهو مجلس الوزراء، وهو سلطة أعلى من سلطة وزير المال. وهذا التعدّي يجعل من قرار وزير المالية باطلاً لعلة عدم الصلاحية وتجاوز حدّ السلطة. ذلك أن تعديل أساس فرض الضريبة بالنسبة للعمليات الجارية بعملة أجنبية هو من صلاحيات مجلس الوزراء والتعديل لا يكون قانونياً إلا بمرسوم يصدر عن مجلس الوزراء عملاً بمبدأ توازي الصيغ والإشكال.

إرباكات التطبيق

في التطبيق، الأمر سيكون أكثر سوءاً! وسيؤدي الالتزام بالقرار والإعلام الصادرين من وزارة المالية إلى النتائج التالية:

- الارتباك في بدء التطبيق حيث أن النصّين لم يذكرا تاريخ سريان مفعولهما. فهل يطبّقان بمفعول رجعي على عام 2020 أم سيطبّقان في عام 2021 ومن أي تاريخ؟
- الارتباك في تحديد القيمة الفعلية، فهل هي سعر صرف الليرة مقابل العملات الأجنبية أم هي قيمة أخرى؟ وفي حال اعتمد المكلّف في محاسبته سعر الصرف كأساس لتحديد القيمة الفعلية، فعليه أن يحدّد أي سعر صرف، هل هو سعر الصرف الرسمي، أم سعر المنصة الإلكترونية، أم أسعار الصرف التي تدرّجت وتدحرجت من 1500 إلى 10،000 ليرة للدولار.
- بالتأكيد سيكون هناك أكثر من سعر صرف يعتمده المكلّفون بالضريبة في محاسبتهم الخاصة، وسيعتمد أيضاً كل مكلّف أسعار صرف متعدّدة مختلفة بين مكلّف وآخر، ما يفقد البيانات المالية خاصة المقابلة والمقارنة.
- سيعمد معظم المكلفون بالضريبة استغلال هذا الإرباك والفوضى في تنظيم المحاسبة إلى التهرب الواسع من الضريبة، عن طريق التلاعب بالقيمة الفعلية للعمليات الجارية بالعملات الأجنبية بالزيادة أو بالتخفيض وجباية الضريبة على القيمة المضافة زيادة مما ينبغي أن تكون، وزيادة في قيمة الضريبة القابلة للحسم، فتكون حصّة المكلّف من الضريبة المحصّلة أكبر من حصة الخزينة، ولا سيما أن لا قدرة حالياً لإدارة الضريبة على متابعة أعمال المكلفين وإن كانت لديها القدرة فليس لديها الإرادة والنيّة لألف سبب وسبب.

أما بالنسبة إلى سلوك وزارة المالية نفسها التي أصدرت النصّين، فهل تستطيع تطبيقها من دون مخالفة القانون وإيذاء المواطنين؟ كيف ستطبق وزارة المالية، إدارة الجمارك الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة إلى عمليات الاستيراد؟

وفقاً لقانون الضريبة على القيمة المضافة ولقانون الجمارك، تفرض الضريبة بالنسبة للاستيراد على الأموال (السلع) التي توضع قيد الاستهلاك المحلي، وفقاً للتشريع الجمركي، ولا يعتدّ بتاريخ استيرادها. ووفقاً لأحكام المادة 24 من قانون الضريبة على القيمة المضافة والمادة 27 من المرسوم التطبيقي رقم 2002/7308، عند الاستيراد تعتمد كأساس لفرض الضريبة القيمة الجمركية الواجب التصريح عنها للبضائع المستوردة إلى لبنان كما هي محددة في المادة 35 من قانون الجمارك، مضافاً إليها جميع الرسوم بما فيها الرسوم الجمركية والضرائب المتوجبة بسبب الاستيراد والنفقات الأخرى التابعة لعملية الاستيراد. والقيمة الجمركية هي قيمة الصفقة أو الثمن المدفوع فعلياً أو الواجب دفعه عند شراء البضائع بقصد التصدير إلى لبنان مضافاً إليه تكاليف الشحن والنقل والتحميل والتفريغ والعتالة وضمان البضائع، والعمولات والسمسرة وأجرة الحاويات أو الطرود وتكلفة التعبئة والتغليف وعناصر أخرى لا مجال لذكرها جميعاً. وتثبت قيمة الصفقة للبضاعة المصرّح عنها بإبراز فاتورة الشراء الأصلية وغيرها من المستندات المتعلقة بتكاليف الصفقة.

هنا نشير إلى مسألة مهمة وهي معدل التحويل (سعر الصرف) الذي يقتضي اعتماده في تحديد أساس فرض الضريبة عند الاستيراد. وفقاً لقانون الضريبة على القيمة المضافة ونصوصه التطبيقية ووفقاً لقانون الجمارك فإنه إذا كانت قيمة البضائع الواردة في الفاتورة محرّرة بعملة أجنبية يتم تحويلها إلى عملة لبنانية على أساس معدّل التحويل المعمول به بتاريخ تسجيل البيان التفصيلي والمسند إلى معدلات التحويل التي يحددها شهرياً أو دورياً مصرف لبنان. لذا، فأيّ معدل تحويل ستعتمده وزارة المالية في إدارة الجمارك في استيفاء الضريبة على القيمة المضافة على عمليات استيراد السلع؟ هل ستعتمد سعر الصرف المعتمد رسمياً وهو 1515 ل.ل. أم القيمة الفعلية. إذا اعتمدت القيمة الفعلية وفقاً لأحكام النصّين الصادرين عن وزير المالية تكون قد خالفت القانون وتجاوزت حدّ السلطة، وكان عملها مشوباً يعيب مخالفة القانون وقابل للإبطال لدى المرجع القضائي الاستثنائي.

إذاً التطبيق سيربك وزارة المالية كما المكلفين تماماً. ولا أعتقد أن هدف وزارة المالية مكافحة التهرب الضريبي ومنع الخاضعين للضريبة من استغلال المستهلكين، بل الهدف هو زيادة الواردات الضريبية بطريقة ملتبسة وغامضة خوفاً من إثارة الشعب. فمثلاً إذا كان ثمن سلعة ما 100 دولار أميركي، فإن أساس فرض الضريبة كان 100×1515 (سعر الصرف المعتمد رسمياً)= 151،500 ليرة، والضريبة بمعدل 11% تكون قيمتها 16،665 ل.ل. (17،000) ل.ل. لكن بتطبيق النصّين الصادرين عن وزارة المالية يصبح أساس فرض الضريبة على أساس سعر الصرف في السوق الحرّة: 100$×9،000 ل.ل.=900،000 ل.ل. وتصبح قيمة الضريبة 99،000 ل.ل. أي ستة أضعاف الضريبة التي كان يدفعها المستهلك، إن هذه الزيادة تصرخ بذاتها ولا حاجة إلى تعليلها.

أيها المسؤولون، إذا كنتم بحاجة إلى زيادة واردات الدولة عليكم استرجاع الأموال المنهوبة والمسروقة والمهدورة، عليكم استرجاع فوائد الديْن العام المدفوعة خلافاً للقانون، عليكم جباية الضرائب والرسوم من شاغلي الأملاك العمومية البحرية، عليكم وقف التهريب، عليكم وقف دفع فوائد الدين العام المستمر دفعها بدون خجل، عليكم وقف تمويل الهيئات والجمعيات التي لا تتوخى الربح، عليكم وقف تمويل المؤسسات والصناديق التي لا جدوى منها... بإمكانكم إيجاد مصادر إيرادات كثيرة وكأنكم لا تبحثون ولا تعملون ولا تريدون إلّا خدمة مصالح الأغنياء فقط.

* النقيب السابق لخبراء المحاسبة المجازين في لبنان، المدير السابق للمحاسبة العامة في وزارة المالية

قراءات

مقال

استعدّوا لتفاقم اللامساواة عالمياً *

جاياتي غوش، س.ب. تشاندراسخار

فيما تتحضّر الولايات المتحدة للخروج من عهد ترامب، يعد الرئيس الجديد بإنفاق المزيد من حزمات التحفيز لمحاولة إنعاش الاقتصاد الأميركي المتضرر من جائحة كوفيد-19. وكانت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي (OECD)، وهي بمثابة نادٍ للبلدان الغنية، تنتهج أيضاً سياسات إنفاق حكومية، مع الاستعداد للإبقاء على هذه السياسات إذا احتاج الأمر إلى ذلك. وتشير الأدلة بشكل واضح إلى أن أزمة كورونا قد عطّلت التوجه المالي المتحفّظ، الذي تبّنته النيوليبرالية في ثمانينيات القرن الماضي.

لكن يبدو أن لا قدرة لجميع الدول على الابتعاد عن العقيدة النيوليبرالية السائدة. انعدام القدرة يظهر بوضوح في الدول النامية على وجه التحديد. باستثناءات قليلة، فإن حكومات الدول النامية لم تتبع سياسات إنفاق ملائمة لمواجهة هذه الأزمة الصحية، ولم تقرّ شبكات أمان للمواطنين المنكوبين، ولم تقدر على الحدّ من الركود الاقتصادي وعكس اتجاهه من أجل استعادة نشاطه الطبيعي.

تشير تقديرات البنك الدولي، في تقرير «الآفاق الاقتصادية العالمية» الذي صدر في شهر كانون الثاني الحالي، إلى اختلافات صارخة بين البلدان على صعد مختلفة من التنمية ومستوى الدعم المالي الذي قدّمته الحكومات في أعقاب صدمة كوفيد-19. ففي حين يُقدّر وصول الإنفاق المالي لمواجهة الأزمة في الدول المتقدّمة إلى 22,6% من الناتج المحلي لهذه الدول، بلغت أرقام هذا الإنفاق في الدول النامية 6,2% من الناتج المحلي لديها، وفي الدول ذات الدخل المنخفض بلغت 2,4%. وكان الإنفاق الحكومي في عام 2020 حاجة ليس فقط لمواجهة الأزمة، ولكن أيضاً لإنعاش التوظيف والاستثمارات والنمو الاقتصادي على المديَيْن المتوسط والطويل. فإذا كانت الدول الفقيرة قد أنفقت أموالاً أقل، وهي بالفعل قد فعلت ذلك، فيما أعادت الدول الغنية إنعاش اقتصاداتها، ستتجسّد نتيجة الأضرار الناجمة عن الأزمة بتوسيع حالات اللامساواة في العالم. وهذا التفاوت سيتزايد رغم أداء بعض البلدان الاستثنائي، كما فعلت الصين، وهذا الأمر قد يؤثّر في إجمالي أداء الدول النامية وقد يخفي حجم التغيير في الأرقام الإجمالية.

ما يقف خلف هذا التفاوت في مستويات الإنفاق هو الرغبة والقدرة على اللجوء إلى تمويل العجز الناتج عن هذا الإنفاق من خلال الاقتراض. هذا لا يعني أن الدين العام في البلدان الفقيرة لم يرتفع، لكنه ارتفع بدرجة أقل من الدين العام في الدول المتقدمة. وفيما

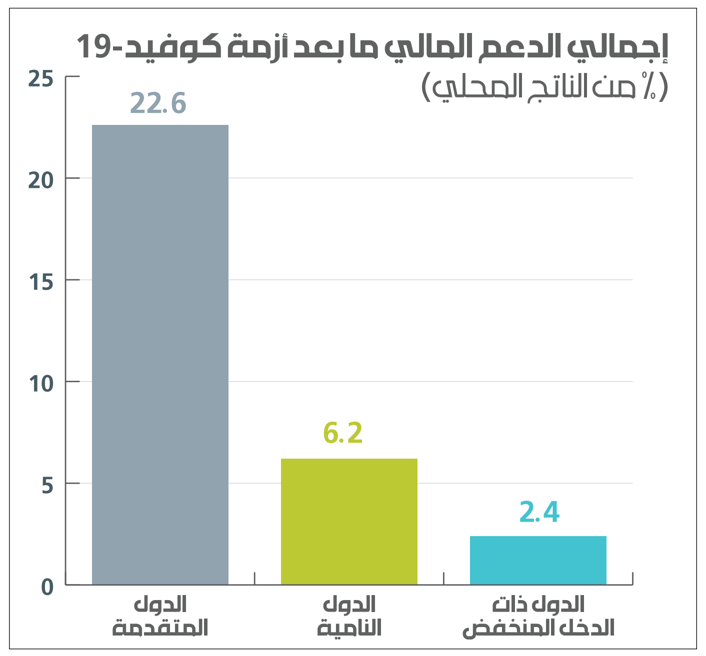

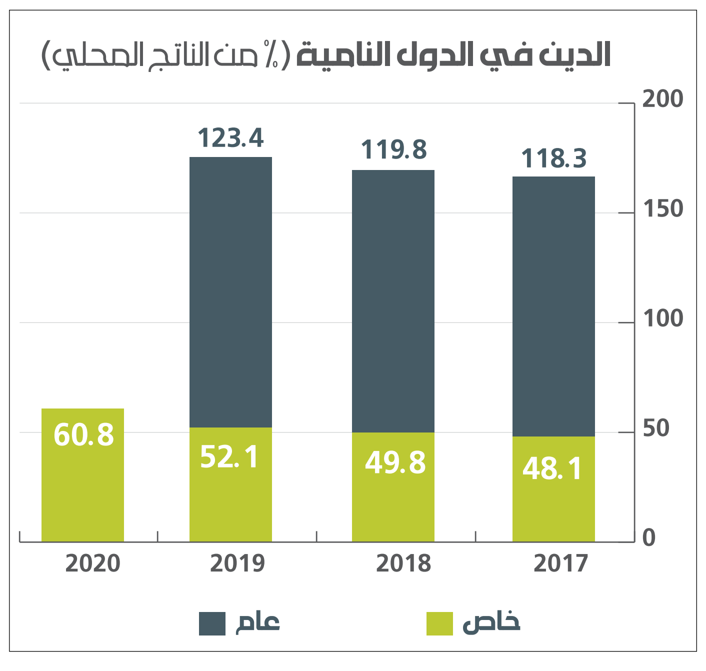

> **إذا كانت الدول الفقيرة قد أنفقت أموالاً أقلّ وهي بالفعل قد فعلت ذلك، فيما الدول الغنية أعادت إنعاش اقتصاداتها، ستتجسّد نتيجة الأضرار الناجمة عن الأزمة بتوسيع حالات اللامساواة العالمية**

كان العجز المالي في الدول المتقدّمة يُقدّر بنسبة 3,3% من الناتج المحلي في عام 2019، ارتفع إلى 14,2% في عام 2020. بين عامَي 2019 و2020 ارتفع هذا العجز من 4,8% من الناتج إلى 10,4% في الدول النامية ومن 3,3% إلى 5% في الدول ذات الدخل المنخفض. كما ارتفع الدين العام في الدول النامية بنسبة 9% من الناتج المحلي بين عامَي 2019 و2020 مقارنةً مع ارتفاعه بنسبة 4% بين عامَي 2017 و2019.

التفاوت في الإنفاق، الذي يتوقع أن يؤدي إلى زيادة اللامساواة في العالم، هو نتيجة عدم رغبة حكومات الدول النامية، وبالأخص الفقيرة منها، في إرهاق نفسها مالياً بينما هي في خضم مواجهة أزمة خطيرة مثل أزمة كوفيد-19. وعدم الرغبة هذا ينبع من تحوّل اقتصادات الدول النامية على مرّ العقود الماضية إلى استراتيجيات التنمية النيوليبرالية، التي يُعتبر من أسسها التحفظ في الإنفاق المالي. هذا التحوّل كان جزئياً بسبب الشروط التي فرضتها مؤسسات «بريتون-وودز» (البنك وصندوق النقد الدوليان)، كما كان أيضاً بسبب إجراءات طوعية لهذه الحكومات. ولكن في مواجهة الوباء بيّن البنك الدولي وصندوق النقد، انفتاحاً على فكرة الاستدانة من أجل الإنفاق، وفي بعض الأحيان كانت هذه الفكرة من توصياتهما.

السؤال المطروح هو لماذا لم تستجب البلدان النامية للأزمة من خلال الإنفاق التحفيزي، في حين تظهر أمامها أن حكومات البلدان المتقدمة، التي كانت تدعو إلى التحفظ في الإنفاق المالي والتقشف، تخلّت عن هذا النهج؟

- أول أسباب ذلك، هو تخوف حكومات البلدان النامية من أن الإنفاق، الذي يولّد العجز المالي، قد يسبّب هروب المستثمرين الأجانب من أسواقها، ولا سيّما من الأسواق المالية. وتُظهر الاتجاهات في حساب رأس المال في البلدان الفقيرة الاعتماد المتزايد على رأس المال الخاص الذي «اكتشف» العديد من الاقتصادات ذات الدخل المنخفض باعتبارها «أسواقاً أولية». فارتفعت حصة الدين الخاص من إجمالي رصيد الدين الخارجي للبلدان ذات الدخل المنخفض من 3,2% في عام 2010 إلى 8,5% في عام 2015 و10% في عام 2019. ويُرجّح أن ترتفع هذه الأرقام كثيراً في السنة الأخيرة (2020). فبحسب مجلّة «فايننشل تايمز»، يقدّر «معهد المالية الدولي» أن الدين العام في جميع الدول النامية، عن طريق سوق السندات، ارتفع بقيمة 100 مليار دولار بين شهرَي نيسان وآب من العام الماضي 2020. ومن المعروف أن الدائنين والمستثمرين الأجانب يمقتون تدابير السياسة المالية الاستباقية. لذا فإن الوجود المتراكم للدين الخارجي الخاص والاستثمارات يولّد مخاوف عند هذه الدول من أن اللجوء إلى «الإنفاق بالعجز» قد يؤدي إلى خروج رأس المال هذا من أسواقها.

- ثانياً، من المرجّح أنه في كثير من البلدان الفقيرة، قد يؤدي الارتفاع في الطلب الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي، إلى زيادة حجم الواردات وارتفاع فاتورة الاستيراد، وذلك بسبب الاعتماد الكبير في الاستهلاك المحلي والاستثمار على الإمدادات الأجنبية. وفي الوقت ذاته أدّت صدمات العرض المحلي الناجمة عن عمليات الإغلاق، التي استلزمها الوباء، إلى زيادة الاعتماد على الواردات. ومن المحتم أن يكون تمويل هذه الواردات المتزايدة صعباً بسبب انخفاض عائدات الصادرات وتحويلات العاملين في الخارج بسبب الركود العالمي. لذا، يتوقع أن يكون جزء كبير من الاقتراض الإضافي، مقوّماً بالعملات الأجنبية، وقد يكون الحصول على هذه القروض أمراً صعباً فتكون متاحة بمعدلات فائدة عالية. وتعاني غالبية البلدان الفقيرة من ضائقة ديون، فيما كان الدعم المقدم من قبل الدول المتقدمة، على شكل مبادرة تعليق خدمة الديون، على سبيل المثال، ضئيلاً للغاية. في الواقع، وفقاً للبنك الدولي، اختارت 44 دولة فقط من بين73 دولة قادرة ومؤهلة، اللجوء إلى مبادرة تعليق خدمة الديون. في حين تراجعت الدول الأخرى عن الإقدام على هذه المبادرة لأن الاستفادة منها ستقلّل من التصنيف الائتماني للبلد المعني وتحدّ من الوصول إلى الاستدانة من القطاع الخاص مستقبلاً. وفي ظل هذه الظروف، وخوفاً من أزمات ميزان المدفوعات التي قد تتطلب مزيداً من التقشف، تميل البلدان إلى تقليص الإنفاق الحكومي الإضافي.

إن تفاقم حالات اللامساواة العالمية، الذي ينتج عن هذه القيود على الإنفاق التحفيزي للبلدان الفقيرة، سوف يزداد حدةً على المديَيْن المتوسط والطويل. والانخفاض في الإنفاق، في وقت تزداد فيه النفقات على قطاع الصحة وعلى شبكات الأمان الاجتماعي بسبب الوباء، يعني أن الإنفاق الرأسمالي الخاص سيتقلص بشكل غير متناسب بين البلدان الفقيرة والغنية. ونتيجة لذلك، سيتباطأ نمو الدخل في الدول الفقيرة في المستقبل، ما سيؤثر سلباً على الإيرادات الحكومية المستقبلية والقدرة على الوفاء بخدمة الدين العام. وهذا سيستلزم الإبقاء على سياسات التقشف، ما يؤدي إلى تفاقم تباطؤ النمو الاقتصادي.

في ضوء كل ذلك، من المتوقّع أن تزداد حالات اللامساواة عالمياً، ما سيؤدي إلى زيادة الحرمان الاجتماعي.

* نُشر هذا المقال على موقع networkideas.org في 12كانون الثاني الحالي

كتاب

السكن في لبنان يُعتبر سلعة يمكن التجارة فيها بكل حريّة. بحسب شربل نحاس في كتابه «اقتصاد ودولة للبنان» فإن 65٪ من التحويلات الأجنبية التي وفدت إلى لبنان خلال السنوات العشرين الماضية، وُظّفت في المضاربات العقارية التي رسمت شكل المدينة وحدّدت كيفية إنتاجها وتطوّرها وخلقت تشوهات اجتماعية فصلت بين مكان السكن ومكان العمل، وبين المالك الغني والمستأجر الفقير. لذا، يقترح إعادة ترتيب مخزون المساكن بهدف عقلنة التوسّع العمراني وأنماط إنتاج المجال من خلال قوانين تنظيم مدني وبناء أقل خضوعاً لمنطق الربحية السريعة. بمعنى آخر، الإقرار بأن السكن حقّ

شربل نحاس في «اقتصاد ودولة للبنان»

السكن حقّ وليس سلعة

السكن هو النتيجة النهائية لدمج عنصرين: توافر الأرض ونشاط البناء. يشكّل البناء نشاطاً إنتاجياً يرتّب مداخيل وطلباً متولّداً وأعداداً كبيرة من فرص العمل (8% من العمالة قبل الأزمة) وإن احتاج إلى نسبة عالية من المستوردات لمواده ولعمّاله أيضاً، وهذا ما يحكم كلفه وأسعاره وهوامش أرباحه، إلّا أن ملكية الأراضي ليست سوى سند شكلي يسمح بتحصيل الريوع، وهي التي شكّلت قاعدة المضاربات وأدّت إلى ارتفاع أسعار السكن.

ليس السكن مجرّد سقف يلبي حاجة وظيفة بديهة. فاختيار مكان السكن يعكس المرتبة الاجتماعية والانتماء الطائفي، معزّزاً ومصلباً مفاعيل حركات التهجير والنزوح التي أورثتها الحرب الأهلية. أصبح إنتاج المجال، بالتالي تراتبياً ومنظّماً وفق هذه الأسس. وانتهى الأمر بتهميش بعض البلدات والمدن، فيما ازدادت الكثافة السكانية في مناطق أخرى وارتفع الطلب على البناء فيها. شيّدت أيضاً أبراج فارهة لنقل صورة عن ازدهار البلاد في سنوات ما بعد الحرب، على الرغم من أن غالبيتها بقي شاغراً (تقدّر قيمة مخزون الشقق الفخمة والمتوسطة الشاغرة بنحو 10 مليارات دولار).

أسوة بالقطاعات الأخرى، لا تعود قلة المساكن المتهاودة الأسعار إلى نقص في الخبرة الفنية أو في التمويل، بل تعود، على العكس، إلى تحوير لوجهة استخدام التمويل الضخم المُتاح صوب المضاربات العقارية. في الواقع، وُظّف نحو 65% من التحويلات الأجنبية التي وفدت إلى لبنان خلال السنوات العشرين الماضية في المضاربات العقارية، فانتهت المضاربات إلى رسم شكل المدينة وتحديد كيفية إنتاجها وتطورها. الخطط المالية والمصارف هي التي فرضت في الواقع «الاستراتيجيات المدينية» للبلاد. جذبت هذه الفورة معظم الرساميل، وساهمت في تقهقر القطاعات الإنتاجية الأخرى التي لم يجر أيّ استثمار فيها تقريباً (وتحديداً الزراعة والصناعة) بينما ارتفعت أكلافها بسبب ارتفاع أسعار الأراضي والإيجارات.

هذه «الاستراتيجية المدينية» التي فُرضت كأنّها أمر واقع، أدّت أيضاً إلى توسّع عمراني في المناطق الريفية، وإلى تحويل الاوتوستردات إلى جادات تجارية، وإلى تدمير المباني التراثية والمواقع الطبيعية، وإلى تكاثر مدن الأشباح لا سيما في بيروت (شقق غير مباعة أو مملوكة من مغتربين). وكانت النتائج فصلاً مكانياً عميقاً بين الضواحي المكتظة سكانياً وغير المخطّطة، والتجمّعات الفاخرة الفارغة والمجمّعات المسوّرة، والنوادي الريفية باعتبارها مساكن ثانوية، والتطوير العمراني للأثرياء.

بقيت فرص العمل المتوافر مركّزة داخل بيروت وضواحيها، ما أجبر العائلات المتوسطة والمنخفضة الدخل، والمهنيين الشباب، على الهجرة أو العيش على أطراف بيروت الكبرى والتنقل يومياً لساعات، مستخدمين بنية تحتية متدهورة لا ترتقي إلى مستوى أدنى المعايير، في غياب وسائل نقل عام جدية. بالإضافة إلى الفصل المكاني، يعاني المجتمع أيضاً من شرخ بين أصحاب الملك، وغير المالكين الذين يضطرون إلى تحمل شروط السوق. فالمالكون يعتبرون أنفسهم من الأغنياء وذوي الامتيازات، باستثناء المالكين القدامى الذين واجهوا ما يشبه المصادرة لأملاكهم نتيجة تجميد الإيجارات لفترة طويلة من التضخّم المرتفع.

وفي ظل غياب تعداد رسمي للسكان، تبقى كل المعلومات مبنية على التقديرات، من مساكن رئيسية، ومساكن ثانوية، وظروف عمل وأماكنها، وأحجام أُسر، وكثافة سكان. ومع ذلك، من الضروري إزالة الالتباس الذي يعتري غالبية الخطابات حول دور آليات العرض والطلب من تحديد أسعار المساكن. في الوقائع، العرض أعلى من الطلب، مع تباين حادّ كمّاً ونوعاً بين الاثنين. وفّرت الفورة المالية، الدافع الرئيسي للازدياد المطرد في البناء، ولكن بانفصال تام عن الحاجات الفعلية للمجتمع وعن قدرات الاقتصاد الفعلية. عملياً، لا علاقة لارتفاع الأسعار بقلّة العرض، بل هناك انفصام بين الطلب (مساكن بأسعار معقولة ومتوسطة الحجم) والعرض (شقق كبيرة فخمة تستخدم للمضاربة). في الوقت نفسه، تم الترويج لتملّك المنازل باعتبارها الاستثمار الأكثر أماناً، وإن كان من خلال الدين، بحيث استُخدمت القروض السكنية المدعومة لتمويل الفقاعة العقارية، وتعزيز الطلب على العقارات والمحافظة على مستويات أسعار الشقق والأراضي بوصفها جزءاً من الحلقة المالية المصرفية. ارتفع حجم القروض السكنية نحو 10 مرات في 15 عاماً، وبلغ 13 مليار دولار أميركي في عام 2019. فيما تضخّمت أسعار المساكن أكثر من ثلاث مرات منذ عام 2005 وأسعار الأراضي أكثر من خمس مرات، واستقرّت على معدلات عالية جداً حتى السنوات الأخيرة، تأثّرت سوق الإيجارات أيضاً بفورة الأسعار، فلم تعُد في متناول شريحة كبيرة من السكان، ما جعل عدد العائلات التي تلجأ إلى الإيجارات كخيار للسكان

> في الوقت الحالي، تزداد القروض المتعثّرة يوماً بعد يوم، ويرتفع عدد الأسر التي لا تستطيع تحمّل إيجار السكن، ونشهد عمليات إخلاء ومصادرة للممتلكات بشكل متزايد

يتناقض. في المحصّلة، باتت القروض السكنية هي «السياسة الإسكانية» في البلاد.

كان قرار وقف القروض السكنية المدعومة أحد المؤشرات الرئيسية على اقتراب الأزمة.

في الوقت الحالي، تزداد القروض المتعثّرة يوماً بعد يوم، ويرتفع عدد الأسر التي لا تستطيع تحمّل إيجار السكن، ونشهد عمليات إخلاء ومصادرة للممتلكات بشكل متزايد. فما الذي يمكن فعله لتوزيع هذه الأعباء بشكل عادل وهادف؟

نظراً لمخزون الشقق الشاغرة أو غير المنجزة، لا يتطلب توفير المساكن استثمارات بالعملات الأجنبية، وهو لا يضغط على ميزان المدفوعات. يكفي التدخل على مستوى السياسات المالية وسياسات التنظيم المدني من ضمن إطار مؤسسي واضح.

تاريخياً، كان تدخّل الحكومة في توفير السكن هامشياً ومشوّهاً حتى عندما اقتصر الأمر على الوجهة التنظيمية. بات السكن بأسعار تتناسب مع مداخيل اللبنانيين ضرورة اجتماعية ملحّة لا تنفصل عن إدارة واعية لعملية العمران، في علاقتها بخيارات النقل والخدمات العامة.

من الضروري تجميد عمليات الإخلاء أولاً، ثم إعادة صياغة العقود وجدولة القروض خدمة لتوجّه عام يهدف إلى تعزيز عقود الإيجارات الطويلة الأمد. الهدف ترشيد الأسعار العقارية بعد ما لحق بها من تضخّم من جهة، وإنما أيضاً، من جهة أخرى، تلافي حصول إفلاس منظومي للمطوّرين العقاريين ولمؤسّسات البناء وللمقترضين.

عندما يتم ترسيخ مفهوم أن السكن حقّ وليس سلعة، يمكن عندئذ النظر إلى طرق مختلفة لتوفيره. بالطبع، من غير المتوقّع أن يتصرف المطورون بما لا يراعي مصالحهم الخاصة أو أن يضحّوا بها للصالح العام. الحاجة أكيدة لاعتماد سياسات مالية دقيقة، كي يتناسب الإيجار مع أوضاع كل من المالكين والمستأجرين. تهدف هذه السياسات إلى وقف اعتبار المسكن منتجاً منفصلاً عن وظيفته الأساسية (السكن)، يُباع لتحقيق ربح آني سريع، وجلّه يتأتى من رفع قيمة الأراضي التي يقوم عليها، ويُشترى كتوظيف مالي مضارب، انتظاراً لارتفاع لاحق في سعر الأراضي التي يقوم عليها. مجدّداً المطلوب باختصار وضع حدّ لتسليع الأراضي.

من هنا، على السياسات المالية أن:

- تستهدف أولاً الشقق الشاغرة بغية تحويلها لتعزيز عرض المساكن للإيجار بأسعار معقولة. تخضع جميع الوحدات السكنية الشاغرة باستثناء مسكن ثانوي ضمن حدود منطقية لكل أسرة لضريبة تصاعدية على قيمتها، ترتفع سنوياً من 1% إلى 5%.

- يُقتطع، ثانياً، جزء من زيادة قيمة الأراضي، عند تحقّقه عبر المبادلات العقارية، لتعديل التوازن بين العرض والطلب المحليين، وإعادة أسعار الأراضي والريوع التي تترتّب عنها، إلى مستويات لا تتصل بالمراهنة على طموح أصحاب الأموال الوافدة، بل بقدرة الاقتصاد المحلي، إنتاجاً ومداخيل واستهلاكاً، على تحملها. أما الربح الرأسمالي الناجم عن قيمة الأرض (بعد حسم كلفة البناء على أسس تعرفة معيارية للمتر المربع في حالة العقارات المبنية، وبعد تصحيح أسعار البيع مقابل الشراء، بما يتماشى مع معدّل التضخم بين تاريخي حصولهما) فيخضع لضريبة بمعدل 25% للشطر الذي يتخطى حداً أدنى معيناً.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الإجراءات الضريبية تُنتج الآثار الإيجابية التالية:

* يضم التقاط جزء من زيادة قيمة الأراضي عبر الضريبة، عائدات للسلطات المركزية والمحلية التي تموّل الخدمات للعمران، وبالتالي «تنتج» تلك الزيادة في قيم الأراضي أو أقله تتحمل الكلف الناتجة عنها. تسمح هذه المداخيل أيضاً بتنفيذ التدابير الإيجابية لتعزيز التنوع الاجتماعي طبقياً.

* فرض الضرائب على الأرباح الرأسمالية المحقّقة من الأراضي يضع البائعين والمشترين في حالة تعارض مصالحهما، وبالتالي يحدّ من التهرّب الضريبي، ويسمح بإنشاء قاعة بيانات موثوقة لأسعار الأراضي، وهو ما يؤدي إلى فرض الضريبة على ملكية الأراضي، ستكون ضرورية لتنظيم فعّال لاستخدام الأراضي (حماية المناطق المبنية أو غير المبنية، الطبيعية أو الزراعية، إلخ).

فرض ضرائب على الأرباح الرأسمالية السريعة التحقق وعلى الاحتفاظ بمبانٍ شاغرة سيجعل الوقت مكلفاً، وهو ما يؤدي حكماً إلى إعاقة المضاربة والحدّ من ارتفاع أسعار العقارات.

يمكن أيضاً إنشاء صناديق لإنقاذ المطوّرين المُثقلين بالديون الذين يلتزمون بتأجير شققهم غير المباعة لفترة يتم تحديدها (من خلال قروض مسندة) وبأسعار محدّدة. هذا يؤدي إلى تحريك مخزون كبير من الشقق غير المباعة، وخصوصاً المتوسطة الحجم، لتصبح جزءاً من سوق الإيجار، وإنما أيضاً إلى تعديل الشقق الكبيرة الحجم الشاغرة أو إلى إعادة النظر بتقسيمات الشقق غير المنجزة. هذه السياسة تستهدف الشباب بشكل خاص، وتسعى لكبح الهجرة وتقليص عمليات الإخلاء والنزاعات المحتملة.

تهدف إعادة ترتيب مخزون المساكن إلى عقلنة التوسع العمراني وأنماط إنتاج المجال من خلال قوانين تنظيم مدني وبناء أقل خضوعاً لمنطق الربحية السريعة. تصبح عمليات التطور العمراني محدّدة بأنظمة تحمي البيئة والموارد الطبيعية، والأهم من ذلك، تحوّل التجمّعات المسوّرة المتناولة بين البؤس والترف إلى مجال واحد.